





﴿ هذه رسالة في المذاهب الاربعة ﴾

« وتسمى »

بغنية الطالبين \* فيما يجب من احكام الدين

للعالم العامل \* والاملاءة لجهيد الكمل \* حامل لواء اهل

العيان \* وقطب هذا الزمان \* مرشد السالكين والواصلين

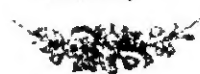
عمدة اهل الفضل واليقين \* مولانا السيد محمد \*

ابن السيد خليل بن السيد ابراهيم القزويني

المشهور بابي الحاسن الحنفى الطرابلسي الشامي

تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جناته

الآمين



وبالله الرسالة المسماة اسفينة الجاه سيف معرفة الله واحكام

الصلاة للاستاذ المشار اليه رحمه الله

مختص به

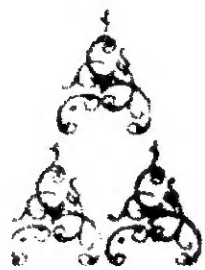
بنفقة خادم الاعتاب القادرية \* واحدمريدي الطريقة الكيلانية \*

السيد الحاج موسى بن السيد الحاج عبد العزيز كنج

الطرابلسي الشامي عفى عنه

طبع سنة ١٢٢٢ هجرية





الحمد لله الذي شرع لنا في هذا الدين العاظم ما ارتضاه \* وتعرف اليه بنعمائه  
والآله فبأسماؤه وصفاته عرفناه \* واشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له \*  
المتعالي عن المشاركة والمشاركة \* المتجدد في قدوسياته \* المتوحد في آلهيته \* لا فاعل  
في الوجود ولا رب سواه \* واشهد ان سيدنا محمدًا \* عبده ورسوله افضل  
خلق الله \* نبي الانبياء والمرسلين \* والمبعوث رحمة الى كافة الخلق اجمعين \*  
المخصوص بالشفاعة العظمى \* والمقام الاسما \* والمكانة الزاوي عند الله \* صلى الله  
وسلم عليه وعلى آله يتابع الكلام والحقة ثنى \* واصحابه مصابيح الهدى لكل  
الخلائق \* الدين اسسوا قواعد الدين \* وشيدوا اركانه بالادلة والبراهين \*  
فرضوا عن الله ورضي عنهم الله \* صلاة وسلامًا دائمًا ابدا \* في كل لحظة ونفس  
ما فرقت بدا \* وما دامت في الدنيا والآخرة رحمة الله \* ( اما بعد ) فيقول راجي  
فيض مولاه الوفي \* محمد بن السيد خليل القوافي الحنفي \* ابن السيد ابراهيم  
الطاربلسي شام \* المشهور بابي الحجاز \* ابن الانام \* تحفه الله واصحابه باشراف  
انواره العظام \* قد اتفقت العقلاء على وجود الصانع \* ولا بد لهذا العالم من

مؤثر مرید ضار نافع \* فبستحق الانفراد باسمه \* والتدين بالاقیاد امر به  
 و اراده \* ولا دين الا دين الاسلام \* فخذن يجب التدين به على الخاص والعام  
 قال تعالى في كتابه المبين \* ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في  
 الآخرة من الخاسرين \* واركان هذا الدين \* خمسة كما قال سيد المرسلين \*  
 شهادة ان لا اله الا الله \* ون محمد ﷺ رسول الله \* واقام الصلاة وايتاء  
 الزكاة \* وصوم رمضان وحج البيت الحرام \* المستطيع من كافة الاثام \* والشهادتان  
 عماده وبانه \* والاربعة الباقية اوتاده واطنانه \* فمن اقام الخمسة فقد كمل دينه \*  
 وتم ايمانه وبقينه \* فعن علي ان اجمع في هذه الخمسة \* شيئاً يصلح المرء به نفسه \*  
 واذكر فيه اختلاف المذاهب \* ليكون زاداً ومطية لكل ذاهب \* واثمينة غنية  
 الطالبين \* فيما يجب من احكام الدين \* والله الكريم اسأل \* ونجاة نبيه العظيم  
 اتوسل \* ان ينفع به عباده \* ويديم به لافانه \* ويجعله خالصاً لوجهه الاعظم \*  
 وسبباً للنجاة والورود على حوض المصطفى صلى الله عليه وسلم \* انه جواد كريم \*  
 وهاب عظيم \* وهو حسبي وكفى \* وسلام على عباده الذين اصطفى \* المقدمة  
 اتم ان الواجب على كل عبد ذكر او انثى حر او عبد ان يعرف اولاً لا اله الا الله  
 ﷺ رسول الله \* ويجب على الآباء والامهات ان يعلموه اولادهم فاذا  
 عرفها وجب عليه ان يعرف معناها ومضمونها لانها جمعت عقائد الدين ولا يقبل  
 من احد الاسلام الا بها \* ثم يجب عليه الصلاة ومعرفة ما يلزمها من الطهارة  
 والشروط والاركان وما يفرضها وغير ذلك \* قال عليه الصلاة والسلام الصلاة  
 عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين \* فاذا جاء  
 رمضان وجب عليه الصيام وما يجب عليه فيه من الاحكام فاذا ملك المال وجب  
 عليه الزكاة وشروطها الحال فان استطاع حج البيت الحرام وجب عليه وما فيه من

الاركان والاحكام وها انا ابين ذلك على الترتيب مستعينا بالقوى القريب  
 الحبيب \* فصل \* لا تكليف الا بالعقل والاحتلام عند كافة الاعلام الا  
 ان الامام لا ظم الاجل قال العقل كاف في معرفة الله عز وجل وبه قال  
 المعتزلة . فمعرفة الله اول الواجبات اذ هي اصل المعارف الدينية وعليها يتفرع  
 وجوب كل واجب وهو اختيار الامام الاشعري والمراد بها معرفة ما يجب لله  
 سبحانه وما يستحيل وما يجوز واختار قوم ان اول واجب النظر الموصل الى معرفة  
 نحو العالم صنعة وكل صنعة لا بد لها من صانع وقال بعضهم اول واجب القصد  
 الى النظر الصحيح اي توجيه القلب الى النظر بقطع العلائق المنافية كالصبر  
 والحسد ونقض العلماء ويسمى ذلك اول هداية الله للعبد واختاره كثيرون  
 من اهل السنة واعتمد آخرون ان النطق بالشهادتين اول واجب مع جزم القلب  
 عليها \* فصل \* يفترض على كل ناقل ان يعرف ان الله تعالى ذات  
 لا كالدوات متصف بالاسماء والصفات منزه عن المشابهة والمشاكلة والمثلية  
 والصورة والجسمية والكيفية والتركيب والجزئية والجوهرية والعرضية مقدس  
 عن الجهات والحدود والصاحبة والوالدة والمولود موجد لجميع المخلوقات حتى  
 الحركات والسكنات في العلويات والسفليات يعلم وساوس الصدور تعلقت  
 قدرته بكل مقدور فما في الوجود من طاعة ولا عصيان ولا رنج ولا خسران  
 ولا ضيا ولا ظلام ولا منع ولا اتمام ولا حياة ولا موت ولا حصول ولا فوت ولا  
 جوهر ولا عرض ولا صحة ولا مرض ولا فرح ولا ترح ولا روح ولا شبح ولا بياض  
 ولا سواد ولا رقاد ولا سهاد ولا تركيب ولا تحليل ولا كثير ولا قليل ولا لون  
 ولا كون ولا حين ولا اين ولا ضئ ولا صون الا وقد تعلقت به قدرته ونفذت  
 به ارادته وسبق به علمه فلا مريد في الحقيقة سواه وليس للعبد حيلة فيما قضاه

أحاط بكل شيء علماً وغفر ذنوب المذنبين كرمًا وحلمًا انفرد به لايجاد والاعدام والتدبير أن الله على كل شيء قدير فهو الواحد لا أحد الفرد الصمد لا شريك له ولا ضد ولا معين ولا مشير ولا مدبر عجزت الاملاك والافلاك عن ادراك احاطته وتحيّرت الباب العقول بالذهول عن الوصول الى تحقيق ذاته وعظمته موجود بذاته من غير علة واحد احد لا من قبله له القدم الذاتي والبقاء الصفاتي قائم بنفسه غني عن العالمين لا اله الا هو الخلاق الرزاق ذو القوة المتين

**❖ فصل ❖** لو لم يكن سبحانه موجودا ما كان باهي صنعه مشهودا ولو لم يكن وجوده واجبا لنفسه وغناه مطلقا في كمال قدسه مع اتصافه بالوجود والكمال لكان ممكنا وهو لعمرى محال اذ لو كان ممكنا لافترق الى المرجح في وجوده تنزه وتقدس في كماله وجوده ولو افترق بنوع ما فليس يغني مطلقا ولكن من جملة العالم لكونه كان علامة تدل على مرجحه وهو الغني على الاطلاق ومن له هذا المعنى ثم اوجد العالم فما اوجده لافتنقاره وانما اوجد العالم للعالم كيف لا وهو الغني عن العالمين . ومعنى القدم انه لا ابتداء لوجوده ومعنى البقاء انه لا آخر لوجوده فلو لم يكن سبحانه قديما لكان جل وعلا عديما ولو كان يلحقه العدم لا تنفى عنه القدم فكان من جملة المخلوقات محتاجا للحدثات كيف وهو الغني المطلق وفقر كل شيء اليه محقق فهو الازلي القديم بلا بداية وهو الابدي الباقي بلا نهاية هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم الخالق المنقذ العلي الحكيم

**❖ فصل ❖** اعلم ان كل مخلوق لا بد ان يكون اما جوهرًا او عرضا والجوهر عبارة عن الجزء المتميز الذي لا ينقسم ومنه يتركب الجسم . والعرض بفتح العين المهمل والمراء هو ما لا يقوم بنفسه كالبياض وسائر الالوان والكرم والشجاعة وسائر الصفات . والجسم ما تركب من ثلاثة اجزاء الطول والعرض



والعمق وقيل الجسم المتخيز قابل للقسمة فعلى هذا يكون المركب من جوهرين  
 فردين جسماً عند اهل السنة ومعلوم ان كل مركب حادث والله سبحانه يستحيل  
 في حقه الحدوث فليس بجسم ولا متجزئ اي ليس له اجزاء فالمتجزئ باعتبار تالفه  
 يسمى مركباً وباعتبار انحلاله اليها يسمى متبعضاً وكل ذلك مستحيل على الله تعالى  
 لما فيه من الاحتياج المنافي للوجوب كيف وهو الغني عن كل ما سواه . واما  
 كونه تعالى ليس بجوهر فلا أنه غير متخيز اذ كل متخيز محدود مفقر والله غني عن  
 كل ما سواه . واما كونه تعالى ليس بعرض فلانه تعالى ذات وكذا كل صفة من  
 صفاته او اسم من اسمائه او فعل من افعاله او حكم من احكامه يستحيل ان  
 تكون عرضاً لان العرض لا يقوم بذاته بل يفقر الى محل وهو الجسم يقوم به اي  
 يجعله قائماً فوجود العرض في نفسه وهو وجوده في الجسم فلو كان تعالى عرضاً  
 لا محتاج الى محل يقومه فكان ممكناً لا واجباً وهو محال ولان العرض يستحيل  
 بقاءه والا لكان البقاء معنى قائماً به فيلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال لان قيام  
 العرض بالشيء معناه ان تحيزه تابع لتحيزه والعرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز  
 غيره بتبعيته وذلك محال على الله الذي يجب بقاءه وغناه تقديس وتباعد في عظمته  
 وعلاه . واما تنزهه تعالى عن الجهة فللزم الحد في ذاته فالجهات كلها من  
 توابع الاجسام واضافاتها فلو كان تعالى في جهة اوله تعالى جهة لكان مشابهاً  
 للعوادث وهو باطل واما رفع الايدي عند الدعاء فلان السماء منزل البركات  
 وقبلة الدعوات والله فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء وهو القاهر فوق عباده  
 وهو اللطيف الخبير . واما تنزهه عن المكان فلان المكان مخلوق ولازم للتحديد  
 فالمكان ما استقر عليه الجسم لا فيه والحيز ما ملأه الجسم فالمكان والحيز امران  
 نسيان من لواحق الاجسام وتوابعها والله تعالى كان والازمان والامكان وهو

الآن على ما عليه كان خلق الممكن والمكان وانشأ الخلق والزمان وقال انا الله  
 الاحد الديان الحي القيوم الذي لا يؤده حفظ المخلوقات انشأ الكرسي واوسعه  
 الارض والسموات وخلق العرش من غير حاجة اليه واستوى باسمه الرحمن عليه  
 فتوهم به كما قاله وعلى المعنى الذي اراده ونزله افكارنا واقواها عن معناه اذ العرش  
 استوى به تعالى وما حواه تعالى ان تحمله الحوادث او يحلها او تكون بعده او يكون  
 بعدها بل كان تعالى ولا شيء معه بل اتقن كل شيء خلقه وصنعه فان القبل والبعد  
 من صبح الزمان الذي ابدعه واخترع اللوح والقلم الاعلى واجراه كتاباً بعلمه في  
 خلقه الى يوم الفصل والقضاء وكل ذلك من غير حاجة اليه ولا موجب اوجب  
 ذلك عليه لكن علمه سبق بان يخلق ما خلق ومن يقل بالعلة او وجوب الصلاح  
 والاصلاح فقد خسر وما افلح فهو سبحانه الواحد القهار الفاعل ما شاء بالاختيار  
 من غير معين ولا مشير ولا تفكر ولا نظير قالت قريش يا محمد \* محمد \* صف  
 لنا ربك الذي تدعنا اليه فانزل ( قل ) يا محمد لمن عند الذي سألتم ( هو الله احد )  
 فانه اسم دال على جميع صفات الكمال واحد يدل على مجامع صفات الجلال  
 فالواحد الحقيقي ما يكون منزه الذات عن انحاء التركيب والتعدد وما يستلزم  
 احدها كالجسمية والتحيز والمشاركة في الحقيقة وخواصها كوجوب الوجود والقدرة  
 الذاتية والحكمة النامة المقضية للالوهية فمعنى الواحد الموجود الذي لا بعض له  
 ولا انقسام لذاته فانه تعالى واحد لا من جهة العدد ( الله الصمد ) السيد المصمود  
 اليه اي المقصود في الخوائج اذ هو الغني على الاطلاق وكل ما سواه محتاج اليه  
 ( لم يلد ) لانه لم يجانس ولم يفقر الى ما يعنيه او يخلف عنه لامتناع الحاجة والفناء  
 عليه ( ولم يولد ) لانه لا يفقر الى شيء ولا يسبقه عدم ( ولم يكن له كفوة احد )  
 اي لم يوجد احد يماثله ويشابهه بوجه من الوجوه من صاحبة وغيرها اذ لو كان

هناك واحد غيره لشابهه ولو شابهه احد لا يخلو اما ان يشابهه في كل الوجوه  
فيكون آله اقل لو كان فيه ما الهة لا الله تفسدنا اي لم توجد السموات والارض  
سواء اتفقا او اختلفا ولو شابهه من بعض الوجوه فيلزم العجز والافتقار للوجه الذي  
لم يشابهه وما جاز على احد المثاليين جاز على الآخر فيلزم ان لا يوجد شيء من  
العالم وهو باطل فهو سبحانه الواحد في ذاته وصفاته واقعه له ولو تركبت ذاته تعالى  
من اجزائه فاما ان تقوم صفات الالهية بكل جزء او ببعض او بالجمعوع وعلى كل  
يلزم عدم وجود شيء من العالم وهو باطل قل ابو علي الروذبادي وجدنا اشرك  
على ثنية انواع على النقص والتقاب والكثرة والعدل والعلة والمعلول والاشكال  
والاضداد فنفي سبحانه عن صفته وذاته نوع الكثرة والمعدد بقوله قل هو الله  
احد ونفي النقص والتقاب بقوله الله الصمد ونفي العلة والمعلول بقوله لم يلد ولم  
يولد ونفي الاشكال والاضداد بقوله ولم يكن له كفوة احد . واما وحدة الصفات  
فهي عبارة عن وجود صفات لا تشبه صفاته او انه تعالى ليس له صفتان من  
جنس واحد اذ لو كان له قدرتان مثلاً او ارادتان او علمان لزم ان لا يوجد شيء  
من العالم لانه لا بد من تعطيل النفوذ اما لكاتي الارادتين مثلاً او لاحداها  
فيلزم العجز والافتقار وهو الغني على الاطلاق . واما وحدانية الافعال فمعناه انه  
المنفرد بالايجاد والاعدام والخلق والرزق والكبير والصغير سواء انما امره اذا اراد  
شيئاً ان يقول له كن فيكون فلو كان لاحد تأثير في شيء من الممكنات لزم  
عجزه تعالى عن ذلك الشيء وهو يستلزم العجز عن سائر الممكنات ولو كان عاجزاً  
لما وجد شيء من العالم وهو باطل فكل ذات من ذوات المخلوقات وكل ذرة في  
الارض والسموات وكل صفة وكل اسم وكل فعل وكل حكم جميع ذلك حادث  
مخلوق لله تعالى لا يشاركه في ذلك مشارك اصلاً لا طبيعة ولا قوة ولا كوكب

ولا سبب مطلق فهو الخلق الباري الشئ لم يرد ليس كمثل شئ وهو السميع  
البصير . واما اوحداية في حكمه تعالى فهي كما قل والله يحكم لا معقب  
لحكمه والحكم هو الامر والنهي وهو واحد ولكنه كثير بالصفات من احوال  
المكافين وحكمه قديم لكنه تبيين في الخلق لانه حادث فهو سبحانه زال الكذب  
وشرع الشرع وادلى لرسول الامر عنه قوله ويتحكمون بحكمه فلا حكم كذا  
راجعة الى قوله الحق ومستمدة الى خبره الصديق وهو الذي يفدنا على يد من  
شاء من خلقه في الدنيا ويفدنا في الآخرة من غير واسطة وهو الذي يحكم  
تيسير الطاعة لمن شاء والشقاوة على من شاء وحكم بترتيب الاسباب وتوجيهها  
الى المساق وبترتيب العادة وغير ذلك له الحكم واليه ترجعون له صفات قديمة  
ازلية (قائمة بذاته العلية منها القدرة) وهي صفة تؤثر في المقدور على وفق  
الارادة فهو على كل شئ قدير كما تشهد له مصنوعاته والارادة انما هي المكنة  
بعض ما يجوز عليه وترادفها المشيئة ما شاء الله كان وما لم يكن وما تشاؤون الا  
ان يشاء الله واتعلق القدرة والارادة بجميع الممكنات فيداول فعالنا لاختياره  
حركاتنا وسكناتنا وما له سبب كالحرق الموجود عند تماس النار وما لاسباب  
له تخلق السماء وتغير القدرة فرع لتغير الارادة اذ لا يوجد مولانا شيئا ولا يمدده  
الا ما اراد وجوده او اعدامه وتأثير الارادة على وفق العلم فكل ما علم الله انه  
يكون من الممكنات اولا يكون فذلك مراد الله سبحانه فالارادة خالفت الامر  
وترادفه الرضى والمحبة والعلم المتعلق بجميع الواجبات والجاهيزات والمستحيلات  
وعلم الله تعالى صفة واحدة لا تعدد بتعدد المعلومات يأتى بها الاحاطة بالاشياء  
على ما هي عليه موجودة كانت او معدومة محالة كانت او ممكنة قديمة كانت او  
حديثة مرئية كانت او كالية متناهية كانت او غير متناهية فالله تعالى عالم بجميع

ذاك عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون وما ورد من نحو قوله تعالى ثم بعثناهم  
 لنعلم فعلهم ليظهر متعاقب علما ومثله فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين\*  
 ويمتنع كون علم الله بالا اعتقاد او النظر او كونه كسبياً او ضرورياً او بدنياً او  
 يقينياً او تصورياً او تصديقاً لانه صفة قديمة ومع ذلك لا تعدد فيه ولا تكثر  
 (والكلام) صفة ازلية قائمة بذاته تعالى منافية للسكوت الذي هو ترك التكلم  
 مع القدرة عليه والآفة التي هي عدم مطاوعة الآلة اما بحسب الفطرة كما سيفي  
 الحرس او بحسب ضعفها وعدم بلوغها حد القوة كما في الطفولية وليس من جنس  
 الحروف والاصوات ولا تكثر فيه ولا تعدد ولا تقدم ولا تأخر وانتكثر والتعدد  
 انما هو في التعلقات والاضافات وهو مع وحدته دل ازلاً وابداً على معلوماته  
 التي لا نهاية لها عبر عنه بالنظم المعجز المسمى ايضاً كلام الله الموصوف بكونه امرآ  
 تارة ونهياً اخرى ونحو ذلك بحيث لو كشف عنا الحجاب وسمعنا الكلام لالهي  
 لفهمنا منه الامر والنهي ونحوها فالقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق مكتوب في  
 المصاحف بأشكال الحروف الدالة عليه محفوظ في القلوب بالفاظ مخيلة مقروء  
 باللسن بحروفه الملفوظة مسموع بالأذان ملموس بالأيدي ولذلك وجب احترام  
 المصحف حتي لا يجوز للمحدث مسه ولا للجب تلاوته حتي من اهانه واستخف  
 به فقد كفر ومع ذلك ليس حالاً في شيء وانما هو موجود فيها فهماً وعلماً لا  
 حلولاً وموسى سمع كلام الله وكلم الله موسى تكليماً والتكليم يقتضي الاسماع لكن  
 كما ذكر وخلق الصوت في الشجرة ونحوها لا ينكر وليس كل ما سمع موسى من  
 هذا القبيل لما روى انه سمع كلام الله من جميع الجهات وبجميع الاعضاء ولعل  
 ذلك كان في الابتدا حيث لم يكن له الفة الانس بعالم القدس وسماع كلام الله  
 يتعلق لسماعه بغير صوت وحروف بطريق خرق العادة كما يرى سبحانه في

الآخرة بلا جسم ولا لون ولكنه هذه الصفة له حقيقة جميع الصفات معجوبة  
 عن العقل كذاته تعالى فليس لاحد ان يخوض في الكنه بعد معرفة ما يجب  
 لذاته تعالى وصفاته وما يوجد في كتب الكلام من التشيل بالكلام والنفس في  
 الشاهد فاما هو للرد على المعتزلة في حصرهم الكلام في الحروف والاصوات ولا  
 فكلامنا النفسي انما هو اعراض حادثة وانى يشبه الحادث القديم ولا يلزم من  
 تعالى الامجاع زمان كون كلام الله حادثاً فانه تعالى كان متكماً في الازل ولم  
 يكن موسى ولا غيره فالكلام قديم والمتعلق حادث كنهه كان خالقاً ولم يخلق  
 الخلق والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات المزهان من الجرحه وسمات  
 الحوادث ويتعلق السمع بالسموات والارض هو عبارة عن العلم بالسموع وصفة  
 البصر تتعلق بالبصرات وهي امر زائد على العلم فان العلم بالبيض مثلاً غير  
 رؤيته وقد قال تعالى سمع وارى وهو السميع البصير لا يحجب سمعه البعد فهو  
 اقرب \* ولا يحجب بصره القرب فهو البعيد \* يسمع كلام النفس في النفس \*  
 وصوت الماسة الخفية عند اللس \* ويرى النملة السوداء في الليلة الظلماء \* على  
 الصخرة الصماء \* والماء في الماء \* لا يحجبه الامتزاج ولا الظلمات \* ولا النور ولا  
 الهيئات ولو لم يكن سبحانه بهذه الصفات متصفاً لكان عز وجل باخداً لها تصفاً  
 وهو نقص وعليه محال كيف لا وعواظي المطلق في كل حال \* (والادراك)  
 صفة زائدة على الصفات لتعلق بالمشعوات والملموسات والمطعمومات وقد نقاهها قوم  
 منهم الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني وتبعه الامام السنوسي وغيره لانه لم يرد  
 تلافها على الله تعالى وصفة العلم تعني عن ذلك واختار قوم اثباتها منهم امام  
 الحرمين لانها كل قال الله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار فثبت  
 حقيقة الادراك له تعالى واليه جنح الجزائري في عقيدته حيث قال

زيد لا يدرك في عدداته غيات على \* وصف يابق بلا نقص الا خال  
 الكمال لذاته الاجلال ثبته \* عقلا وقلا جميع النقص فلتحل  
 مني ان ادركه تعالى للروائع والمذوقات ونحوها من الكيفيات من غير اتصال  
 بها ولا تكيك الذات العلية بما جرت به العادة ان كيف به ذواتنا عند هبنا  
 الادراك من اللذة والألم او نحوها وهذه الصفة امر زائد على العلم ويتعلق بكل  
 موجود كالسمع والبصر وذهب قوم الى الوقف واختاره ابن التمامي وغيره  
 وهو الاظه لانه بالنظر الى انها كمالات يقضي وجوب اثباتها بالنظر الى نقي  
 النقص فلا بد من دليل السمع وحيث لم تثبت هذه الادراكات وجب الوقف  
 عن اثباتها ونفيها مع الاتفاق على ان اقظ الشم واللس وتذوق لا يعوز اطلاقه  
 على الله تعالى ( والحياة ) شرط في صحة كل الصفات لا تعلق لها بشيء من  
 الكائنات فحياته تعالى صفة وجودية ذاتية لا تعقل كذاته العلية وهذه الصفات  
 تسمى معنوية لان كل صفة منها معنى قائم بذاته الاقدسية وتسمى الصفات  
 لذاتية لانها لا تفك عن الذات العلية ويقال لها الصفات الوجودية لانها متحققة  
 اثبوت وتسمى صفات الاكرام \* وتجلياتها لا تنقطع على الدوام \* ( واما صفات  
 التكوين ) فهي صفة واحدة قديمة قديمة بذاته تعالى كغيرها من الصفات العلية  
 فجميع صفات الله تعالى قديمة لا تكثر فيها وانما تعدد وتجدد باعتبار متعلقاتها  
 ان تعلقها بالخلق سميت خالقا وبالابداع ابداعا وبالرزق رزقا وبالحياة حياة  
 وبالامانة امانة وغير ذلك مما يحصل من تعلق القدرة بخصوصية المقدر بظهور  
 فعل فيه كالانشاء وهو الاحداث والظهور والتصنع وهو جودة المصنوع والتقانه  
 ( والخلق ) ايجاد الشيء على تقدير يقال خلق النعل اذا قدرها وسواها بالمقاس  
 والتخلق بكثير ذلك ( والابداع ) الاخراج من العدم بدعا اي ممتازا بنوع

حكمة فيه والله تعالى مكنون لا يعلم بالكل جزء من أسرائه نوقت وحوث على حسب  
 علمه واذا تراءوا النكوتين غير ان يكون فله سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال بصفاته  
 الذاتية والفعالية واسمائه ولا يزال ربك خلافة فذاته تعالى متصفة بجميع صفاته  
 واسمائه وان مراد بالاسم المعنى المسمى كما ان المراد بالصفة مدلول لفظاً توصف  
 على خلاف اصطلاح النحاة فمن الاسماء تعلى العالم ولم يزل علماً بعلمه والعالم  
 صفة في الازل لا عالماً بالذات كما زعمت المعتزلة ومن اسمائه تعالى القادر القدير  
 والمقدر والقادرة صفة له في الازل ومن اسمائه تعالى الخالق والملاق والخالق  
 صفة له في الازل فصفاته تعالى غير محدثة ولا مخلوقة لان قيام الحوادث بذاته  
 غير جائز فصفاته تعالى ليست بعين ذاته ولا مغايرة لذاته وله تعالى صفات غير  
 ذلك كالجلال والجمال والمنة والعظمة والكبرياء والقوة وهي غير القدرة والوجه  
 والنفس والعين واليد والاصابع والقدم والمجبة والرضى والرحم والضحك  
 والتبشيش والغضب والكراهة والعجب والمكر ونحو ذلك مما ورد في الكتاب والسنة  
 فيجب الايمان به بلا كيف فيقول له تعالى يد لا كأيدي ونفوس معرفة ذلك  
 وتفصيله الى الله تعالى ولا يقول ان يده تعالى قدرته او نعمته وامثال ذلك لان  
 فيه ابطال الصفة التي دل عليها الكتاب والسنة ولكن نقول يده صفة له بلا كيف  
 وهكذا وغضبه ومكره واستهزاؤه غير النقصه وغير ارادة الانتقام بل من صفاته  
 بلا كيف (وكذا القضاء والقدر) من صفاته في الازل بلا كيف فالقضاء في  
 اللغة الحكم او الاحكام والقدير تعين الشيء بمحدوده والمشيئة خلافها لا كما  
 قالت الاشاعرة ان القضاء هو الارادة الازلية المتعلقة بالاشياء والقدر إيجادها  
 على قدر مخصوص فيلزم منه ان يكون القضاء نفس المشيئة وكذا القدر لان  
 تعلق التخصيص بالارادة وفي الحديث القدر سر الله لم يطلع عليه ملك مقرب



ولا نبي مرسل فلا يجوز الخوض فيه والله تعالى خلق الاشياء لا من شيء ولا يكون في الدنيا والآخرة شيء الا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره قيل القصة عبارة عن وجود الاشياء في ام الكتاب مجملة على سبيل الابداع والقدرة عبارة عن وجودها مفصلة منزلة في الاعيان بعد حصول الشرائط كما قال تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم والله تعالى كتب الاشياء في اللوح المحفوظ بالوصف لا بالحكم ومعنى كتبها بالوصف كتبها منوطة اي مبروطة بالاسباب الكسبية والمبادئ الاختيارية ومعنى عدم كتبها بالحكم عدم كتبها بالجزم والقطع من غير ربط بالاسباب ولا يجوز اعتقاد التعطيل في حق الله تعالى كما قالت اليهود ان الله فرغ من الخلق واستراح يوم السبت تنزه الله تعالى قال سبحانه وتعالى كل يوم هو في شان وهو الخلاق العليم ونؤمن باستوائه تعالى على العرش استواء يليق به كما روى ان الكيفية مجهولة والبحث عن ذلك بدعة والايمان بذلك واجب وكل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك قال تعالى ولا يحيطون به علما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفكروا في الاء الله ولا تفكروا في الله ورؤية الله جائزة في العقل واجبة بالنقل قال تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة وقال صلى الله عليه وسلم انكم ترون ربكم لا تضامون اي لا ينالكم ضيم ولا ظلم في رؤيته كما ترون القمر في تمامه او معناه انه لا ينضم ببعضكم الى بعض كما يكون ذلك عند رؤية الشيء الخفي بل يراه كل منكم موسماً عليه منفرداً به ومرجح التشبيه بالقمر الى الوضوح لا للجسمية ولا للجهة ولا للاضاءة لان هذا كله مستحيل بل المعنى انكم ترون ربكم رؤية ينزاح معها الخفا والشك كروؤيتكم القمر ليلة تمامه لا ترتاون ولا تمترون فيه وهذا الحديث رواه نحو عشرين صحابياً واخرجه احمد واصحاب الكتب السنة وغيرهم وعليه

اجماع اهل السنة فيرى سبحانه وتعالى لا في مكان ولا جهة من مقابلة او اتصال شعاع او ثبوت مسافة بين الرائي وبين الله تعالى ولم تقع لمخلوق في دار الدنيا الا انبياء محمد صلى الله عليه وسلم على الراجح والله تعالى خلق الخلق سليما من الكفر والايان ثم امرهم ونههم فكفر بعد ذلك من كفر بفعله الاختياري بسبب خذلان الله له وامن من امن بفعله الاختياري بسبب نصر الله وتوفيقه اياه وعنايته به ولم يجبر احدا من خلقه على كفر وايان لان الجبر ينافي التكليف الذي جاءت به جميع الشرائع ومن قال العبد مجبور فقد كفر ولكن يفضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسئلن عما كنتم تعملون فاثبت السؤال عن اعمالهم فيلزم ان يكون لهم اختيار ولا جبر عليهم والمراد من الجبر المنوع هو الذي يتصور خلقه في النفس لا الجبر الخارجي كرفع الطور على بني اسرائيل والجماء مشركي العرب الى الاسلام بالسيف وهذا كتأديب المعلم اجيره وضرب الاب ابنه فالكفر والايان والطاعة والعصيان فعل العبد باختياره فان الله تعالى اثبت له ارادة واختيارا اثباتا بينا بصريح الايات كقوله فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وان كان الله هو الخالق لكل ذلك ويجب حمل الايات التي ظاهرها سلب الاختيار مثل قوله تعالى من يهدي الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا على الايات الحكيم فيكون من يهدي الله هو الذي وجه اختياره الى كسب الايمان والطاعات وافعال الخير فيهديه الله اي يوفقه الى ذيل الايمان وعمل الخيرات كما قال تعالى قل ان الله يفضل من يشاء ويهدي اليه من انا . ويكون من يضل هو الذي وجه اختياره الى كسب الكفر والمعاصي فيضلله الله اي يخذله فيمده ويقويه على الكفر وفعل السوء كقوله تعالى ان الذين لا يؤمنون بايات الله لا يهديهم الله وكقوله حكايه لو هدانا الله لهديناكم . ولهداية هانبا معني

التوفيق وهو جعل الشيء موافقاً للشيء ومنه قوله تعالى لحبيبه صلى الله عليه وسلم  
 انك لا تهدي من احببت وتوفيق الله للعبد اي يجعل افعاله موافقة لامره مع  
 بقاء اختياره اي لو خلق الله التوفيق فينا للايمان بسبب معرفتنا واختيارنا الى  
 كسب الايمان لهديناكم اي ارشدناكم وذلك كما فلهداية يراد بها المعنى الاصلي  
 الذي هو الدلالة على المطلوب وعليه يحمل قوله تعالى لحبيبه صلى الله عليه وسلم  
 وانك لاتهدي الى صراط مستقيم ويراد بها التوفيق فيحمل لو هداانا الله ونحوه  
 على خالق التوفيق ويحمل لهديناكم ونحوه على لدلالة وهذا واجب لان الله  
 تعالى امر جميع الخلق بالايمان واشهدهم اليه ودلهم عليه بواسطة الانبياء كما قال  
 واما تمرد فلهديناهم فاستجبوا للمعنى على الهدى فإلزام ان يكون الاضلال بمعنى  
 الخذلان حين لم يتوجه اختياره والهداية بمعنى التوفيق حيث وجه اختياره الى  
 الايمان واتقول بالجبر هو قول قدماء المشركين وائمة الكافرين قال تعالى وقل  
 للذين اشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء الآية وقال في هذا المقام  
 كما في سورة الانعام كذا وكذا كذب الذين من قبلهم فجعل قولهم بالجبر تكذيباً  
 لكتب الله ورسوله فافعال العباد كلها غير الاضطرارية تحصيل بكسب العباد  
 وخلق الله فالملوثر في فعل العبد مجموع شيتين خلق الله تعالى واختيار العبد الذي  
 خلقه الله فيه ومثال اختيار العبد مثال تصرف المملك باذن سيده فان  
 المملوك ليس له تصرف ببيع ولا شراء ولا نحو ذلك الا باذن سيده فاذا اذن له  
 في التصرف المطلق وانطاه دراهم يبيع ويشترى بها كيف شاء صح تصرفه  
 واختياره بشراء امتعة لم يعين سيده شيئاً منها فان سلك طريق الربح وصرف  
 هذه الدراهم في اخذ متاع يفيد رضاه عنه بيده واحبه وسمح له برأس المال  
 والربح وزاده وان سلك سبيل الخسران وصرف الدراهم في اخذ متاع يضره عاقبه

السيد و غضب عليه وابعده . فلدرهم مثل لقدرة الله اني خلقها تعالى في  
الانسان . وتصرف المملوك مثال للاختيار الذي اعطاه الله للانسان فانه تعالى  
خلق الانسان وخلق له اختياراً وقدره ووكله الى نفسه في التصرف كيف يشاء  
كالعبد المأذون فان وجه اختياره الى اتباع الرسول الذي هو طريق الربح رضى  
عنه الرب جل جلاله واحبه وقر به وان وجه اختياره الى اتباع هوا واشهوة  
غضب عليه وعاقبه وهذا كما في الحديث الصحيح كل الناس يفتدو فباع نفسه فمعتقها  
او موبقها . فمشيئة الله تعلقت بالفريقين فيقال شاء الله -عادة فلان و شاء شقة و  
فلان باعتبار الاذن الالهي في تصرف العبد كيف يشاء لا باعتبار الرضى فان الله  
لا يرضى لعباده الكفر وينهى عن الفحشاء والمنكر فما شاء العبد شاء الله بذلك  
المعنى لا بمعنى الرضى والامر فان الارادة والمشيئة غير الامر والرضى . فالعبد  
موكول الى نفسه واختياره ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ويقول  
لا تكني الى نفسي طرفه عين فالقدرة وصف للعبد وخلق للرب وليست بكسب  
له واما الحركة ونحوها فخلق للرب ووصف للعبد وكسب . وهذه المسألة ضل  
فيها جم كثير فالاولى فيها طريقة السلف وهي ان تعتقد ثبوت الاختيار للعبد  
وترك المجادلة فيه . وصحة التكليف تعتمد الاستطاعة وهي حقيقة القدرة التي  
يتمكن بها العبد من الفعل . ولا يكلف الله نفساً الا وسعها ويجوز ان يحمل  
عبده اكثر مما يطيق لقوله تعالى ولا تحملنا مالا طاقة لنا به وظاهر الآية فيما هو  
مشقة في البلية لا في التكليف وله تعالى ان يؤلم من يشاء من غير جرم سابق  
ويمنع من يشاء من غير ثواب لاحق ولا يتصور منه ظلم لانه مالك ومن لم يخرج  
شيء في الحقيقة عن ملكه فلا يتصف بالجور والظلم فيما يجريه من حكمه في ملكه .  
وجميع افعال الله مبنية على الحكم ليست معلقة بالاغراض وما يوجد من الالم في

المضروب عقب ضرب انسان والكسر في الزجاج عقب كسر انسان وما اشبهه  
فكل ذلك مخلوق لله لا صنع للعبد في تخليقه . وجميع افعال الله حسنة لا يتصور  
قبح في شيء منها والتقبيح والتحسين بالشرع والغرض ومن قال ان الحسن  
واقبح لذات الحسن والتقبيح فهو صاحب جهل عرض ومن اوجب على الله امراً  
فقد اوجب عليه حد الواجب وذلك على الله محال في صحيح المذاهب ومن  
قال بالوجوب لسبق العلم فقد خرج عن الحكم . والموت بالقتل او بغيره واحد  
وان تموت نفس حتى تستكمل رزقها واجلها ومن قل غير ذلك فهو جاحد .  
والرزق ما انتفعت به الابدان او ما ساقه الله الى الحيوان . والروح سر الهى نورانى  
سار في الجسد سريان الماء في العود الاخضر والذهن في الزيتون والتار في الفحم  
فما دامت الاعضاء سالحة لقبول الآثار الفاضلة عليها من هذا الجسم بقى ذلك  
الجسم اللطيف مشابكاً لهذه الاعضاء وافادها الحس والحركة الارادية واذا  
فسدت هذه الاعضاء بسبب استيلاء الاخلاط الغليظة عليها وخرجت عن  
قبول تلك الآثار فارقت الروح البدن وهذا القول هو الصواب ولا ينافيه ان  
روح كل شخص كهيئة جسده وحالة الميثاق الماخوذة في القرآن تدل عليه فان  
ذرية الانسان لا تكون الا مثل هيئته وفي الحديث الارواح جنود مجندة  
ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف ولا تناكر ولا تعارف بين المجرمات  
الخالية عن الصور وهذا يدل على ان الروح كهيئة الجسد وان الارواح مخلوقة  
قبل الاجساد والمراد الروح الانساني الذي هو من عالم الامر لا الروح الحيواني  
الذي يتكون في الحيوان من الخلط العنصري الذي هو الدم ونحوه . هذا  
وبعضهم قال لا يجوز الخوض فيها فان الله قال لنبيه صلى الله عليه وسلم قل  
الروح من امر ربي اي مما استأثر بعلمه حتى قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم

مضى ولم يعلم حقيقة الروح وقيل غير ذلك واشهر ما قيل في معنى من امر ربي  
 اي هو من الامور الابداعيات الكائنة بامر الله تعالى اي بقوله كن من غير ان  
 يجعل سبحانه له سبباً عادياً كمادة وتولد من اصل كما جعل لاكثر الكائنات واتفق  
 اهل السنة ان الارواح حادثة ويقال لها قديمة بالنسبة الى الاجساد وانها تبقى  
 بعد الموت واختلف في مقرها والصواب ما قدمناه انها مشتبكة في سائر البدن  
 وقيل مقرها القاب او بقر به او البطن او غير ذلك وبعد الموت مقرها باقية  
 القبور فلذلك يرى الميت زائره ويفرح به ويرد السلام على من يسلم عليه وقيل  
 في سماء الدنيا عند بيتنا آدم وقيل تكون طيراً تسرح في الجنة وتاكل من ثمارها  
 وتشاهد ما اعد الله لها من الكرامة ثم تاوي الى العرش او سدرة المنتهى او قد  
 تزور قبرها وديارها وغير ذلك فاذا نفخ في الصور عادت الى اجسادها كذا  
 اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم هذا هو المراد في علمين واما ارواح  
 الكفار فهي محبوسة في سجين يقال انها في بئر برهوت من بلاد حضرموت  
 والقول بانها جسم هو مذهب المحققين من اهل السنة وان في الجسد روحاً واحدة  
 وذهبت طائفة الى ان في كل جسد روحين روح اليقظة التي اجري الله العادة  
 بانها اذا كانت في الجسد كان الحيوان مستيقظاً فاذا خرجت منه نام وتلك الروح  
 ترى المنامات ويظهر تأثير فرحها او خوفها ونحوه في الجسد وروح الحياة التي  
 اجري الله العادة بانها اذا خرجت من الجسد مات وهاتان الروحان في باطن  
 الانسان لا يعرف مقرهما الا الله تعالى واما النفس فكيفية في البدن مغايرة  
 للروح خلقها الله كثيفة ظلمانية نارية ولهذا اتصفت بالامارة واللوامة فاذا جوهرت  
 اتصفت بالمطامنة والراضية والمرضية الا انها بينها وبين الروح مشاكلة ولذا  
 يطلق عليها يقال ذهقت نفسه اي روحه وتطلق على الدم كقول الفقهاء ما لا

نفس لها سايمة ونطلق على العين يقال مات بالنفس ونطلق على الجسم وعلى الذات ونحو ذلك . واما العقل فهو غريزة يتهيأ بها العلوم النظرية او انه جوهر مجرد عن المادة كالروح متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف او انه جوهر لطيف ينبعث شعاعه في البدن كالسراج في البيت ومعله الراس او القلب وقيل فيه غير ذلك وقال بعضهم الروح النفس والعقل شيء واحد فباعتبار الحياة يقال لها روح وباعتبار الاحوال والاخلاق يقال لها نفس وباعتبار الفهم والادراك يقال لها عقل والاولى الامساك عن حقيقة ذلك ومعرفة الله تعالى لتوقف على العقل اذ صاحب العقل لا يعذر بالجهل واما معرفة الاحكام فلا بد لها من مرشد فبعث الله الرسل لارشاد الخلق فان العقل لا يدرك امور الدين والاخرة ولو اجتهد بالرياضيات طول عمره . والنبوة خاصية آلهية خص الله بها بعض عباده من غير اجتهاد ولا كسب ولا وجوب على الله تعالى . والعبد مكلف بالايمان بجميع الانبياء والرسل من غير عدد اولهم \* آدم \* وآخرهم \* محمد \* صلى الله عليه وسلم واختلف في نبوة النساء والصحيح ان شرط النبوة الذكورة والحرية والسلامة من كل منفر طبعاً . والنبوة تثبت بالمعجزة وهي امر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة . وافضل المعجزات كمال الهداية من غير تعلم ولهذا كان نبينا صلى الله عليه وسلم افضل المرسلين فانه كان جامعاً لجميع الهداية مغموساً في جميع اخلاق النبيين مع كونه امياً نشأ بين اهل جاهلية وكان كتابه اعظم من سائر المعجزات القديمة والحديثة ولهذا وصفه الله في القرآن وصفًا خاصاً وعاماً يقتضي تميزه بالامية على سائر المرسلين . والمعجزات مخصوصة بالانبياء بعد البعثة لا بطريق الرياضة والجد في العبادة كما ان النبوة كذلك والخوارق قبل البعثة تسمى ارهاصاً . وكل معجزة لني جازت ان تكون كرامة لولي .

والولي هو العارف بالله تعالى المجدي في اتباع الرسول . وما يظهر على ايدي عوام المؤمنين من الخوارق يسمى معونة وعلى ايدي الفسقة فهو استدراج وعقوبة ليزدادوا طغياناً واثماً وهو ابتلاء من الله تعالى لعباده ليميز الخبيث من الطيب وما كان عن عمل فهو سحر أو نوع منه . والانبياء كلهم معصومون عن الزلات كالملائكة والعصمة حفظ الهي دائم يمنع عن الذنب مع بقاء الاختيار . وهي واجبة للانبياء والملائكة جائزة في غيرهم لانها ثقل في الاولياء حفظ . وقد ثبت من بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام زلات فحملها على ظاهرها لا يليق بمقامهم لوجوب العصمة لهم وتأويلها لا يليق بشرف الكتاب العزيز . فلاولى ان تثبتوا ونقرأها كما جاءت وننزه السنتنا عن الخوض في معانيها كما اتنا ننزه قلوبنا وعقولنا عنها ونترك علم ذلك الى الله تعالى . وقال بعضهم ان كان هذا الذنب متواتراً نقروؤه كما جاء وننزه السنتنا وعقولنا عن الخوض فيه وما كان منها له محل حسن حملناه عليه وصرفناه عن ظاهره لدلائل العصمة . وما كان منقولاً بالاحاد وجب رده لان نسبة الخطأ الى الرواة اهلون من نسبة المعاصي الى انبياء الله عليهم الصلاة والسلام اذ يجب لهم العصمة والصدق في اقوالهم وافعالهم والامانة والتبليغ والفظانة ويستحيل في حقهم الكذب والخيانة والكتمان مما امروا بتبليغه والبلادة . اذ لو جاز ان يجيء الكاذب بما جاء به الصادق لا تقلبت الحقائق ولتبدلت القدرة بالعجز ولستند الكذب الى حضرة العز لان الله صدقهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدي فيما اخبر عني ولو خانوا بفعل محرم او مكروه لكننا مأمورين بذلك لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقوله واتبعوه لعلكم تهتدون والله تعالى لا يأمر بالفحشاء ولو لم يبلغوا ما امروا بتبليغه لكان كتماناً فيقلب طاعة في حقهم للامر بالاقتداء بهم والله تعالى



لا يأمر بمحرم ولا مكره . وتقلب الكتان طاعة باطل ولو لم يكونوا فطنة زكياه  
لما قدروا على محاجة الخصم ومجاداته والحل ان القرآن طاف بقصصهم وناهيك  
بمحاجة موسى قومه . ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام كل ما كان  
من الاعراض البشرية كالاكل والشرب والتكاح والامراض ونحو ذلك مما  
لا يؤدي الى نقص في مراتبهم العلية . وهم افضل خلق الله تعالى ونبينا ﷺ  
صلى الله عليه وسلم افضل المخلوقات على الاطلاق وفي الحديث الا وانا حبيب  
الله ولا نخر والافضالية تسليماً الحية وقال صلى الله عليه وسلم اناسيد ولد ادم  
يوم القيامة واول من ينشق عنه القبر واول شافع واول مشفع . ومعجزاته صلى  
الله عليه وسلم اكثر من ان تحصى وكذا خواصه وانظر الى صلاتنا والى صلاة  
من قبلنا وقس سائر امور ديننا على ذلك يتضح لك ان نبينا صلى الله عليه وسلم  
نور صدرت عنه الانوار ورحمة عامة لجميع المخلوقات ودينه ناسخ لجميع لاديان  
وكتابه ناسخ لجميع الكتب وما ثبت بقاؤه بكتابنا او قول رسولنا صار شريعة  
لرسولنا ويلزمنا على شريعته واما ما سكت عنه في شريعتنا وثبت فيه حكم  
بشريعة من قبلنا فلا تكلف به على ما عليه المحققون وقيل شرع من قبلنا شرع لنا  
ما لم ينسخ حكمه . ويجب الايمان بما اخبر به صلى الله عليه وسلم مثل الدجال  
ونزول عيسى وخروج الدابة وهدم الحبشة الكعبة وطلوع الشمس من مغربها  
ونحو ذلك . والسؤال الواقع في القبر لكل مكلف للامتحان فيترتب عليه اما  
نعيم او عذاب كما في الحديث القبر روضة من رياض الجنة او حفرة من حفر  
النار وضغطة القبر ثابتة لقوله صلى الله عليه وسلم في حق المنافق فيقال للارض  
الشمي عليه وقبر كل انسان بحسبه والسؤال للروح . الجسد معا على ما عليه اهل  
السنة وقيل للروح فقط وقيل ان الله يخلق في ابدن نوعاً من الحياة بحيث يدرك

لذة النعيم والم العذاب ويعقل السؤال ويقدر على الجواب وهذه الحياة لا تنزل  
 متعلقة بالبدن وان لم يلى ولا ينتفى اطلاق اسم الميت عليه وابو حنيفة توقف في  
 ذلك . والجسم يفنى الا العظم الصغير الذى يكون فوق الدبر ويقال له عجب  
 الذنب . وفي الحديث الصحيح كل ابن آدم ياكله التراب الا عجب الذنب منه  
 خلق ومنه يركب . والاعادة بعد الفنا وهو النشر للنشر حتى ثابت في جميع  
 الشرائع وبه جاءت الرسل عليهم الصلاة والسلام . قال الله تعالى قل يحییها  
 الذى انشاها اول مرة وقال تعالى فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون . وفي  
 الصحيح ثم ينزل الله من السماء ماء فينبثون كما ينبت البقل وذلك بعد النفخة  
 الاولى وموت الخلائق كلها ثم يحيى الله اسرافيل فيأخذ الصور وهو قرن عظيم  
 من نور كهيئة البوق له اثقاب بعدد الارواح فيلقى الله الارواح في الصور ويامر  
 اسرافيل بالنفخ فتخرج مثل النحل في الهيئة والخروج لا في الصورة فلا تخطي روح  
 جسدها فتسري في الاجساد كسريان السم في اللدغ فاذا هم قيام ينظرون  
 وهذا هو البعث والنشر ثم يحشرن اى يساقون الى بيت المقدس وهو ارض المعشر  
 لكن باحوال مختلفة فمنهم الماشي والراكب والمسحوب وغير ذلك . وتبدل الارض  
 غير الارض وتشقق السماء وطويت ونزلت الملائكة فاحاطت بالناس ودنت  
 الشمس من رؤس الخلائق وطمس نورها وضوعف حرها فوقع الازدحام واخذ  
 الناس العرق على حسب اعمالهم واشتد الدهش والقلق ثم جيئ بهم حتى اذا  
 قربت من الخلق زفرت زفرة مبكرة وخرج منها عنق النقط بعض الاشقياء  
 فينشد يبحث الناس حتى كهراء الرسل وينجلي الحق بالعظمة والجلال ثم ياذن  
 الله لحبيبه صلى الله عليه وسلم في الشفاعة فيفتح بابها وهو المقام المحمود فيقع  
 الحساب وهذا كله ثابت يجب الايمان به . والحساب حق نطق به القرآن

والمراد به عرض الخلائق على الله تعالى وسؤاله لهم فمنهم من يناقش في الحساب والعياذ بالله تعالى ومنهم من يحاسب حساباً يسيراً ومنهم غير ذلك وقد ورد في اقوام يدخلون الجنة بغير حساب . واطلاء الكتب باليمين والشمال جاء به القرآن والمراد بها صحائف الاعمال فانها توضع في خزانة تحت العرش فاذا كان يوم القيامة تطايرت الصحف فكل كتاب لا يخطئ عنق صاحبه فتأخذه الملائكة وتعطيه للمؤمن يمينه وللكافر شماله من وراء ظهره ويجعل الله في ذلك اليوم آية كبرى فيقرأ من لم يكن قبل يقرأ فاذا قرأه المؤمن اشرق وجهه بالسرور والكافر يدعو بالويل والثبور . ويجب الايمان بالميزان ذات الكفتين واللسان والوزن على هيئة الدنيا فالثقل يهبط والخفيف يطيش عملاً بظاهر الكتاب والصبح يومئذ مثاقيل الذر والخردل والموزون كتب الاعمال كما يدل عليه حديث البطاقة وقيل تجسم الحسنات اجساماً نورانية والسيئات اجساماً ظلمانية فتوضع في كفة والاخرى في كفة فان رجع احدهما وضع صبح بقدر ما رجع فينعم او يعذب بقدره وقيل العامل يوزن مع عمله والايمان لا يوزن لان ضده الكفر وهو لا يوجد في المؤمن وقالوا اذا انقضى الحساب كان بعده نصب الميزان ليظهر الحال على رؤس الاشهاد تشهيراً للعدل وزيادة في الزام الحجة ولذا وصف الموازين بالقسط وظاهر الكتاب ان الموازين متعددة فيوزان الصلاة غير ميزان الزكاة وهكذا وقيل لكل امة ميزان وقيل ميزان واحد لكل الخلق وجمعه في القرآن للتعظيم . والقضاء فيما بين الخصوم ثابت للانس والجن والحيوانات كما قال صلى الله عليه وسلم لتؤدن الحقوق الى اهلها حتى تقص الشاة الجاه من الشاة القرناء . وقال صلى الله عليه وسلم اتدرون من المفلس قالوا المفلس هنا من لا درهم له ولا متاع قال ان المفلس من ياتي يوم القيمة بصلاة وصيام وزكاة

وفي غير هذه الرواية من يأتي بحسنات كما مثال الجبال وقد شتم هذا وقذف  
هذه واصكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطي هذا من حسناته  
وهذا من حسناته فان افئت حسناته قبل ان يقضى ما عليه اخذ من  
خطاياهم فطرحته عليه ثم يطرح في النار والصراط حق وهو جسر ممدود  
على متن جهنم احده من السيف وارق من الشرة وجبريل في اوله  
وميكايل في وسطه والملائكة صافون به يمينا وشمالا يسألون الناس عن  
عمرهم فيما افنوه وعن شبابهم فيما ابلوه وعن اموالهم من اين اكتسبوها وفيما  
انفقوها وعن علمهم ماذا عملوا به وحواليه كلاليب مثل شوك السعدان  
نبت معروف في بلاد الحجاز ويعرف بشوك عذتر تخطف من امرت بخطفه  
وثبت ان بعض الناس يحبس عليه لتبعات العباد فيقتص من العباد لبعضهم  
بعضاً ومع ذلك الازدحام شدة الظلام وارباب الاعمال يمشون بنور اعمالهم ولا  
يمشي احد بنور احد وتختلف الناس في المرور عليه فمنهم من يمر كالبرق ومنهم  
كالطير ومنهم كالجواد ومنهم الماشي والمهرول ومنهم الموبق والمسحوب وغير  
ذلك وبالجملة فالصراط من اعظم احوال القيامة ولشدة هوله تخرس الاسن  
ودعوى الرسل حينئذ رب سلم اللهم سلم وهناك تنزل الاقدام فكيف يكون  
قلبك اذا رفعت رجلك لتضعها عليه وشاهدت ارتعاده ورقته وحدته تحت  
قدمك وشاهدت جهنم واهوالها وبعد قعرها تحتها وسمعت باذنك صواعقها  
وشهيقها الذي يخلع القلوب ويقطع اوصالك ورايت فورانها من جوانبه وصعود  
اعناقها المستطيلة فوقك تاخذ بعض الناس ورايت المخططين بالكلاليب الى قعرها  
ومن ساخت رجلاه في النار وتعلقت يده وكثرة عويلهم امامك وخلفك عددا  
لا حصر لهم ثم علمت انهم لم تصبهم تلك المحن العظيمة الا بسبب ذنوب فعلت

انت مثلها او اكثر منها وانما انت واحد منهم لا عذر لك ولا ناصر اللهم ثبت  
 اقدامنا ولا تزلزل قلوبنا وتولنا بعنايتك يا كريم بنيدك الرؤف الرحيم . وفي  
 الحديث جهنم تحيط بالدنيا والجنة من ورائها فذلك صار الصراط على جهنم  
 طريقاً الى الجنة . وحوض النبي صلى الله عليه وسلم ثابت قبل الصراط لقوله  
 صلى الله عليه وسلم اني فرطكم على الحوض من مرة علي شرب ومن شرب منه  
 لم يظأ ابداً وفي الحديث حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء ماؤه ابيض من  
 اللبن وريحه اطيب من المسك كيزانه اكثر من نجوم السماء من شرب منه  
 لا يظأ ابداً ترده الامة والنبي صلى الله عليه وسلم واقف يسقي بيده الشريفة  
 احبابه ويعرفهم بكثرة صلاتهم عليه كما يعرف امته بالغة والتجليل وفي الحديث  
 ليردن علي اقوام اعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم فاقول انهم مني فيقال  
 انك لا تدري ما احدثوا بعدك فاقول سمعاً سمعاً لمن غير بعدي وظاهر الاخبار  
 تعين انه قبل الصراط وعليه جمهور اهل السنة ورجعوا ان من مات على الايمان  
 يشرب منه ولو بعد الرد وثمرته انه لا يعذب بالعطش ان دخل النار . وذهب  
 قوم الى انه بعد الصراط ويعزى الى اصحاب الشافعي ويؤيده ما ورد ينصرف  
 النبي صلى الله عليه وسلم من موقف القيامة الى الجنة وينصرف على اثره الصالحون  
 الى الجنة فيطلمعون على الحوض ووفق بعض الكلمة بينهما بان له صلى الله عليه  
 وسلم حوضين احدهما قبل الصراط وهو الذي يزداد عنه من بدل والثاني بعده  
 لا يزداد عنه احد لانه لا يحتاج اليه الا من خلص من العذاب وصححه القرطبي  
 واختاره السنوسي وغيره وشفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم العامة التي يغطيه بها  
 الاولون والاخرون وهي المقام المحمود الذي وعده الله اياه على قول الجمهور حق  
 رواه انس وابو هريرة وغيرهما واخرجه البخاري من عدة طرق وكذا غيره من

اصحاب الكتب وله صلى الله عليه وسلم شفاعات اخر وسيفي الحديث شفاعتي  
لاهل الكبائر من امتي رواه احمد وابو داود وغيرهما فيشفع في قوم دخلوا النار  
في اخراجهم منها وهم على مراتب و يشفع في قوم امر بهم الى النار ان لا يدخلوها  
و يشفع في قوم يدخلون الجنة بغير حساب و يشفع في قوم دخلوا الجنة ان ترفع  
درجاتهم و يشفع لمن مات بالحرمين مؤمناً ولمن زاره محبباً وان صبر على لأواء  
المدينة ولمن سأل له الوسيلة بعد اجابة المؤذن ولمن حفظ على امته اربعين حديثاً  
ولعمه ابي طالب في اخراجه من عمرت النار الى ضحضاح يصل الى كعبه وغير  
ذلك مما لا يكاد ينحصر كما في الحديث لاشفعن يوم القيمة لاكثر مما في  
الارض من حجر وشجر وفي حديث ابن عباس توضع للانبياء منابر يجلسون  
عليها و يبقى منبري لا اجلس عليه قائماً بين يدي ربي منتصباً فيقول الله  
تبارك وتعالى ما تريد ان اصنع بامتك فاقول يا رب عجل حسابهم فيدعي بهم  
فيحاسبون فمنهم من يدخل الجنة برحمته ومنهم من يدخل الجنة بشفاعتي ولا ازال  
اشفع حتى اعطي صكاً كأبرجال قد امر بهم الى النار حتى ان خازن النار  
ليقول يا محمد ما تركت لربك في امتك من نعمة وفي حديث رواه ابن ماجه  
يشفع يوم القيامة ثلاثة الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء وذكر في الشفاء عن  
كعب الاحبار لكل رجل من الصحابة شفاعاة وكذا الملائكة تشفع والاساندة  
والتلامذة والآباء والابناء والاقرباء والاصحاب كما صرح عند اهل السنة ولا يبقى  
في النار مؤمن ابداً وان قتل النفس الحرام تعمداً بدليل حديث البخاري  
وغيره يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة بر من ايمان يخرج من النار من  
في قلبه مثقال حبة شعير من ايمان يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة  
من ايمان مثقال حبة خردل من ايمان منه كانت في قلبه ادنى ادنى ادنى

من مثقال حبة خردل وفي رواية من خير وفي حديث الشفاعة حتى ما  
يقي في النار الا من حبسه القرآن اي اوجب عليه الخلود ومن مات  
على الايمان فهو السعيد ومن مات على الكفر فهو الشقي فالسعادة والشقاوة يتغيران  
والجنة والنار موجودتان الآن واهلوهما مخلدون لا يفنون ولا يجوز التجارى على  
تكفير مؤمن البتة الا بامارة على الجحود الباطني كالسجود الى صنم او  
بالاستخفاف كالقاء المصحف في النجاسة او باستحلال المعاصي كالقتل والزنا  
والاسلام يجب ما قبله كما ان التوبة تجب ما قبلها ومن مات بغير توبة فامر  
مفوض الى الله تعالى ان شاء عذبه على معصيته وان شاء غفرها له \*

وافضل الخلق بعد نبينا صلى الله عليه وسلم ابراهيم خليل الله ثم موسى  
كليم الله ثم عيسى روح الله ثم نوح رسول الله ثم آدم ابو البشر ثم الرسل على  
نفاضل بينهم ثم الانبياء ثم كبراء الملائكة كجبريل واسرافيل ثم كبراء الامة  
كابي بكر وعمر ثم عامة الملائكة . وقبل البشر افضل من الملائكة وقبل  
الملائكة افضل مطلقاً لان الله تعالى خلقهم بقدرته واطلعهم على مكنون  
غيبه وعصمهم عن النقائص والآفات والدنات يسبحون الليل والنهار لا يفترون  
وهم بامر الله يعملون لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون ومن وصفهم  
بذكورة فسق او بانوثة كفر والموت جائز عليهم ولكن الله جعل لهم امداً بعيداً  
والخلاف في غير نبينا صلى الله عليه وسلم وافضل الخلق بعد النبيين ابو بكر  
الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن ابي طالب ثم باقي العشرة  
ثم اهل بدر ثم اهل احد ثم اهل بيعة الرضوان ومن له مزية من اهل العقبتين  
ومن صلى الى القبلتين وجميع الصحابة امناه عدول لا يجوز الطعن في احدهم  
مطلقاً وما جرى بينهم من الحرب فلا يجوز الخوض فيه وانما هو اجتهاد منهم

في دينهم لحديث من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً وذكر عياض وغيره من غاظ اصحاب محمد فهو كافر والعالم العامل في كل زمان افضل من غيره فكل هذا يجب الايمان به ومن اخل بشيء من ذلك فقد وقع الخلل في دينه بقدره . والدين اسم واقع على الطاعة وطاعة الله لا تكون الا بالاسلام قل تعالى ان الدين عند الله الاسلام والاسلام التسليم والانقياد لما جاء عن الله ورسله ويطلق الدين على الطريقة الثابتة والملة المجمع عليها ولهذا يقع على الشرائع كلها فاذا صدقت بجميع ما قلناه فانت مؤمن اذ الايمان هو التصديق القلبي قال تعالى وما انت بمؤمن لنا ايماء بمصدق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم انه لا اله الا الله دخل الجنة واليه ذهب المحققون وهو المروي عن ابي حنيفة وابي منصور الماتريدي واحداً الروايتين عن الاشعري والاقرار به شرط لاجراء الاحكام في الدنيا فمن صدق بقلبه ولم يقر لسانه ولم يطرأ عليه علامة التكذيب كسجود لصنم فهو مؤمن ناج عند الله تعالى ويزاده قيد آخر بانه لم يطلب منه الاقرار واما اذا طلب منه وامتنع لم يكن مؤمناً كما بي طاب وحال كثير من اليهود والنصارى وذهب كثير من الكلمة الى ان الايمان هو التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله عز وجل والاقرار به وهو اختيار الامام شمس الأئمة ونفخر الاسلام رحمهما الله تعالى واصح الروايتين عن الاشعري فلا ينفع احدهما بدون الآخر ولا منافاة بينهما لان الاقرار من غير تصديق لا يكون ايماناً لحديث من مات وهو يعلم انه لا اله الا الله وامثاله تعبير بالركن الذي لا يقبل التعبير ليدخل فيه الاخرس والمكروه والمريض الذي اعتقل لسانه وليخرج عنه الذي يقر اتفاقاً وعلى هذا فقص الاخبار الواردة في الايمان من غير



ذكر اقرار توفيقاً بين ذكر الآيات والاحاديث التي ذكر فيها الاقرار باللسان والايان والاسلام واحد كالظهر مع البطن ولا يقبل احدهما بدون الآخر ولهذا قال الله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين فغير بمعنى الا الاستثنائية فاستثناء المسلمين من المؤمنين يدل على الترادف والاتحاد وليس المراد الاتحاد بحسب المفهوم بل بمعنى انه لا ينفك احدهما عن الآخر قال في الكفاية الايمان هو تصديق الله فيما اخبره من اوامره ونواهيه والاسلام هو الانقياد والخضوع لالوهيته وهذا لا يتحقق الا بقبول الامر والنهي فالايان لا ينفك عن الاسلام حكماً فلا يتغايران فالؤمن شرعاً هو المسلم والمسلم هو المؤمن واما قوله تعالى قالت الاعراب آمنا فليس المراد به الايمان الشرعي فهم بمنزلة المتلفظ بكلمة الشهادة من غير تصديق بها ولذا قيل لهم ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي ما دخل الايمان في قلوبكم . وقال صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الحديث وسئل مرة عن الايمان فاجاب بهذه الخمسة . وفي حديث جبريل المشهور . الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً . فقال ما الايمان قال الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره فعبر عن الاسلام بالتسليم الظاهري قولاً وفعلاً وهو موافق للغة وعبر عن الايمان بالتصديق القلبي وهو موافق للغة ايضاً وليس من شروط حصول الاسم عموم المعنى لكل محل يمكن ان يوجد المعنى فيه وقد يتداخل احدهما في الآخر بان يجعل الاسلام عبارة عن التسليم بالقلب والقول والفعل جميعاً والايمان عبارة عن بعض ما دخل في الاسلام وعلى هذا خرج قوله صلى الله عليه وسلم حين

سئل اي الاعمال افضل قال الاسلام فقبل اي الاسلام افضل قال الايمان  
 فجعل الايمان خصوصاً من الاسلام فادخله فيه وقد جاء على سبيل الترادف كما  
 قدمناه . والتصديق البالغ حد الجزم لا يزيد ولا ينقص ولذا قال علي رضي الله  
 عنه لو كشف عني الغطاء ما ازددت يقيناً . وما ورد فيه من الآيات  
 والاحاديث فعلى ثمراته التي هي الاعمال بناء على خبر الايمان تصديق بالقلب  
 واقرار باللسان وعمل بالجوارح اذ قد يطلق اسم الشجر على الشجر مع ثمره وهو  
 مذهب الشافعي وجمهور الاشاعرة والمحدثين واليه ذهب المعتزلة فمن اخل  
 بالتصديق فهو منافق ومن اخل بالاقرار فاختلف فيه ومن اخل بالعمل فهو  
 فاسق وعند المعتزلة لم يكن مؤمناً ولا كافراً وبعضهم اختار ان الزيادة والنقصان  
 بحسب صفاته ولذلك جعل اليقين ايماناً لان اليقين قوة التصديق وهو صفة  
 للايمان وهذه الصفة قابلة للزيادة والنقصان فاذا زادت يقال زاد الايمان اي  
 زادت قوته كالعقدة على الخيط مثلاً تارة تشد وتارة تسترخي واذا نقصت يقل  
 نقص الايمان فالنظر والعمل يؤثر في نماء هذه الصفة كما يؤثر سقي الماء في نماء  
 الاشجار فلذلك قال تعالى فزادتهم ايماناً اي يقيناً وقال تعالى ليزدادوا ايماناً مع  
 ايمانهم وقال الخليل بلى ولكن ليطمئن قلبي اراد زيادته بكمال اليقين الذي هو  
 العيان فانه وان كان على يقين تام لكن القلب يطلب كيفية ذلك ولهذا اتى  
 بلفظ كيف فالمؤمنون مستوون في الايمان والتوحيد من حيث التصديق  
 متفاضلون في الاعمال واليقين . وذهب بعض المهرة ان التصديق من اقسام العلم  
 وهو من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية ولا شك انه يختلف قوة  
 وضعفاً ولذا ورد لو وزن ايمان ابي بكر بايمان الخلق لرجحهم وفي الحديث ايضاً ما  
 فضلكم ابو بكر بكثرة صوم ولا صلاة وانما فضلكم بشيء وقر في صدره لكن

يخالف هذا ما صرحوا به الايمان اختياري كسبي ولهذا يثاب عليه ويقاقل عليه  
والكيفية النفسانية لا اختيار في حصولها ولا جماع على انه لا تكليف الا بفعل  
اختياري ويجب ان تلك الكيفية تكون بالاختيار في مباشرة الاسباب وحرف  
النظر ورفع الموانع فيخلق الله حينئذ التصديق واليقين في القلب ويبدو نور  
الايمان فيزكو ويعم القلب وينتشر في الجوارح بسبب الاعمال والبراهين  
والنظر مقدور للبشر ولهذا يثاب عليه ويجعل راس العبادات وهذا هو المراد بكونه  
كسبياً اختيارياً قال صاحب المواقف والحق ان التصديق يقبل الزيادة والنقص  
من وجهين اي بحسب ذاته وبحسب متعلقاته فالاول باعتبار القوة والضعف  
لان التصديق من الكيفيات النفسانية وهي تختلف قوة وضعفاً والثاني باعتبار  
المتعلق ومثله الامام النووي فانه قال في شرح مسلم بعد ما نقل عن المحققين  
ان نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص هذا وان كان ظاهراً حسناً فلاحسن  
والله اعلم ان نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الادلة ولهذا يكون  
ايمان الصديقين اقوى من ايمان غيرهم بحيث لا يعتريهم الشبه ولا يتزلزل ايمانهم  
بعارض بل لا تزال قلوبهم منشرفة نيرة وان اختلفت عليهم الاحوال بخلاف  
غيرهم . وايمان المقلد وجميع العامة صحيح وهو من اعتقد جميع اركان الاسلام  
بلا دلائل واذا صح للعبد الاستقاد الجازم فلا يقول انا مؤمن ان شاء الله  
ولا آمنت ان شاء الله بل يحزم في ايمانه كما في الحديث اذا سئل احدكم امؤمن  
هو فلا شك في ايمانه قال تعالى قولوا امنا بالله وما انزل اليه وقال تعالى اولئك هم  
المؤمنون حقاً وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثة كيف اصبحت يا حارثة  
قال اصبحت يا رسول الله مؤمناً حقاً الحديث . وقال سويد بن الحارث وفدت  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم سابع سبعة من قومي فلما دخلنا عليه وكلناه

اعجبه ما رأى من سمنا وزينتنا فقال ما انتم فقلنا مؤمنون فتبسم صلى الله عليه وسلم الحديث . وقد مر حديث اذا سئل احدكم امؤمن هو فلا يشك في ايمانه فمن قال انا مؤمن حقا فقد تبع حكم القرآن والسنة ومن قل انا مؤمن ان شاء الله وان قصد به التبرك او بالنظر الى الكمال او الى الحاجة جاز اجماعا لكنه صورة شك فالاولى تركه ولذا قيل بخطا المستثنى لمخالفة الادلة المذكورة ولان العبد مخاطب ومطالب بحله لا بمستقبله ونما الاستثناء في الشيء المستقبل فهو واجب اذا كان من فعل العبد وسنة ان كان ليس من فعله مع تحقق وقوعه او رجائه كدخول المسجد الحرام ولحوقنا بالاموات وشراء ما لم يكن في وسعنا ورجاء فعل آخر وانظر الى قوله تعالى ولا تقوان لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فاثبت الاستثناء في فعل العبد المستقبل واخرج الحال بقوله غدا فلهذا كان الاستثناء في كثير من الحال فاسدا لا يجوز كدعوى الملكية والزوجية ولو سئل اصائم انت فقال ان شاء الله لا بأس به لانه لا يدري ايظرا عليه ما يفسد صومه او يتم صومه او نحو ذلك وعلى هذا يحمل استثناء اكثر السلف فرارا من تركية النفس او خوف النفاق قال ابن ابي مليكة ادركت ثلاثين ومائة من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يخافون النفاق وبعضهم اختار الامساك عن الجزم والاستثناء . فقد روى عن سفيان الثوري رضى الله عنه قال من قال انا مؤمن عند الله فهو من الكذابين ومن قال انا مؤمن حقا فهو بدعة قيل له فما نقول قال قوله آمنا بالله وما انزل اليه . وقال ابراهيم بن ادهم رضى الله عنه اذا قيل لك امؤمن انت فقل لا اله الا الله اي لان هذه الكلمة قوام الدين واساسه وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ايمان من قالها وكذا الصحابة ومن تبعهم . وبالجملة فقد قال ابو منصور الماتريدي رضى الله عنه ان

الاسلام معرفة الله بلا كيف ولا شبهة ومحله الصدر فمن شرح الله صدره للاسلام  
والايمان معرفة الله بآلحيته ومحله داخل الصدر وهو القلب والمعرفة معرفته تعالى  
بصفاته ومحله داخل القلب وهو القواد . والتوحيد معرفته تعالى بالوحدانية  
ومحله داخل القواد وهو السرفهذه عقود اربعة ليست بواحدة ولا متغايرة فاذا  
اجتمعت صارت ديناً وهو الثبات على هذه الخصال الاربع الى الموت اه . وقوام  
الدين ثلاثة الاسلام والايمان والاحسان وفسر النبي صلى الله عليه وسلم  
الاحسان بقوله ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فهو يراك . واركات  
الدين خمسة كما قال صلى الله عليه وسلم لم ينبي الا سلام على خمس شهادة ان  
لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة الحديث . والشهادتان جمعتا  
جميع عقائد الايمان فان لا اله الا الله جمع ما يجب لله تعالى وما يجوز وما يستحيل  
والثانية جمعت الايمان بالانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام كما بسطه الامام  
السنوسي في عقيدته الصغرى كيف لا وقد ثبت انها مفتاح الجنة وورد انها ثمن  
الجنة ومن قالها صادقاً لا يخار في النار وان زنى وان سرق وان قتل النفس المحرمة  
عمداً . وفي الصحيحين يا معاذ ما من احد يشهد ان لا اله الا الله وان محمداً  
رسول الله صادقاً من قلبه الا حرمه الله على النار قال يا رسول الله افلا اخبر  
الناس فيستبشروا قال اذا يتكلموا واخبر بها معاذ عند موته ونميت شهادة لانها  
تشهد لصاحبها بالايمان كما ان صاحبها يشهد لله بالوحدانية وانبيه بالرسالة او  
لفظ اشهد ولذا اعتبره بعضهم في الاسلام وبالجملة فمضمون هذه الكلمة الطيبة  
اثبات الالهية لله تعالى ونفيها عن غيره قصر افراد ان كان المخاطب بها محوسباً  
او ثنوي او قصر قلب ان كان المخاطب بها ددرياً او طبعياً او تعينياً ان كان  
المخاطب بها واقفاً او شاكاً قال بعض العارفين جميع ما خلق الله من الخلق

وجميع ما علمهم من علوم الاولين والآخرين منطوي في لا اله الا الله محمد رسول الله فينبغي الاكثار منها اذ هي افضل الاذكار بالاتفاق وينبغي ان تمد لا مداً طبعياً وان زيد الى مقدار ست حركات لا يضر وتحقق الهمزة المكسورة من آله وتمد لامها وتفتح الهاء فتحاً بينا وتحقق همزة الا المكسورة واحذر من مداها واظهر الشدة ونغم اللفظ الشريف ولك مدّة للتعظيم وضم الهاء اذا وصلت وسكنها اذا وقفت وللصوفية طرق في كيفية ذكرها فاغتنم ذكرها اثناء الليل واطراف النهار فلك ترى لها من الانوار والاسرار وتيسير الاسباب للنبوية والاخرية ووضع البركة في الطعام وغيره والكرامات ما يدخل تحت حصر ثبنتنا الله واحببتنا عليه مع الاخلاص محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه آل الشهود واصحاب الاختصاص فصل واما الصلاة فهي ثمانية اركان الاسلام وافضل الاثمال واشرف الاحوال وفي الحديث بين الرجل والكفر ترك الصلاة واجمعوا على ان الصلاة فرض على كل مسلم بالغ عاقل وكل مسلمة بالغة عاقلة خالية عن حيض ونفاس وانها لا تسقط الا بمعاينة الموت الا ان ابا حنيفة قال ان عجز عن الايماء برأسه سقط عنه الفرض ومن اغشى عليه بمرض او سلب مبالغ سقط عنه ما كان في حال الغمائه عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة ان اغشى عليه يوماً ليلة وجب القضاء وان زاد سقط عنه وقال احمد الاغشاء لا يمنع وجوب القضاء بحال واجمعوا على ان للصلاة شروطاً لا تصح الا بها وهي الطهارة والنية وسبر الميرة واستقبال القبلة فالطهارة على ثلاثة اقسام طهارة البدن وطهارة الثوب وطهارة المكان وطهارة البدن صغرى وكبرى فالصغرى الوضوء والكبرى الغسل واركان الغسل عند ابي حنيفة واحمد ثلاثة المضغضة والاستنشاق وتعميم باقي الجسد بالماء الطهور والدلك ليس بواجب الا

عند مالك . واجمعوا على ان الرجل اذا جامع المرأة والتقى الختانان فقد وجب  
 الغسل عليهما نزل المني او لا ولا فرق بين فرج الآدمي والبهيمة عند الثلاثة  
 وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل بالايلاج في البهائم الا بالانزال . ويجب الغسل  
 عند ابي حنيفة عند خروج مني منفصل عن مقره بشهوة ولو حكما كعتلم وان  
 لم يخرج من رأس الذكر بشهوة . وقال ابو يوسف لا يجب الا اذا خرج من  
 رأس الذكر بلذة . وقال احمد اذا نظر او فكر فاحس بانتقال المني من ظهره  
 وجب الغسل وان لم يخرج . ولو اغتسل الجنب قبل ان يبول يجب عليه الغسل  
 عند ابي حنيفة ومحمد واحمد وان كان بعد البول لا غسل عليه . وقال الشافعي  
 عليه الغسل مطلقاً وقال ابو يوسف لا غسل عليه مطلقاً وعند مالك اذا جامع  
 ولم ينزل ثم اغتسل وبعد الغسل خرج المني فلا غسل عليه ثانياً . ومني الآدمي  
 نجس عند ابي حنيفة يغسل ان كان رطباً ويفرك ان كان يابساً وهو واحد  
 الروايتين عن احمد والثانية كمذهب الشافعي لا يغسل رطباً ولا يابساً لانه طاهر  
 وقال مالك يغسل رطباً ويابساً لانه نجس واجمعوا على وجوب الغسل عند  
 انقطاع الحبض والنفاس واقل الحيض ثلاثة ايام عند ابي حنيفة وعند الشافعي  
 في المشهور عنه وقال احمد اقله يوم وليلة وقال مالك ليس لاقله حد . واكثره  
 عند ابي حنيفة عشرة ايام وعند الثلاثة خمسة عشر واذا طهرت ولم تغتسل  
 لا يجوز وطؤها عند الثلاثة وقال ابو حنيفة اذا انقطع الدم لاقل من عشرة لم يجوز  
 حتى تغتسل او يضي عليها وقت صلاة واذا انقطع لعشرة جاز وان لم تغتسل . واكثر  
 النفاس عند الشافعي ستون يوماً وهورواية عن مالك وعند ابي حنيفة واحمد اربعون  
 يوماً وهو الرواية الثانية عن مالك . ويجوز الغسل والوضوء من فضل ماء الجنب  
 والمائض عند الائمة الثلاثة وقال احمد لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل

وضوء المرأة اذا لم يشاهدها . واختلفوا في الماء الراكد اذا وقعت فيه نجاسة فقال ابو حنيفة اذا كان كثيراً بتوضاء منه ويغتسل والكثير ما كان عشرًا بعشر وقيل الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الآخر وقيل مفوض الى راي المبتلي وقال الشافعي ان كان قدر قلنتين فصاعداً يجوز الغسل والوضوء منه ما لم يتغير وان كان دون القلتين لا يجوز وذلك خمسمائة رطل بالعراقي وهو رواية عن احمد وفي رواية كقول مالك يجوز وان كان قليلاً ما لم يتغير . واذا كان الماء جارياً ووقعت فيه نجاسة جاز الوضوء والغسل منه اذا لم ير له اثر والجاري عند ابي حنيفة ما يذهب بتبنة . واما الماء المستعمل فقال مالك هو طاهر طهور يجوز به الوضوء والغسل مرة بعد اخرى وهي رواية عن احمد والثانية كقول الشافعي طاهر غير طهور وعن ابي حنيفة روايتان احدهما انه طاهر وعليه الفتوى والثانية انه نجس قيل مخففة وقيل مغلظة وما شرب منه آدمي والفرس وما يؤكل لحمه كالبحر والغنم طاهر وما لا يؤكل لحمه من سباع البهائم كالاسد والنمر فقال ابو حنيفة نجس وقال مالك والشافعي طاهر وعن احمد روايتان كالْمَذْهَبَيْنِ . واختلفوا في سؤر الكلب والخنزير فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد نجس وقال مالك الكلب وسؤره طاهر قولاً واحداً واما الخنزير وسؤره فنجس وفي رواية طهارة سؤره والمشهور عند المالكية كل حي طاهر . واذا واغ الكلب في الاناء فقال ابو حنيفة يغسل وقال مالك يغسل سبعاً تعبدًا لا لنجاسته . وقال الشافعي واحمد يغسل سبعاً لنجاسته ويعفّره مرة واحدة بالتراب وقال الاولون التسبيح والتعفير سنة . ويحرم على الجنب الصلاة والطواف ومس المصحف واللبث في المسجد وقراءة القرآن وكثيره عند الشافعي واحمد واجاز ابو حنيفة قراءة آية بقصد الذكر والثناء او الدعاء اذا اشتملت عليه







والاصح انه لا بأس بتعليم الحائض والنفساء والجنب القرآن اذا كان يلقن  
 كلمة لا على قصد القراءة واجاز مالك قراءة آية او آيتين . واما الوضوء فاركانه  
 اربعة متفق عليها وغيره مختلف فيه . الاول غسل الوجه من مبداء سطح الجبهة  
 الى اسفل الذقن طولاً ومن الاذن الى الاذن عرضاً فالبياض الذي بين العذار  
 والاذن يجب غسله عند الثلاثة وقل مالك لا يجب وقال ابو يوسف يسقط  
 نبات اللحية وقل الغسل ان يتقاطر الماء ولو قطرتين . والثاني غسل اليدين  
 والمرفقان يدخلان في الوضوء بالاتفاق الا في رواية شاذة عند مالك . والثالث  
 مسح الرأس كله عند مالك واحمد في اظهر الروايات وقال ابو حنيفة يفترض  
 مسح ربع الرأس من اي جانب وفي رواية عنه يكفي مسح قدر ثلاثة اصابع  
 وقال الشافعي يكفي مسح بعضه ولو شعرات والمسنون في المسح عند الشافعي  
 ثلاث مسحات وعند الثلاثة مسحة واحدة وكذا الحكم في مسح الاذنين .  
 والرابع غسل القدمين من الكعبين ولا يجزئ غير ذلك ويحكى عن احمد  
 جواز مسح جميع القدمين . واما المختلف فيه فالنية سنة عند ابي حنيفة وفي  
 الوضوء والغسل فرض عند الثلاثة ومحلها القلب والافضل ان ينطق بلسانه بما  
 نواه في قلبه وقال مالك يكره الطق باللسان . والترتيب واجب عند الشافعي  
 واحمد سنة عند ابي حنيفة ومالك في المشهور . والموالة سنة عند ابي حنيفة  
 واجبة عند مالك وفي المشهور عن احمد والشافعي قولان اصحهما انها سنة  
 والسمية مستحبة عند الكل الا في رواية عن احمد بوجوبها وينقض الوضوء  
 خروج البول والغائط والريح بالاجماع والدود والحصى ناقض الا عند مالك  
 والريح من القبل لا ينقض عند ابي حنيفة ومالك . والمذي ينقض عندهم الا  
 في رواية عن مالك والتي ليس يناقض عند الشافعي وان اوجب الغسل وخروج

الدم من السيلين ناقض اتفاقاً ومن غير السيلين لا ينقض عند الثلاثة وقال  
 ابو حنيفة ينقض اذا سال او كان فيه قوة السيلان على الاصح ومثله القيقح  
 والصديد . واما ما يخرج من كي الحصة من الصديد او الدم المخلوط بالقيقح  
 فانه لا ينقض ما دام في مكانه معصباً ما لم يسيل من حول العصابة او ينفذ منها  
 والقيء ملاً الفم ناقض عند ابي حنيفة ولو ماء . فلو كان علقة مائماً نقض مطلقاً  
 وقال محمد لا ينقض الا اذا ملاً الفم ويجمع متفرق القيء اذا اتحد سببه وهو  
 الغثيان عند محمد واعتبر ابو يوسف اتحاد المجلس . والبلغم الصاعد من الجوف  
 ينقض عند ابي يوسف اذا ملاً الفم وقال ابو حنيفة ومحمد لا ينقض وقال احمد  
 القيء ان كان فاحشاً نقض قولاً واحداً وان كان كثيراً فعنه روايتان وقال  
 مالك والشافعي لا ينقض القيء . واتفقوا على ان من مس فرجه باي جراحة من  
 اعضائه غير اليد لا ينقض وضوءه واختلفوا فيمن مس ذكره او ذكر غيره بيده  
 فقال ابو حنيفة لا ينقض مطلقاً على اي وجه كان وقال الشافعي ينقض باللس  
 بباطن كفه من غير حائل بشهوة او بغير شهوة والمشهور عن احمد ينقض بظاهر  
 كفه كباطنه ولو كان الممسوس صغيراً او ميتاً والراجح من مذهب مالك ان  
 مس الرجل ذكر نفسه ببطن او جنب لكف او اصبع انقض ولو مسحوا وان  
 مس ذكر غيره بشهوة نقض والا لا وهل ينقض وضوء الممسوس قال مالك نعم  
 ان التذوقا للثلاثة لا . واجمعوا على ان لا وضوء من مس الخصيتين ولو من  
 غير حائل ولا من مس الامرض ولو بشهوة وقال مالك بايجابه واختاره النووي  
 من الشافعية واختلفوا في مس حلقة الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا ينقض في  
 لمس الرجل المرأة بكل حال اذا لم يكن حائل والصحيح من مذهب الشافعية  
 المحارم وعند مالك واحمد ان كان بشهوة نقض والا فلا ومذهب ابي حنيفة

لا ينقض الا ان ينتشر فيلنقض باللس والانتشار جميعاً وقال محمد لا ينقض  
 طائفاً وهو الصحيح الا اذا خرج معه مذي فالنقض للمذي لا لغيره . واجمعوا  
 على ان نوم المضطجع والمكبي والمنكب على وجهه والمستلقي ينقض الوضوء ولو نام  
 على حالة من احوال المصلين لا ينقض وضوؤه عند ابي حنيفة وان طال نومه فان  
 وقع على جنبه واضطجع انقض وقال ابو يوسف ان اتبته عند اصابة الارض  
 بلا فصل انقض وقال مالك ينقض في حال الركوع والسجود دون القيام  
 والقعود . وقال الشافعي في التقديم لا ينقض اذا كان على هيئة من هيآت الصلاة  
 وعن احمد روايات المختارة ان طال نوم القائم والقاعد والساجد فعليه الوضوء  
 والا لا . ومن نام قاعداً ممكناً مقعدته من الارض او واضعاً عقبه في دبره  
 لا ينقض وضوؤه وان رأى المنامات وينقضه السكر والاغماء والجنون ولو نام  
 على دابة عريانة ان في حال الهبوط نقض وان في حال الصعود او الاستواء لا  
 وان كان على مرج او اكاف لا مطلقاً . والفقهاء في الصلاة تبطل الوضوء عند  
 ابي حنيفة وقالت الثلاثة لا . واتفقوا على ان من يتقن الطهارة وشك في  
 الحدث انه باق على طهارته وظاهر مذهب مالك انه يني على الحدث ويتوضأ  
 ومن يتقن الحدث وشك في الوضوء عليه الوضوء ومن شك في خلال وضوئه  
 عليه غسل ما شك فيه . واكل لحم الجوزور لا يوجب الوضوء الا عند احمد  
 كفصل الميت \* فصل \* واجمعوا على ان التيمم عند فقد الماء او الخوف من  
 استعماله جائز وان المسافر اذا كان معه ماء وخشي العطش بشيم . وطالب الماء  
 شرط لصحة التيمم عند مالك والشافعي وليس بشرط عند ابي حنيفة وعن احمد  
 روايتان كالذهيين واختلف في الصعيد فقال الشافعي واحمد التراب فقط  
 ومنه الغبار فلا يجوز بغيره وقال ابو حنيفة يجوز التيمم بالارض واجزائها مما لا

يترمد ولا ينطبع وقال مالك يجوز بالارض وما اتصل بها . والنييم ضربت  
 ضربة يستوعب بها الوجه وضربة يستوعب بها اليدين الى المرفقين عند بي  
 حنيفة وهو قول الشافعي في الجديد وعند مالك واحمد تجزيه ضربة واحدة  
 ويكون بطون اصابعه لوجهه وبطون راحتيه لكفيه مع الكوعين اذا المسح الى  
 الكوعين فرض والى المرفقين مستحب . واجمعوا على ان المحدث اذا نيم ثم وجد  
 الماء قبل الدخول في الصلاة بطل نييمه ولزمه استعمال الماء . وعلى انه اذا رأى  
 الماء بعد الصلاة لا اعادة عليه وان كان الوقت باقياً واختلفوا فيما اذا وجد الماء  
 في اثناء الصلاة فذهب ابو حنيفة الى بطلان نييمه ويلزمه الخروج من الصلاة  
 واستعمال الماء الا في الجنازة والعيدين وقال مالك يمضي فيها ولا يقطعها وقال  
 الشافعي ان كان مسافراً لم تبطل صلاته ولكن قطعها للوضوء افضل وقال احمد  
 تبطل مطلقاً . واجمعوا على ان النية شرط في صحة النييم لا يرفع المحدث على  
 الاستمرار بل يبيح الصلاة وحكي عن ابي حنيفة انه يرفع المحدث . ويجوز  
 للحتيم ان يؤم المتيممين والمتوضئين ومنعه محمد والنييم كالوضوء عند ابي حنيفة  
 فيجوز قبل الوقت ويصلى به ما شاء من الفرائض والنوافل وقالت الثلاثة لا يجوز  
 قبل الوقت ولا يجمع به بين فرضين ويصلي به من النوافل ما شاء . ومن  
 تعذر عليه الماء او خاف طلوع الشمس نيم وصلى عند مالك ولا اعادة عليه وعند  
 الشافعي يعيد وقال ابو حنيفة يترك الصلاة ويبقى الفرض بذمته الى ان يقدر  
 على الماء وكذلك اذا لم يجد ماء ولا ثراباً وحضرته الصلاة يؤخر وعن مالك  
 ثلاث روايات احداها يصلي ولا يعيد وهو الصحيح من مذهب احمد الثانية  
 يعيد اذا وجد الماء او التراب وهي الرواية الثانية عن احمد والراجح من قول  
 الشافعي والثالثة كذهب ابي حنيفة . ومن حبس في المصر ولم يقدر على الماء

يُتِمُّ وَصَلِي وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَالِكٍ وَاقْلُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّانِيَةِ لَا يُصَلِّي حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ الْحَبْسِ أَوْ يُجَدَّ الْمَاءُ وَكَذَا إِذَا لَمْ يُجَدَّ مَا يُتِمُّ بِهِ وَقِيلَ يُتَشَبَّهُ بِالْمُصَلِّينَ . وَمَنْ كَانَ بَعْضُ مِنْ أَعْضَاءِ طَهَارَتِهِ قُرُوحَ أَوْ كَسْرَ وَالصَّقَ عَلَيْهِ جَبِيرَةٌ وَخَافَ التَّلَافَ مِنْ نَزْعِهَا فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَمْسَحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ وَيُتِمُّ وَعِنْدَ أَحْمَدَ يَغْسِلُ الصَّحِيحَ وَيُتِمُّ عَنْ الْجَرِيحِ وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَ بَعْضُ جَسَدِهِ صَحِيحًا وَبَعْضُهُ جَرِيحًا أَوْ قُرُوحًا فَإِنْ كَانَ الْكَثَرُ صَحِيحًا غَسَلَهُ وَسَقَطَ حُكْمُ الْجَرِيحِ لِأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ مَسْحَهُ بِالْمَاءِ وَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ صَحِيحًا يُتِمُّ وَسَقَطَ الْغَسْلُ عَنِ الْعَضْوِ الْجَرِيحِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا لَا يَجْمَعُ عِنْدَهُ بَيْتَ غَسْلٍ وَمَسْحٍ . وَإِذَا مَسَحَ الْجَبِيرَةَ وَصَلَّى فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ . وَلَوْ كَانَ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ وَهُوَ مُتَطَهِّرُهَا فَهُوَ يُتِمُّ لَهَا كَالْحَدَثِ وَيُصَلِّي وَلَا يُعِيدُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُتِمُّ لِلنَّجَاسَةِ وَإِنَّمَا يُصَلِّي وَيُعِيدُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُصَلِّي حَتَّى يُجَدَّ مَا يَزِيلُهَا \* فَصْلُ \*  
يَجِبُ اعْتِقَادُ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ فَمَنْكَرُهُ مُبْتَدِعٌ وَعَلَى دَايِ أَبِي يُوسُفَ كَافِرٌ لثَبُوتِهِ بِسَنَةِ مَشْهُورَةٍ وَعَلَيْهِ انْعِقَادُ الْأَجْمَاعِ وَسُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالَ إِنْ يَحِبُّ الشَّيْخَيْنِ وَلَا يُطْعَمُ فِيهِ الْخَتْنَيْنِ وَيَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخَفِيِّينَ وَهُوَ رَخِصَةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْعَزِيمَةِ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ اتِّفَاقًا وَقَالَ الْأَمَامُ الرَّسْتِغْنِيُّ مِنَ الْخَفِيَّةِ الْمَسْحَ أَفْضَلُ وَهُوَ أَحَدُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ أَمَّا لِنَفِي التَّهْمَةِ أَوْ لِلْعَمَلِ بِقِرَاءَةِ الْجُرْفِ فَيَكُونُ ثَبُوتُهُ بِالْكِتَابِ وَرِوَاةُ أَكْثَرِ مَنْ ثَمَانِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُبَشَّرَةُ وَقَدْ مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَفْرًا وَحَضَرَ أَوْ مَسَحَتْ الصَّحَابَةُ وَالْأَئِمَّةُ وَلَمْ يَنْكَرْهُ إِلَّا الرُّوَافِضُ وَالْخَوَارِجُ وَقَالَ مَالِكٌ فِي أَحَدِ رِوَايَتَيْهِ الْمَسْحَ فِي السَّفَرِ وَلَا يَجُوزُ فِي الْحَضَرِ . وَلَا تُؤَقِّتُ لِلْمَسْحِ عِنْدَ مَالِكٍ بَلْ يَمْسَحُ مَا

بدا له ما لم ينزعه او تصبه جنابة وعند الثلاثة يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة  
 ايام بلياليها وابتداء المسح من وقت الحدث بعد اللبث على طهارة بالاتفاق الا في  
 رواية عن احمد انه من وقت المسح . واذا مضت مدة المسح بطلت طهارة الرجلين  
 الا بان مالكا لا يرى التوقيت كما قلنا . والسنة عنده ان يمسح على الخف واسفله  
 وقال احمد يمسح اعلاه فقط ولو اقتصر على اعلاه اجزاء بالاتفاق او على اسفله لم  
 يجزه بالاجماع والسنة عند ابي حنيفة ان يمسح بكليتي يديه على خفيه معاً فيضع  
 رؤس اصابع اليدين على رؤس اصابع الرجلين ويمرهما الى على الساق ولا يجزیه  
 اقل من ثلاثة اصابع وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح . وقال احمد مسح  
 الاكثر يجزى ومالك يرى الاستيعاب بمحل الفرض لكن لو اخل يمسح ما تحت  
 القدم اعاد الصلاة عنده استحباباً في الوقت . واذا كان في الخف خرق يسير لم  
 يجز المسح على الراجح من مذهب الشافعي واحمد وقال مالك يجوز ما لم يتفاحش  
 وقال ابو حنيفة ان كان مقدار ثلاثة اصابع لم يجز وان كان دونها جاز ولو كان  
 الخرق على نفس الاصابع كانت هي المعتبرة فلو كان على الابهام واختها لم يمنع .  
 وجاز المسح على الجرم وقين والمجلدين والجور بين الثخينين عند ابي حنيفة واحمد  
 واصح الرايتين من مذهب الشافعي وقال مالك بعدم الجواز والحاصل انه يشترط  
 لصحة المسح لبسهما على طهارة واستمسكهما على الرجلين ومنعهما وصول الماء الى  
 الرجل وخلوها عن الخرق المانع وكون الخف سائر القدم مع الكعب **فصل**  
 واما النية في الصلاة فهي فرض بالاجماع ويجوز تقديمها على التكبيرة عند ابي  
 حنيفة واحمد وقال مالك والشافعي يجب ان تكون مرة التكبير لا قبله ولا  
 بعده قال النووي المختار انه يكفي المقارنة العرفية بحيث انه لا يعد غافلاً عن  
 الصلاة ومحل النية القلب والنطق بها بدعة وبعض المشايخ استحسن النطق بها



في هذا الزمان . والمقتدي ينوي فرض الوقت والاعتداء او ينوي الشروع في صلاة الامام . و يفترض تعيين الفرض او غيره في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه فظانه نفلًا فأنه على ظانه فهو فرض مسقط وكذا عكسه عند أبي حنيفة ولا يشترط عدد الركعات \* فصل \* واما العورة فشرط عند أبي حنيفة والشافعي واحمد واختلف اصحاب مالك فمنهم من قال انه من الشرائط مع القدرة والذي ذكره فلوطي فصولي مكشوف العورة مع القدرة على الستر فصولاته باطلة ومنهم من يقول ليس من الشروط وانما هو واجب في نفسه فان صلى مكشوف العورة عامداً صحت صلاته وكان عاصياً . وعورة الرجل ما بين سرتة الى ركبته عند أبي حنيفة والشافعي ورواية عن احمد ورجحها المتأخرون من المالكية والمشهور عن مالك انها القبل والدبر فقط . والركبة عورة عند أبي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي والسرة ليست من العورة اتفاقاً . وبدن الحرة جميعه عورة الا وجهها وكفيها ظاهرهما وباطنهما وقدميها في الاصح عند أبي حنيفة وهو رواية عن احمد والمشهور الا وجهها خاصة واما عورة الامه فقال ابو حنيفة كعورة الرجل وبطنها وظهرها . وقال مالك والشافعي كعورة الرجل وقال بعض اصحابه كلها عورة الا موضع التقلب منها الراس والساعدان والساق وعن احمد روايتان احدهما القبل والدبر فقط والثانية ما بين السرة والركبة

\* فصل \* واجمعوا على استقبال القبلة لكن شرط الشافعي استقبال عينها حاضراً او غائباً يعني بغلبة اليقين فلا يكفي استقبال هوائها وقال ابو حنيفة يشترط استقبال عينها لمشاهدها واما غيره ولو بمكة فيكفيه استقبال جهتها فالمغرب قبله لاهل المشرق وعكسه والجنوب قبله لاهل الشمال وعكسه ومن اشتهت عليه القبلة تحرّى اجماعاً واجمعوا على ان الصلاة لا تصح قبل وقتها

فدخول الوقت يقيناً ولو بالاجتهاد شرط واجمعوا على ان وقت الصبح من  
 طلوع الفجر الصادق المنتشر ضوءه معتزلاً بالافق والافضل فيه الاسفار عند  
 ابي حنيفة الا في المزدلفة قبل وفي منى يوم التاسع وقال مالك والشافعي التغليس  
 افضل وعن احمد روايتان كالمذهبين وينتهي بطلوع حاجب الشمس اجماعاً  
 لكن ان طلعت وهو في الصلاة ولو في التشهد بطلت عند ابي حنيفة والظاهر اول  
 وقته اذا زالت الشمس بالانفاق وآخره اذا صار ظل كل شيء مثليه عند ابي حنيفة  
 في المشهور وهو اصح اقواله وعنه اذا صار ظل كل شيء مثله غير ظل الزوال  
 وهو قول ابي يوسف ومحمد ومذهب الاثنية الثلاثة وعنه اذا صار ظل الشيء  
 مثله خرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر الا اذا صار الظل مثلين فيبينهما  
 وقت مهمل وابتداء العصر من آخر وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت  
 المغرب من تمام الغروب اجماعاً لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وهو قول  
 الشافعي وآخر وقتها اذا غاب الشفق الاحمر فيدخل وقت العشاء وقال ابو حنيفة  
 واحمد الشفق هو البياض بعد الحمرة وهذا آخر وقت المغرب واول وقت العشاء  
 والوتر سنة اجماعاً وعن ابي حنيفة انه فرض والراجح من مذهبه انه واجب  
 والواجب عنده اعلى من السنة وادنى من الفرض ووقت الوتر بعد صلاة العشاء  
 وينتهي وقت العشاء والوتر قبيل طلوع الفجر لكن يكره تاخير العشاء الى ذلك  
 الوقت ويستحب الى ثلث الليل الاول ويباح الى النصف ويكره تنزيهاً بعد  
 النصف والى آخر الليل يكره تحريماً والافضل تاخير الوتر الى آخر الليل لمن  
 يشق بالانابه \* فصل \* اجمعوا على ان للصلاة اركاناً وهي الداخلة  
 فيها ويقال لها فروض لا تصح الصلاة الا بها فالتفق عليه سبعة النية وتكبير  
 الاحرام والقيام مع القدرة عليه والقراءة والركوع والسجود والجلوس الاخير

ثم اختلفوا فيما عدا ذلك اما النية فتقدمت واما التكبيرة فعند محمد والائمة  
 الثلاثة انها ركن وقال ابو حنيفة وابو يوسف انها شرط ويشترط النطق بها  
 اجماعاً بحيث يسمع نفسه بدون صمم والاتيان بها قائماً او منحنياً عند الحنيفة  
 قبل الركوع بحيث ان يكون للقيام اقرب وان لا يد همزاً فيها ولا باء اكبر  
 ولا يحذف الهاء من الجلالة وان يد الالف بعد اللام الثانية من الجلالة فلو حذفه  
 لم يصح وان تكون بلفظ العربية للقادر عليها وقال ابو حنيفة الشروع بالفارسية  
 كالتلبية يجوز مطلقاً وتعتقد عنده بكل لفظ يقضي التعظيم والتفخيم كالله العظيم  
 الله الجليل الله الاحد ونحو ذلك . واما لفظ الله اكبر فواجب او سنة والشرط  
 ان تكون بذكر خالص فلو شرع بالسحلة او الحوقلة او بنحو غفرانك اللهم او  
 اللهم اغفر لي وامثالها لا يصح بخلاف نحو لا اله الا الله او سبحان الله وقال مالك  
 لا تعتقد الا بقول الله اكبر فقط ولا يضر الفعل بينهما بأداة التعريف ولا يوصف  
 لم يطل فلو قال الله الا اكبر صح كالله الجليل اكبر او الله الرحمن الرحيم اكبر  
 بخلاف ما لو طال الفصل بان كان ثلاثاً كالله الاحد الصمد العظيم اكبر او الله  
 الذي لا اله الا هو الملك القدوس اكبر او الاكبر وكذا الله اكبر العالم الموجود  
 والمعدوم او الله اكبر العالم باحوال خلقه او الله اكبر على كل جبار وامثال ذلك  
 ورفع اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة بالاجماع لكن اختلفوا في حده فقال ابو  
 حنيفة يرفع الرجل الى محاذاة الاذنين ويجعل بطون اصابعه الى القبلة او الى  
 خديه وينشر اصابعه ويكون مقارناً للتكبير ولو رفع قبل التكبير او كبر قبل الرفع  
 صح على المذهب والمرأة ترفع الى حذو منكبيها وتضم اصابعها وقال مالك  
 والشافعي الى حذو منكبيها وهو الاشهر عن احمد . واما الرفع عند الركوع والسجود  
 فبدعة عند الحنيفة بل افتي بعضهم ببطلان الصلاة به وعن مالك انه مباح

وقال الشافعي انه من هيات الصلاة وعن احمد انه سنة **﴿ فصل ﴾** اتفقوا على ان التيميم ركن اصلي في الفرائض والواجبات وحده عند ابي حنيفة ان يكون بحيث لو مد يديه لا يذل ركبتيه . وقالت الائمة الثلاثة تمام الانتصاب واتفقوا على جواز صلاة السنة والنافلة قاعداً ووضع اليدين على الشمال سنة اتفاقاً الا في رواية عن مالك فانه يرسل يديه ارسالاً وهي المصححة المشهورة ويضع يديه تحت السرة عند ابي حنيفة وفوقها في رواية عن مالك وقال الشافعي على صدره مما يلي قلبه وعن احمد روايتان اشهرهما كذهب ابي حنيفة . ويسن دعاء الاستفتاح عند الثلاثة وقول مالك يكبر ويقراء ودعاء الاستفتاح عند ابي حنيفة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وبه قال احمد ويزاد في الجنازة وجل ثناؤك وعند الشافعي وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين . ويتعوذ قبل القراءة في الركعة الاولى فقط عند ابي حنيفة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعوذ في المكتوبة ولا يستل فان فعل كره والمختار في الاستعاذة لفظ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم واختار ابو يوسف استعيذ بالله من الشيطان الرجيم وبالسلمة سنة كالتعوذ لكن الاتفاق على ان يتعوذ سرّاً ولا يسلم الا في الفاتحة فقط عند ابي حنيفة وقال الشافعي واحمد بالسلمة آية من الفاتحة يجب قراءتها بها سنة في غيرها ويجهريها في الجهرية عند الشافعي كالتأمين وقال احمد يسر بها ويجهري بالتأمين وقال ابو حنيفة يسر بها مطلقاً واختار الامام محمد الايتان بها بين الفاتحة والسورة والاصح من مذهب مالك ان الامام والمأموم يأتي بالتأمين جهراً في الجهرية **﴿ فصل ﴾** واجمعوا على ان القراءة في

الصلاة فرض على الامام والمفرد في ركعتي الفجر واختلفوا فيما عدا ذلك فقال  
 الشافعي واحمد يجب القراءة في كل ركعة وقال ابو حنيفة تجب في الركعتين  
 الاوليين من الفرض وفي كل ركعات النفل والوتر وعن مالك روايتان احدهما  
 كمذهب الشافعي والاخرى انه لو ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته  
 اجزأته ويسجد للسهو الا في الصبح فانه يستأنفها . وفرض القراءة عند ابي حنيفة  
 اية طويلة او ثلاث ايات قصار مما تيسر من القرآن واما قراءة الفاتحة في  
 الاوليين من الفرض فواجب وكذا ضم سورة او اية او ثلاث ايات واجب  
 آخر . واما في الركعتين الاخرين فيقتصر على الفاتحة هو السنة ولو وقف  
 ساكناً او سجد بل قال جل علمائنا هو مخير بين الفاتحة والتسبيح والسكوت  
 واما في جميع ركعات النفل والوتر فيقرأ الفاتحة وسورة او ما قام مقامها وقال  
 مالك والشافعي واحمد في المشهور عنه لا تجزي الصلاة بغير الفاتحة مطلقاً ومن  
 اقتصر على الفاتحة لا يكون مسيئاً ولا تجزي بغير العربية عند الثلاثة وقال  
 ابو حنيفة ان شاء قرأ بالعربية وان شاء قرأ بغيرها وقال ابو يوسف ومحمد ان  
 كان يحسن العربية لا يجزيه غيرها وان كان لا يحسنها يقرأ بلغته . واختلفوا  
 فبين لا يحسن الفاتحة ولا غيرها فقال ابو حنيفة ومالك يقوم بقدر الفاتحة  
 وقال الشافعي واحمد يسجد قدرها ولو قرأ من المصحف او نحوه فسدت صلاته  
 عند ابي حنيفة وقال الشافعي تجوز وهو رواية عن احمد والمشهور انه يجوز في  
 النافلة لا في الفريضة وهو مذهب مالك واختلفوا في المقتدي فقال ابو حنيفة  
 لا يقرأ بحال وقال الشافعي يقرأ مطلقاً وقال مالك يكره للمأموم ان يقرأ فيما  
 يجهر به الامام سمع قراءته اولا وفرق احمد فاستحبه فيما خافت فيه الامام  
 وكرهه فيما اذا سمع قراءة الامام في الجهرية والاخرى لا يلزمه تحريك لسانه

في المختار \* فصل \* واجمعوا على ان الركوع فرض وانه عبارة عن انحناء الظهر وتماحه ان يسط ظهره ويساوي رأسه مجزء ولا يكون ذلك الا اذا اخذ ركبتيه براحتيه والافضل عند الشافعي ان يقوس ظهره. وعند مالك ان يكون رأسه اسفل من ظهره ولا طمء ان في الركوع والسجود بمقدار تدبيحة فرض عند أبي يوسف وبه قالت اثلاثة وقال ابو حنيفة سنة واختار الكمال وغيره انه واجب . والتسبيح في الركوع والسجود سنة وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة واصحابه وبه قال مالك والشافعي وقال احمد واجب في الركوع مرة واحدة وقال ابو مطيع البلخي لئليذ أبي حنيفة فرض حتى لو نقص من ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود لم تجز صلاته . والرفع من الركوع فرض ولا اعتدال فيه واجب على المشهور من مذهب مالك وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجزئه ان ينحط من الركوع الى السجود والقومة منه وبين السجدين سنة عنده والاصح الوجوب والسنة ان يقول مع الرفع سمع الله لمن حمده وبعده ربنا لك الحمد اماماً كان او مأموماً او منفرداً عند الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد يقول ذلك المنفرد واما الامام فلا يزيد على سمع الله لمن حمده ولا المأموم على ربنا ولك الحمد وقال مالك بالزيادة للمنفرد وما ورد من نحو اللهم ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً يملأ السموات والارض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد اهل الثناء والمجد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد قال به الشافعي حتى لو زاد على ذلك فسدت صلاته وحمله ابو حنيفة على التطوع

\* فصل \* والسجود فرض بالاجماع وتماحه ان يكون على سبعة اعضاء الوجه والركبتين واليدين واطراف اصابع الرجلين واختلفوا في الفرض من ذلك فقال ابو حنيفة وضع الجبهة او الانف والمختار في مذهبه ان يسجد على الجبهة

والانف معاً وقال الشافعي بوجوب الجبهة قولاً واحداً وفي باقي الاعضاء قولان اظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب احمد الا الانف ففيه خلاف عنده وقال مالك فيما رواه ابن القاسم انه بالجبهة والانف فان اخل به اعاده في الوقت وان خرج الوقت لم يعد واختلفوا في سجدة على كور عمامته فقال ابو حنيفة ومالك يحزبه ان وجد حجم الارض وهو رواية عن احمد وقال الشافعي يجب كشف الجبهة فلو سجد على كور عمامته او عصا به ولو منديلاً رقيقاً او شي متصل به يتحرك بحركته مثل كفه او ذيله او كان في موضع سجوده تراب او ورقة فالتصق احدهما بجبهته لم يصح سجوده وهي الرواية الثانية عن احمد . واما كشف اليدين فمندوب عند مالك وقيل بوجوبه وهو رواية عن الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجب والاصح عند الشافعي انه يسن كشف اليدين والرجلين واختلفوا في الجلوس بين السجدين فقال الشافعي واجب سواء صلى قائماً او قاعداً وقال ابو حنيفة ومالك سنة وروى الحسن عن ابي حنيفة اذا رفع بمقدار ما تمر فيه الرمح جاز وجاسة الاستراحة لا تسن عند العلماء الا على اصح قولي الشافعي ويقوم من السجود معتمداً على ركبتيه عند ابي حنيفة . وقالت الثلاثة يعتمد بيديه على الارض ولا يكبر حتى يستوي قائماً عند مالك . وقالت الثلاثة يبدأ بالتكبير من رفع راسه ويختمه بتمام وقوفه \* فصل \* والتشهد الاول واجب عند احمد سنة عند الثلاثة وقعوده واجب عند ابي حنيفة والسنة في التشهدين عند ابي حنيفة الافتراش للرجال والتورك للنساء وقال مالك التورك مطلقاً وقال الشافعي الافتراش في الاول والتورك في الثاني ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهدين عند الشافعي واشهر الروايتين عن احمد وقال ابو حنيفة ومالك تكره في التشهد الاول واوجب ابو حنيفة سجود السهو على

من صلى ساهياً \* فصل \* والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن  
عند الثلاثة والراجح عند الحنفية انه واجب وقيل سنة وهو تسليمتان وقال  
مالك واحدة الا انه يستحب للمأموم ان يسلم ثلاثاً ثنتين عن يمينه وشماله  
والثالثة للقاء وجهه يردّها على امامه واما الامام والمنفرد فيفترض عليه التسليمة  
الاولى ويستحب له ان يسلم ثانية والشافعي قولان اصحهما تسليمتان الاولى ركن  
والثانية مكملّة حتى لو سلم الثانية معتقداً انه سلم الاولى لم يكفه ويجب عليه  
ان يسلم الاولى ويعيد الثانية ولا بد من لفظ السلام عليكم فلو قال سلام  
عليكم او سلام الله عليكم بطلت صلاته اذا نعمد وكذا اذا قال السلام عليه  
او عليهم بطلت وقال ابو حنيفة لا تبطل واذا اقتصر على تسليمّة واحدة جعلها  
للقاء وجهه ولا يلتفت وعن احمد روايتان المشهور منهما ان التسليمتين معاً  
واجبتان واختلفوا في نية الخروج من الصلاة فقال مالك واحمد بوجوبها  
واختلف عن الشافعي فصحح قوم انها ركن ويجب قرنها بالتسليمّة الاولى فان  
قدمها عليها او اخرها عنها بطلت والراجح من المذهب عدم ركنيتها وليس عن  
ابي حنيفة في هذا نص وانما خرج الامم البردعي ان ذلك فرض والصحيح من  
المذهب تخريج الكرخي انه ليس بفرض ويخرج من الصلاة بكل فعل عمداً  
ولو بالضراط وينوي الامام الحفظة ومن على يمينه وشماله ممن يصلي معه من  
الانس والجن والملائكة ويزيد المؤتم السلام على الامام وان كان خلفه  
بالتسليمتين وان كان عن يمينه باليمين او عن شماله بالشمال والمنفرد ينوي الحفظة  
فقط وقال مالك ينوي الامام والمنفرد التحلل واما المأموم فينوي بالاول  
التحلل وبالثاني الرد على الامام وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام على من  
التفت اليه من ملائكة ومؤمني الانس والجن الى منقطع الدنيا وينوي الامام



بلاول الخروج من الصلاة وبالثاني السلام على المعتدين والمأموم الرد على من  
 سلم عليه من امام ومأموم ومن قصد الخبر في سلامه بطلت صلاته ولو لم يقصد  
 شيئاً صحت وقال احمد في المشهور عنه ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه  
 شيئاً \* فصل \* واتفقوا على ان القنوت مشروع لكنه عندابي حنيفة  
 واحمد في وتر العشاء وعند مالك والشافعي في الصبح لكن في قول مالك يقنت  
 بعد تمام القراءة قبل الركوع من غير تكبير وعند الشافعي بعد رفعه من الركوع  
 وذهب ابو حنيفة الى ان القنوت واجب وقيل فرض وقال ابو يوسف ومحمد  
 سنة ويرفع يديه بعد القراءة قبل الركوع للتكبير وهي واجبة ثم يعتمد ويقرا  
 القنوت وقال احمد بعد الركوع ومن اقتدى بمن يقنت في الصبح يتابعه عند مالك  
 واحمد وقال ابو حنيفة لا يتبعه لانه منسوخ وانما يقف ساكناً وقال قوم يؤمن  
 وقال ابو يوسف اذا قنت الامام فاقنت معه والقنوت في النوازل مشروع في الصحيح  
 وقال قوم في كل صلاة جهرية وقيل في الصلوات الخمس واذا سلم الامام من الفريضة  
 قام الى السنة عندابي حنيفة ولا يفصل بينها بذكر ولا ورد فان فعل نقص ثوابه  
 وفي حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس بعد الفريضة  
 الا مقدار اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال  
 والاكرام وقال مالك يجعل بينها فاصلاً طويلاً وعند الشافعي لا يضر الفصل  
 القليل \* فصل \* واتفقوا على ان من ترك فرضاً من فروض الصلاة لم  
 تصح صلاته وان ترك واجباً سهواً سجد للسهو وهو سنة عندابي حنيفة والشافعي  
 وصحح الكرخي من الحنفية انه واجب وهو قول احمد وقال مالك يجب بالنقصان  
 من الصلاة ويسن في الزيادة واختلفوا في موضعه فقال ابو حنيفة بعد السلام  
 لكن اختلف اصحابه فقيل يسلم عن يمينه فقط وقيل يسلم عن يمينه وشماله وعلى

كل فيعيد التشهد وقال مالك ان كان عن نقصان فقبل السلام وان كان عن زيادة فبعد السلام فاذا اجتمع سهوان من زيادة ونقصان فموضعه قبل السلام وقال الشافعي في المشهور عنه كله قبل السلام وقال احمد هو قبل السلام الا ان يسلم من النقصان في صلاته ساهياً او شك في عدد الركعات وبني على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام . ولو شك في صلاته فقال ابو حنيفة ان كان الشك اول مرة بطلت صلاته وان تكرر ببني على غالب ظنه بحكم التجري فان لم يقع له ظن بني على الاقل وان كان اماماً يأخذ بقول الاكثر وفي رواية ببني على غالب ظنه وعند مالك والشافعي ببني على اليقين . ولو نسي التشهد الاول فقام فان كان للقيام اقرب لا يعود عند ابي حنيفة والشافعي وان كان للعود اقرب جلس وعليه السهو في الحالتين وعن مالك ان فارقت اليته الارض لا يرجع ولو رجع بعد ان انتصب قائماً فسدت صلاته عند الحنفية . وقيل لا وعند الشافعية ان رجع عامداً عالماً بتحريم الرجوع بطلت وان ناسياً او جاهلاً لا تبطل وقال احمد ان تذكر قبل ان يقرأ كان مخيراً والاوّل انه لا يرجع ولو قام الى الخامسة ساهياً فان كان جلس في الرابعة قدر التشهد صحت صلاته عند ابي حنيفة وله ان يسلم جالساً وهو الافضل او قائماً فان قيد الخامسة بسجدة اضاف اليها ركعة اخرى وصارت له نافلة ولا تقوم عن سنة الظهر على المعتمد وقيل تقوم فان لم يكن قعد في الرابعة تعين عليه الرجوع الى القعود فان لم يرجع حتى سجد للخامسة بطل فرضه وعليه ان يضم ركعة اخرى ليكون الجميع له نفلاً وقال الشافعي ان لم يكن تشهد في الرابعة تشهد في الخامسة وسجد للسهو وسلم وبه قال مالك واحمد وان صلى المغرب اربعاً سجد للسهو واجزأته صلاته والصحيح من مذهب الحنفية انه يضيف اليها خامسة للنهي عن التنفل بالتبيرا . ولو قام إلى

ثالثة في النفل فلا خلاف انه يجوز ان يتها اربعاً او يرجع الى القعود ويسلم  
 واي ذلك فعل سجد للسهو \* فصل \* واتفقوا على ان الاكل والشرب  
 في الصلاة يبطلها الا في رواية عن احمد في الشرب وقال احمد لو اكل او شرب  
 ناسياً تبطل الفريضة دون النافلة وقال مالك لا تبطل بالاكل والشرب ناسياً  
 وقال الشافعي تبطل بالكثير مطلقاً واما القليل فان كان جاهلاً بتحريم ذلك فلا  
 تبطل والا بطلت وقال ابو حنيفة تبطل مطلقاً ناسياً او علماً او جاهلاً كثيراً  
 او قليلاً حتى لو كان بقمه سكرة مثلاً فذابت فباع ذوبها فسدت صلاته وكذا  
 صيامه ولا اعلم بذلك خلافاً واتفقوا على ان الكلام العمد مبطل للصلاة الا في  
 رواية عن مالك ان كان كلام العامد لمصلحة الصلاة لا يبطلها كاعلام الامام  
 بسهوه اذا لم يتنبه واختلفوا فيمن تكلم ناسياً او جاهلاً بالتحريم او خطأ بان  
 سبق لسانه ولم يطل الفصل لم تبطل صلاته عند الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة  
 تبطل صلاته مطلقاً الا اذا سلم ناسياً واتفقوا على ان العمل الكثير المتوالي يبطلها  
 عمدًا كان او سهواً والحديث الاكبر والاصغر وانكشف العورة والصلاة مع  
 النجاسة واختلفوا في القدر المعفو عنه فقال ابو حنيفة ان انكشف من السواطين  
 قدر الدرهم لم تبطل وان كان اكثر بطلت وفي غير السواطين اذا انكشف منه  
 اقل من الربع لم تبطل والا بطلت وقال الشافعي تبطل باليسير من ذلك والكثير  
 ان كان عمدًا واما لو كشفها الريح فسترها في الحال لم تبطل وقال احمد تبطل  
 بالكثير لا باليسير ما يعد في الغالب يسيراً وقال مالك اذا كان ذاكرًا قادرًا  
 وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته واوجب احمد ستر المنكبين في الفرض وعنه  
 في النفل روايتان . ويعنى عن قدر الدرهم من النجاسة المغلظة عند ابي حنيفة  
 في الثوب والبدن والمكان واعتبر في المايعة قدر مقر الكف واما في النجاسة

المخففة فيعني عن قدر الثوب او ربع العضو وعن مالك ثلاث روايات الصحيحة  
 مع النجاسة مطلقاً لان ازالة النجاسة سنة والبطلان مطلقاً والارجح ان صلى  
 عالماً بها تصح وان كان ناسياً او جاهلاً صححت وهو قول للشافعي. والاصح من  
 مذهب الشافعي انه يعنى عن قليل النجاسة كطيرت شارع نجس ودم فصد  
 وحجامة بمحلها ونحو دم برغوث وقيح وصديد والضابط في القليل والكثير  
 العرف ويعنى عن خرو طير وان كثيراً اذا لم يمكن الاحتراز عنه واتفقوا على ان  
 التمهقة في الصلاة تبطل الصلاة وزاد ابو حنيفة وثققت الوضوء الا اذا فقهه  
 عمداً يريد بها الخروج من الصلاة . ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلاة  
 باجماع ولو بمحركات ولا يقطع الصلاة مرور كلب ولو اسودا والمرأة ولو حائضاً  
 او حمار عند كافة العلماء الا ماروي عن احمد بان الكلب الاسود يقطع الصلاة  
 قال وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء \* فصل \* واتفقوا على ان سجدة  
 الشكر مشروعة لا ما روى عن ابي حنيفة من كراهتها وانما يصلي ركعتين  
 وكان مالك يقول بكراهته منفرداً عن الصلاة وصححوا قول القاسمي عبد الوهاب  
 انه لا بأس به . وسجود التلاوة سنة عند الثلاثة للقارىء والمستمع وقال ابو  
 حنيفة واجب والسامع من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه عند الثلاثة  
 وقال ابو حنيفة هما سواء ولو كان التالي في غير الصلاة والمستمع في الصلاة لم  
 يسجد المستمع وقال ابو حنيفة اذا فرغ سجد ولو سمع الامام يقرأ آية سجدة ولم  
 يقند به الا بعد ما سجد لها فان اقتدى به في ركعتها سقطت عنه والا سجد لها  
 ويقوم الركوع مقام السجود عند ابي حنيفة وقالت الثلاثة لا يقوم . ولا يكره  
 قراءة السجدة في الصلاة عند مالك والشافعي والاولى لا يفعل الا في صبح الجمعة  
 وقال ابو حنيفة يكره في القراءة السرية لا الجهرية وبه قال احمد . وكيفية

السجود عند أبي حنيفة أن يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرتين من غير رفع يد ولا تشهد ولا سلام وكذلك قال مالك وقال الشافعي يرفع يديه ويكبر للهوى ثم يكبر للرفع ويسلم من غير تشهد وبه قال أحمد \* فصل \* وصلاة الجماعة في الحضر والسفر مشروعة اتفاقاً وهي سنة مؤكدة قريبة من الواجب عند أبي حنيفة وقال الشافعي فرض كفاية وهو الأصح ورواية عن أئمتنا وقيل سنة وهو المشهور عند الشافعية ورواية عن مالك والرواية الثانية أنها فرض عين وهو مذهب أحمد ورواية عن بعض مشايخنا وليست شرطاً في صحة الصلاة فمن صلى منفرداً مع القدرة على الجماعة أثم وإن فاتته جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر وأولى الناس بالامامة أعلمهم ثم أقرأهم واختار قوم عكسه . وتكره جماعة النساء عند أبي حنيفة ولا تصح عند مالك وقال الشافعي وأحمد لا تكره ولا بد من نية الجماعة في حق المأموم بالاتفاق ونية الإمامة لا تجب بل هي مستحبة عند الشافعي ومالك إلا في الجمعة وقال أبو حنيفة إن كان خلفه نساء وجبت النية حتى إذا لم يبرأ إمامتهن لا تجوز صلاتهن وإن كانوا رجالاً فلا إلا في الجمعة وعرفة والعيدین فلا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة وقال أحمد نية الإمامة شرط . ولا يصح اقتداء مفترض بمنفعل أو بمفترض آخر عند أبي حنيفة وجاز عند الشافعي ولا يجوز اقتداء متوضي بمسليم ولا قائم بقاعد عند محمد وجاز عند أبي حنيفة . ومن صلى منفرداً ثم أقبلت الجماعة يصلي معهم عند الشافعي مطلقاً وبه قال مالك إلا المغرب ومن صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى بعيد معهم إن شاء على الراجح من مذهب الشافعي وهو قول أحمد إلا في الصبح والعصر وقال مالك لا يعيد وقال أبو حنيفة من صلى وجده أو مع جماعة لا يعيد إلا في الظهر والعشاء . ويقف الواحد عن يمين الإمام اتفاقاً فلو وقف عن شماله

بطلت عند احمد وقت الثلاثة لا تبطل . ولو وقتت امرأة بين رجل ونوى  
 الا . ثم ايامتها بطلت صلاة من على يمينها وشمالها ومن خلفها ولا تبطل صلاتها  
 عند ابي حنيفة ولو كانت مرتين بطلت صلاة اربعة واحد عن يمينها وواحد  
 عن شمالها واثنين خلفها ولو كان ثلاثة بطلت صلاة واحد عن يمين وواحد  
 عن الشمال وثلاثة من ورائهن الى آخر الصفوف . وقت الثلاثة لا تبطل صلاة  
 احد . ومن وقف خلف الصف وحده او بعيد عنه اعزأته صلاته عند الثلاثة  
 مع الكراهة وقال احمد تبطل صلاته ان ركع مع الامم وهو وحده . ومن  
 تقدم على امامه بطلت صلاته عند ابي حنيفة واحمد وقال مالك لا تبطل صلاته  
 عند ابي حنيفة واحمد وقال مالك لا تبطل . والشافعي قولان ارجحهما البطلان  
 ﴿ فصل ﴾ وانفقوا على ان صلاة اقصر في السفر مشروعة اتفاقاً وهي ركعة  
 عند ابي حنيفة حتى ياتم بالاثم رخصة عند الثلاثة لكن شرط الشافعي ان  
 يكون سفر طعة او مباحاً فلا يقصر في سفر المعصية وبه قول مالك واحمد ولا  
 يقصر الا في مسيرة مرحلتين يسير الاثقال عند الثلاثة وذلك يومان او و  
 ليلة ستة عشر فرسخاً . وقال ابو حنيفة لا يقصر الا مسافة ثلاث مراحل اربعة  
 وعشرين فرسخاً . والملاح الذي يسافر مع اهله وماله في السفينة وكذا المنكاري  
 الملازم على السفر لا يرخص له القصر عند احمد ووقت الثلاثة يرخص له رخص  
 السفر فيقصر ويفطر والمسافر اذا نوى اقامة اربعة ايام غير يومي الدخول والخروج  
 صار مقيماً عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يصير الا اذا نوى اقامة خمسة  
 عشر يوماً وعن احمد اذا نوى اقامة مدة يفعل فيها اكثر من عشرين صلاة اتم .  
 ومن اقام ببلدة الحاجة يتوقعها فهو مسافر عند ابي حنيفة يقصر ولو اقام سنين  
 وهو احد اقوال الشافعي والثاني يقصر اربعة ايام والثالث وهو ارجحها يقصر

ثمة عشرة يوماً وإذا اقتدى مسافر بمقيم في جزء من صلاته لزمه الإتمام عند  
الثلاثة وقال مالك إذا أدرك من صلاة المقيم قدر ركعة لزمه الإتمام والا فلا  
ومن فاته صلاة في الحضر قضاها في السفر تامة بالاجماع ومن فاته في السفر  
قضاها في الحضر قصرًا عند أبي حنيفة ومالك وهو قول للشافعي والثاني يتم  
وهو الأصح وبه قال أحمد . ولا يجوز الجمع بين الظهر والعصر ولا بين المغرب  
والعشاء في حال من الأحوال عند أبي حنيفة إلا بعرفة والمزدلفة وقالت الثلاثة  
يجوز تقديمًا وتأخيرًا بعذر السفر وكذا بعذر المطر عند الشافعي وقال مالك  
وأحمد يجوز بين المغرب والعشاء لا بين الظهر والعصر ولا يجوز بعذر الوحل من  
غير مطر عند الشافعي وقال مالك وأحمد يجوز ولا يجوز بعذر المرض والخوف على  
ظاهر مذهب الشافعي وقال أحمد يجوز وهو اختيار المتأخرين من الشافعية  
❖ فصل ❖ وأما الزكاة فهي ثلاثة أركان الإسلام اجماعًا لا يسع تركها  
ويكفر جاحدها ولا تكون إلا في الذهب والفضة والابل والبقر والغنم بشرط  
الإسلام والحرية والبلوغ والعقل والفراغ عن الدين والحوادث الأصلية وحولان  
الحول فلا تجب على كافر ولا على مملوك اتفاقًا واختلفوا في المكاتب فقال أبو  
حنيفة يجب العشر في زرع لا فيما سواه وقالت الثلاثة لا يجب عليه شيء  
ولم يرد يسقط ما وجب عليه في حال إسلامه عند أبي حنيفة وقالت الثلاثة  
لا تسقط الزكاة برده وتجب في مال الصبي والمجنون عند الثلاثة ويخرجها  
الولي من مالهما وقال أبو حنيفة لا تجب في مالهما ويجب العشر في زرعهما . ومن  
ملك نصابًا وتحيل لاسقاط الزكاة بان باعه في أثناء الحول أو وهب منه شيئًا ثم  
استرده سقطت عنه الزكاة عند أبي حنيفة والشافعي . وكان مسيئًا عاصيًا وقال  
أبو يوسف لا اثم عليه وقال مالك وأحمد لا تسقط عنه الزكاة ولو بادله بغير

جنسه او بجنسه انقطع الحول فيه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا ينقطع  
بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في المشية وعند مالك ان بادلته بجنسه لم ينقطع  
والا فروايتان وان اتلف بعض النصاب او تلف بنفسه قبل تمام الحول انقطع  
عند ابي حنيفة والشافعي وقل مالك واحمد ان قصد بالتلافه الفراء من الزكاة لم  
ينقطع الحول وتجب الزكاة عند تمامه ومن عليه دين يستغرق النصاب او ينقصه  
لا زكاة عليه عند ابي حنيفة وعليه العشر وهو احد قولي الشافعي وقال مالك  
ينع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا ينع في المشية وعند احمد في الاموال  
الظاهرة روايتان المشهور لا ينع . ومن وجبت عليه الزكاة ومدة قبل ادائها  
سقطت عند ابي حنيفة وقالت الثلاثة تؤخذ من تركته . وصح تعجيل الزكاة  
قبل الحول اذا وجد النصاب الا عند مالك فانه لا يجوز ولو ملك نصبا واحدا  
فادى زكاة نصب كثيرة ثم ملكها في اثناء الحول اجزائه ما ادى اتفاقا لا عند  
زفر ولو ادى زكاة سنين قبل ان تجيء تلك السنون حتى اذا ملك في كل سنة  
منها نصبا اجزاه ما ادى الا عند مالك ولو تجلها للفقير ثم مات الفقير او استغنى  
من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا تسترجع  
واما اذا اداها للامام استرجعت لكن اذا ملك لم يضمه . واجب مواعلي ان  
اخراج الزكاة لا يصح الا بالنية وشرط ابو حنيفة ان تكون نية مقارنة للمادة  
ولو مقارنة حكمية كما اذا دفع من غير نية ثم حضرته النية والمال قائم في يد  
الفقير فانه يجزيه بخلاف ما اذا نوى بعد هلاكه ولو عزل من النصاب قدر  
الواجب ونوى به الزكاة ثم تصدق على الفقراء بلا نية صح . قال مالك والشافعي  
يفتقر صحة الاخراج الى ان تقارنه النية وقال احمد يستحب ذلك فان تقدمت  
بزمان يسير جاز وان طال لم يجز كالمأهولة ولا يشترط علم الفقير بانها زكاة عند



عامة العالم **فصل** واجمعوا على ان النصاب من الذهب والفضة  
 خسروا او مكسورا او تبرا او نقرة او غير ذلك عشرون مثقالا من الذهب  
 ومائتا درهم من الفضة والمثقال الشرعي عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات  
 متوسطة مقطوعة الاطراف غير مقشورة والدرهم اربعة عشر قيراطا وقيل يعتبر  
 وزن كل بلدة وقطر وهو الذي ينبغي عليه التعويل في زماننا اذ المعاملة مارت  
 بالقروش من غير اعتبار وزن فضة ولا غيرها فلتمتع ارف الآن ان المثقال درهم  
 ونصف درهم والدرهم ستة عشر قيراطا والقيراط اربع حبات من القمح المعتدل  
 فاذا بلغت ذلك وحال عليها الحول وجب فيها ربع العشر وهو نصف مثقال من  
 الذهب وخمسة دراهم من الفضة واختلف في الزيادة فقال ابو حنيفة يجب في  
 كل اربعين درهما زادت على المائتين درهم وفي اربعة مثاقيل زادت على العشرين  
 قيراطا ولا شيء فيما دون ذلك وقال الشافعي وابو يوسف وعمر بن الخطاب في الزايد  
 وان كان قليلا بحسابه وعليه العمل في زماننا فان درهم الفضة يساوي ثلاثة  
 قرش فنصاب الزكاة حينئذ ستمائة قرش والقرش معروف اربعون نصف فضة  
 وربما قالوا اربعون بارة ويقبل اربعون مصرية فاذا ملك هذا المقدار من  
 لذهب او الفضة او عروض التجارة او غيرها خاليا عن الدين وعن حوائجه  
 لاصلية يجب عليه خمسة عشر قرشا ثم في كل قرش زاد على الستائة مصرية  
 واحدة ففي المائة قرش قرشان ونصف وهكذا الى ما لا نهاية وكل ما اعد للتجارة  
 او الزينة او غيرها يقوم بهذه القروش ويخرج عنه الزكاة كما علمت . ويجب  
 زكاة الحلي عند بني حنيفة مطلقا سواء كان للنساء او لا قدر الحاجة او فوقها  
 امسكها للتجارة او للنفقة او للزينة او التجميل او لم ينو شيئا والمراد من الحلي في  
 كلامهم الذهب والفضة فقط لا المعادن والجواهر واللاآلي وقال احمد اذا كان

الحلى مما يلبس او يعار لا زكاة فيه وهو احد قولى الشافعي وقال مالك الحلى  
المباح الاستعمال لا زكاة فيه كقبضة سيف للجهاد وسن وانف وخاتم فضة بشرطه  
وما تابسه النساء مما يعد زينة واما غير ذلك مما اتخذته المرأة بعد كبرها وعدم  
التزين به واعدته لعاقبة الدهر او لمن سيوجد لها من بنت صغيرة حتى تكبر  
او اعدده الرجل لمن سيوجد له من زوجة او بنت او نحو ذلك فتجب فيه الزكاة .  
واما ما اعدده الرجل من الحلى للاجارة للنساء فالراجح من مذهب الشافعي انه  
لا زكاة فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض اصحابه بالوجوب وقال بعض  
ائمة الشافعية اتخاذه الحلى للاجارة لا يجوز . وما طرز بسلوك الذهب والفضة من  
التياب والعمائم فانها تزكي ان علم قدر الذهب والفضة او امكن نزعها بلا فساد  
والا تحرى ما فيها من العيب وزكاه ولا يجوز استعماله بحال وابع ابو حنيفة  
مقدار ثلاثة اصابع او اربعة كالحرير هذا اذا كان علما وكذا اذا نسج بالذهب  
يحل اذا كان هذا المقدار ولا لا . ويجوز كتابة الثوب بالذهب والفضة وفيه  
خلاف ابي يوسف ويجوز مسمار الذهب في ثقب قميص الخاتم لانه تابع كالعلم في  
الثوب ويجوز المنطقة وحلية السيف من الفضة ويشد السن بالفضة لا بالذهب  
وقال محمد لا بأس بالذهب وعن ابي يوسف روايتان ويجوز الاكل والشرب من  
انه مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط انقاء موضع الفضة ويكره ذلك  
عند ابي يوسف وعن محمد روايتان وعلى هذا الخلاف الاناء المصنوع بالذهب  
او الفضة والكرسي المصنوع بهما وكذا اذا فعل في السقف والمسجد او في فصل  
السكنين او قبضتها او في الجام او ركاب اذا لم يضع يده او رجله موضع الفضة  
والذهب وهذا كله فيما يخلص واما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به لانه  
مستهلك فلا عبرة لبقائه لونا واما اتخاذ الاواني من الذهب والفضة والمسلاقي

وظروف القهوة فحرام بالاجماع على النساء والرجال وفيها الزكاة كالمروء والمحلة  
والقمقم والمبخرة وبزقصة التبن والتبناك وظروف الساعة وامثال ذلك ولا  
يعد من زينة النساء ولا زكاة في الاولولة والياقوت والجوهر ولا حجار المثنة  
والحديد والنحاس وغير ذلك الا ان يكون للتجارة او ركازا او معدنا ففيه  
الخمس . واتفقوا على انه لا يعتبر الحول في الركاز والمعدن الا في قول الشافعي  
وافقوا على اعتبار النصاب في المعدن الا ابا حنيفة فقال الواجب في قليله وكثيره  
الخمس وقال مالك في المشهور عنه يجب ربع العشر كالزكاة وهو اصح اقول  
الشافعي وقال احمد يجب الخمس والركاز هو المدفون في الارض دفن جاهلية  
اولا وجده مسلم اولاً بالغ اولاً ذكر اولاً ففيه الخمس وباقيه للواجد او للمالك لارض  
ومصرفه مصرف الغنائم عند الحنفية كالمعدن والمشهور من مذهب الشافعي انه  
يصرف مصرف الزكاة وقال مالك يجتهد الامام في مصرفه على ما يرى من  
المصلحة وعن احمد روايتان احدهما كافي والاخرى كالزكاة \* فصل \*  
وافقوا على ان مصرف الزكاة ثمانية اصداف ذكرهم الله في كتابه بقوله انما  
الصدقات للفقراء والمساكين او الفقير عند ابي حنيفة ومالك هو لدي يملك  
دون النصاب والمساكين الذي لا شيء له وقال الشافعي واحمد بالعكس او الموافقة  
قلوبهم قال ابو حنيفة حكمهم منسوخ وهو رواية عن احمد والمشهور من مذهب  
مالك وعنه رواية اخرى ان احتيج اليهم في بلدة او ثغر اعطاهم الامام وللشافعي  
قولان اصحهما ان حكمهم غير منسوخ وهي الرواية الثانية عن احمد . واما العامل  
فياخذ بقدر عمله عند ابي حنيفة واحمد وهو اجرة عمل لا زكاة وقال الشافعي  
ومالك هو من الزكاة . واما قوله تعالى ( وفي الرقاب ) فالمراد به المكاتب عند  
الثلاثة يعان في فك رقبة وقال مالك لا يجوز اعطاء المكاتب وانما المراد ان

يشتري من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن احمد والغارمين هم الذين  
 تحملوا غرامة في اصلاح ذات البين عند الشافعي وقال كافة العلماء الغارم المديون  
 الذي لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه فيعطى من الزكاة اعانة له على قضاء دينه .  
 ( وفي سبيل الله ) الغزاة وهو قول ابي يوسف وقال احمد في اظهر الروايتين  
 منقطع الحج وهو قول محمد ( وابن السبيل ) هو المسافر بالاتفاق فيجوز اسطا.  
 الزكاة الى جميع الاصناف او الى صنف واحد ولو مسكيناً واحداً اذا لم يخرج  
 الى الغني وهو مذهب ابي حنيفة واحمد وقال مالك يجوز اعطاء الفقير القادر  
 على الكسب ما يكفيه سنة ولو اكثر من نصاب وقال الشافعي لا يجوز الا ان  
 تصرف الى ثلاثة من كل صنف ولا تدفع لبناء مسجد او اصلاح طريق او نهر  
 او تكفين ميت ولا الى كفر اتفاقاً واجاز ابو حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات  
 وكل واجب الى لذي ولا تدفع الى ابائه واجداده وان علوا ولا لاولاده وان  
 سفلاً واجاز مالك دفعها الى الجد والجدة وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده ولا  
 تدفع الى عبده او مديره او ام ولده ولا الى عبد غني او طفل غني واجاز ابو  
 حنيفة دفعها الى عبد غيره اذا كان سيده فقيراً والى امرأة الغني ان كانت  
 فقيرة وولد الغني الكبير الفقير وقال ابو يوسف لا يجوز الى امرأة الغني وولده  
 مطلقاً ولا يجوز دفعها الى زوجته بالاتفاق وفي دفع الزوجة الى زوجها خلاف  
 فقال ابو حنيفة لا يجوز وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي يجوز وقال مالك ان  
 كان يستعين بما يأخذه من زكاة زوجته على نفقتها لا يجوز وان كان يستعين  
 به على غير نفقتها كما لولاده الفقراء من غيرها او نحو ذلك جاز وعن احمد روايتان  
 اظهرهما المنع واختلفوا في الغني الذي لا يجوز الدفع اليه فقال ابو حنيفة هو من  
 يملك نصيباً من التقدين او ما قيمته نصاب فارغاً عن الدين وحواله الاصلية

قيل الا عالم غني بكتبه ومالك لم يجد له حذاً فقال يعطي من له المسكن والخدم  
 والخدمة الذي لا غنى له عنه وقال يعطي من له اربعون درهماً وقال للعالم ان  
 ياخذ الصدقات وان كان غنياً ومذهب الشافعي ان لا اعتبار بالكفاية فله ان  
 يأخذ مع عدمها ماشاء وليس له ان يأخذ مع وجودها وان قل ما معه ولو كان  
 مشغلاً بالعالم الشرعي ولو اقبل على الكسب لا انقطع نيل له اخذ الزكاة ومن  
 اصحابه من قال ان كان ذلك المشغل يرجى نفع الناس به جاز له لاخذ والا  
 فلا واما من اقبل على نوافل العبادات وكن الكسب ينمعه عنها فلا يحل له  
 واختلفت الرواية عن احمد فقيل متى ملك خمسين درهماً او قيمتها لم تحل له  
 الزكاة وقيل ان الغني المانع ان يكون للشخص كفاية على الدوام من تجارة او  
 اجرة عقار او صناعة او غير ذلك ولو دفع زكاته الى رجل ظنه انه مصرف بيان  
 انه غني او ذمي او انه اوه او ابنه اجزاء ذلك عند ابي حنيفة ومحمد وقال مالك  
 وابو يوسف لا يجزيه وهو اصح قول الشافعي . عن احمد روايتان كالمذهبتين  
 ويكره نقل الزكاة من بلد الى آخر عند ابي حنيفة الا ان ينقلها الى قرابة او  
 شخص احوج من اهل بلده وقال مالك لا يجوز نقلها الا اذا وقع باهل بلدة  
 جائعة فينقلها الامام على سبيل الاجتهاد وللشافعي قولان اصحهما عدم جواز  
 النقل والمشهور عن احمد انه لا يجوز نقلها الى بلد يقصر فيه الصلاة ويجوز مادون  
 ذلك . ثم الافضل صرف الصدقات الى الاخوة ذكورا واناثا ثم الى اولادهم ثم  
 الى الاعمام ثم الى اولادهم ثم الى الاخوال ثم بقية الارحام ثم الجيران ثم اهل  
 المحلة ثم اهل البلدة ويراى الاحوج فالاحوج \* فصل \* واما زكاة  
 المحبوب وغيرها فاعتبر فيها النصاب جماهير العلماء الا بابا حنيفة فانه اوجب في  
 كل ما اخرجته الارض قليلة وكثيرة عشرة سواء سقى بماء المطر او غيره حتى

في الخضر اوات الا الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة وقل مالك يجب  
 في كل ما ادخر واقيت كالحنطة والشعير والرز والتمر والزبيب وبه قل الشافعي  
 وقال احمد في كل ما يكال ويدخر من كل زرع وثمر حتى اوجيها في اللوز  
 واسقطها في الجوز وثمره الخلاف انها تجب عند احمد في السمسم واللوز والفسق  
 وبزر الكتان والكمون والكرابيا والخردل وعند مالك والشافعي لا تجب وفائدة  
 الخلاف مع ابي حنيفة ان عنده يجب في كل ما تخرجه حتى في الخضر اوات  
 وعند الثلاثة لا زكاة فيها . والنصاب خمسة اوسق والوسق اما حمل بعير او  
 ستون صاعاً بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع اربعة امان والم  
 رطلان والرطل مائة وثلاثون درهماً وذكر صاحب القاموس ان الصاع اربعة  
 امداد والمد رطل وثلاث امان رطلان والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية اربعون  
 درهماً والواجب من ذلك العشر ان شرب من المطر او من ماء جار كالنهر  
 وان شرب بدولاب ونحوه او بما اشتراه فنصف العشر واختلاف فيما لا يوسق  
 كالقطن والسكر والزعفران فقال ابو يوسف اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من  
 ادنى ما يوسق كنحو الدخن يجب فيه العشر وقال محمد ما لا يوسق اذا بلغ  
 خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه وجب العشر فاعتبر في القطن خمسة اجمال  
 وفي الزعفران خمسة امان والحمل ثلاثمائة من واختلف في العسل فقال ابو حنيفة  
 فيه العشر قل او كثر اذا اخذ من ارض عشيرة او من جبل وقال ابو يوسف  
 يعشر اذا بلغ عشر قرب والقربة خمسون منا وقال محمد اذا بلغ خمسة افراق عشر  
 والا لا والفرق بالسكون ويفتح مكيال بالمدينة يسم ثلاثة اصع او يسم ستة  
 عشر رطلاً واربعة ارباع كذا في القاموس وقال احمد في العشر مطلقاً اذا  
 بلغ ثلاثمائة وستين رطلاً بالبغدادي وقال مالك والشافعي في الجديد الراجح

لا زكاة فيه كما لا زكاة على اقطن اتفاقاً اي من الائمة الثلاثة واختلف في الزيتون فقال ابو حنيفة فيه الزكاة وعن مالك روايتان اشهرهما الوجوب فيخرج ان شاء زيتوناً وان شاء زيتاً وللشافعي قولان وعن احمد روايتان اشهرهما عدم الوجوب \* فصل \* اذا لم يبلغ كل نوع من الحبوب خمسة اوسق لا يضم جنس الى جنس آخر عند الشافعي ومحمد وقال ابو يوسف يضم واذا بلغ خمسة اوسق يؤدى من نوعه حصته وعنه ان ما ادرك في وقت واحد كالحنطة والشعير يضم والا فلا وقال مالك يضم الحنطة الى الشعير في اكمال النصاب واختلفت الرواية عن احمد . واذا كانت على الارض خراج وزرعت يجب الخراج في وقته ويجب العشر في زرعها عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد . واذا كان الزرع لواحد والارض لواحد وجب العشر على صاحب الارض عند ابي حنيفة وقال صاحباه على مالك الزرع وهو مذهب الائمة الثلاثة واذا اجر الارض فعشر زرعها على الزارع عند الجماعة وقال ابو حنيفة على صاحب الارض واذا كان لمسلم ارض لا خراج عليها فباعها لذي فلا خراج عليها ولا عشر عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة عليه الخراج وقال ابو يوسف عليه عشرين وقال محمد عشر واحد وقال مالك لا يصح بيعها منه ويؤخذ العشر عند ظهور الثمر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف وقت الادراك وقال محمد عند استحكامه ولا يحل لصاحب الارض او الزرع اكل شيء من الغلة والطعام قبل اداء العشر والخراج \* فصل \* واتفقوا على ان الزكاة في الانعام فرض بشرط السوم الا مالكا فانه اوجب في السائمة وغيرها والسائمة هي التي ترعى في المباح اكثر الحول ونصاب الابل خمس وفيها شاة وفي عشرين وفي خمس عشرة ثلاث شياة وفي عشرين اربع شياة

وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي دخلت في السنة الثانية سميت بذلك لان امها في الغالب تكون حاملة باخرى وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي دخلت في السنة الثالثة لان امها تكون ذات لبن من اخرى غالباً وفي ست واربعين حقة بالكسروهي التي دخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل والركوب وفي احدى وستين جذعة بالتحريك وهي التي دخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتاً لبون وفي احدى وتسعين حقةن الى مائة وعشرين وبهذا استمرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع الاتفاق عليه وبعد المائة والعشرين اختلفوا فعند ابي حنيفة تستوفى الفريضة كما هو مبسوط في محله وما بين النصابين عفو والعرب والبخاري والذكور الاناث سواء ولا يؤخذ في الواجب الا الاناث عند ابي حنيفة ولا تجزى الذكور الا بطريق القيمة وقال ابو يوسف ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون واذا لم يكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فقال الشافعي هو مخير بين شراء واحدة منها وقال ابو حنيفة يلزمه بنت مخاض او قيمتها . ومن كان عنده خمس من الابل فاخرج منها واحدة اجزائه عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد لا تجزيه وانفقوا على انه يؤخذ من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة وان الحامل اذا اخرجها مكان الحائل جاز الا مالكا فقال يؤخذ من المراض صحيحة ومن الصغار كبيرة والحامل لا تجزي عن الحائل . وانفقوا على انه ليس في اقل من ثلاثين بقرة زكاة فاذا كانت ثلاثين سائمة صحيحة او مريضة جيب فيها تبع او تبعة وهو ما دخل في السنة الثانية لانه يتبع امه وفي الا بعين مسن او مسنة وهو ما طمن في الثالثة ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة فيما زاد على الاربعين بحسابه وقال صاحباه والشافعي واحمد لا يجب فيما زاد على الاربعين الى الستين ففيها تبعان وفي السبعين



تبيع ومسنة وعلى هذا ابدا في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين منه . والجاموس  
والبقر سواء والغنم والمعز سواء وليس في اقل من اربعين شاة زكاة انما فاذا  
كانت اربعين وجب شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى ما يتين  
وواحدة ففيها ثلاث شياة الى اربع مائة ففيها اربع شياة ثم يستقر في كل مائة  
شاة ويؤخذ من الغنم الثني وهو ما تمت له سنة لا الجذع وهو ما اتى عليه اكثر  
الحول و يروى عن ابي حنيفة انه لا يؤخذ من المعز الا الثني واما في الضان فيكفي  
الجذعة وهو قول الصاحبين والشافعي واحمد وقال مالك تكفي الجذعة من  
الضأن والمعز وهي التي لها سنة كما تكفي المسنة وهي التي لها سنتان واذا كان  
لرحل عشرون من الغنم في بلدة وعشرون في بلدة اخري وجبت عليه شاة عند  
الثلاثة وقال احمد ان كان البلدان متباعدا لم يجب شيء . ولو اشترك اثنان  
في نصاب واحد واختلط فيه لم يجب على واحد زكاة عند ابي حنيفة ومالك  
وقال الشافعي عليهما الزكاة حتى لو كانت اربعين شاة بين مائة وجبت الزكاة  
ولا زكاة في الفصلاان والجمالان والعجاجيل عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون  
معها كبار ولو واحدة وهو رواية عن احمد وقال ابو يوسف ومالك والشافعي  
واحمد في الرواية الثانية فيها الزكاة ثم اختلفوا والارجح ان يجب واحدة منها  
وقيل يجب جزء من اربعين جزء من مسنة . ولا شيء في العوامل من الابل  
والبقر والحوامل ولا المملوك منها ومن الغنم عند الثلاثة وقال مالك فيها الزكاة  
كالسائمة . ولا زكاة في الخيل عند الثلاثة الا ان تكون للتجارة ففيها زكاة  
للتجارة اجماعاً وقال ابو حنيفة اذا كانت سائمة للنسل ذكورا واناثا ففيها الزكاة  
فان لم تكن للنسل بان كانت للركوب او الحمل او الجهاد فلا شيء فيها وكذا  
اذا لم يكن فيها انث فان كانت انثا فقط فروايت عن ارجحها الوجوب

واختلف عنه في النصاب فقيل ثلاث وقيل خمس وقيل لا نصاب لها والمزكي  
 بخير. ان شاء اعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء قومها واعطى من  
 قيمتها ربع العشر ان بلغت نصاباً . وانفقوا على انه لا زكاة في البغال  
 والحمر الا ان تكون للتجارة \* فصل \* وزكاة الفطر فرض  
 عند مالك والشافعي واحمد على من عنده فضل عن قوت يوم العيد ولبنته  
 لنفسه وعياله الذين تلزمه نفقتهم وقال ابو حنيفة هي واجبة على الحر المسلم  
 المالك لنصاب من اي مال كان فضل عن حوائجه الاصلية . وانفقوا على  
 ان من لزمه زكاة الفطر عن نفسه لزمته عن اولاده الصغار ولو ابن يوم وعبيده  
 المسلمين الا ابا حنيفة فانه قال تجب عليه وعلى عبده الكافر ومدبره وام ولده  
 وولده الصغير الفقير وتجب في مال ولده الغني الصغير وهو قول ابي يوسف  
 خلافاً لمحمد والمجنون كما لطفل فتجب على الاب ان كان فقيراً وفي ماله ان  
 كان غنياً ولا تجب على الاب في ولده الكبير ولو في عياله وتجب على الشريكين  
 في العبد المشترك عند مالك والشافعي وقال احمد يؤدي كل منهما صاعاً  
 كاملاً وقال ابو حنيفة لا زكاة عليهما عنه وقال ابو يوسف ومحمد تجب على كل  
 واحد من الشريكين فطرة ما يخصه من رؤس العبيد دون الاشقاص يعني  
 لو كان لهما عبد واحد لا يجب عليهما فيه شيء ولو كان عبيدين فيجب على  
 كل واحد صدقة واحد ولو ثلاثة فكذلك ولا يجب عن الثالث شيء ولو  
 اربعة يجب على كل صدقة عبيدين ولو خمسة لا يجب عن الخامس شيء  
 وهكذا . ويجب على الزوج فطرة زوجته كما تجب نفقتها عند مالك والشافعي  
 واحمد وقال ابو حنيفة لا تجب . واختلفوا في وقت وجوبها فقال ابو حنيفة  
 بطلوع فجر يوم الفطر وقال احمد بغروب شمس آخر يوم من رمضان وعن

مالك والشافعي كالمذهبين والراجح من قولي الشافعي بالغروب وثمره الخلاف  
تظهر فمين مات او ولد قبل الفجر وكذا لو اسلم بعد الغروب فعند أبي خنيفة  
تجب وعند الثلاثة لا ولو ولد او اسلم بعد الفجر لا تجب اتفاقاً . والفقهاء على  
انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً في الذمة ولا يجوز تأخيرها  
عن يوم العيد بالاتفاق . ونسب اخراجها قبل صلاة العيد بعد طلوع الفجر  
والفقهاء على انه يجوز تعجيلها قبل العيد بيوم او يومين واختلفوا فيما عدا ذلك  
فقال ابو حنيفة يجوز تقديمها ولو عشرين سنة او ستين وقيل في  
رمضان وعليه الفتوى وقيل بعد نصف رمضان وبه قال الشافعي وقال مالك  
واحمد لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب . والفقهاء على جواز اخراجها من  
البر والشعير والتمر والزبيب واختلفوا فيما عدا ذلك فقال ابو حنيفة دقيق  
القمح او سويقه مثل القمح ودقيق الشعير او سويقه كالشعير وقال مالك  
لا يجوز دقيق ولا سويق وقال الشافعي كل ما يجب فيه الشعر  
يجوز اخراج الفطرة منه كالرز والذرة والدخن والسلت والاقط اذا كان  
يتخذ قوتاً . واخراج التمر افضل عند مالك واحمد وقال الشافعي البر افضل  
وقال ابو حنيفة افضله اكثره ثمناً وقال ابو يوسف الدراهم افضل والدقيق  
افضل من البر وقال محمد ان كان في زمن انشدة فالاداء من الحنطة  
او الدقيق افضل وان كان في زمن السعة فالدراهم افضل واختلفوا في قدر  
الواجب فقال ابو حنيفة ان اعطى من القمح او دقيقه او سويقه فنصف صاع  
وان اعطى من الشعير او التمر فصاع والزبيب كالبر عنده وكالشعير والتمر عند  
صاحبيه والصاع مكيال يسم الفأ واربعين درهما من البدمس او النش فيراعي  
الكيل والوزن وروى ابو يوسف عن الامام انه يجوز اعطاء نصف صاع وزناً

لان الصاع مقدر بالوزن وقال محمد لا يجوز لان الآثار وردت بالصاع فلا  
يعتبر الوزن وقال الشافعي واحمد الواجب صاع من كل جنس وهو خمسة  
ارطل وثلاث اطل بالبغدادي وذلك ستمائة درهم وست وثلاثون درهما وبه قال  
ابو يوسف وعند مالك اربعمائة وسبع وخمسون درهما . ومصرفها . مصرف الزكاة  
عند الشافعي وجوزها ابو حنيفة ومالك واحمد الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز  
صرف فطرة جماعة كثيرة الى مسكين واحد ودفع كل الفطرة الى مسكين  
افضل من تفريقها على مساكين وفي الحديث اغنوهم عن السؤال واباح  
ابو حنيفة اعطاها لذي كغيرها من الصدقات الواجبة دون الزكاة . وقالت  
لثلاثة لا يباح ولو اعطاها له لا تسقط ومن اخرج فطرته جاز له اخذها  
اذا دفعت اليه وكان محتاجا عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز

❦ فصل ❦ واجمعوا على ان صيام رمضان احد اركان الاسلام وانه  
يفترض صومه على كل مسلم عاقل بالغ طاهر من حيض ونفاس وهذا شرط  
صحة ادائه واما شرط صحة وجوب ادائه فالصحة والاقامة وسبب وجوبه شهود  
جزء من الشهر وعلى ان الحائض والنفساء لا يصح صومهما و يلزمهما القضا وعلى  
انه يباح للحامل والمرضع الفطران خافتا على نفسيهما او ولديهما وعليهما القضا  
ولا كفارة عليهما عند ابي حنيفة والراجح من مذهب الشافعي عليهما القضا  
والكفارة عن كل يوم مدة وعن مالك روايتان احدهما الوجوب على المرضع  
دون الحامل والثانية كابي حنيفة والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصوم يفطر  
ويطعم عن كل يوم مسكياً كالفطرة عند ابي حنيفة وقال مالك لا فدية  
عليه وهو القول القديم للشافعي واختاره الامام الطحاوي فاشبهه المريض اذا  
مات قبل البرء والاصح من مذهب الشافعي وجوب الفدية عن كل يوم مدة

وقال احمد عن كل يوم نصف صاع من تمر او شعير او مد من بر . واجمعوا على ان المسافر والمريض الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر ولا كفارة عليهما فان صام صام وان تضرر اكره . ومن اصبح صائماً ثم سافر لم يعز له الفطر عند الثلاثة وقال احمد يجوز واختاره المزني . واذا قدم المسافر مفطراً او بريء المريض او بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت الحائض في اثناء النهار لم يمسك بقية النهار عند ابي حنيفة واحمد وقال مالك يستحب وهو الاصح من مذهب الشافعي . واذا اسلم المرتد يجب عليه قضاء ما فات في حال رده وقال ابو حنيفة ومالك لا يجب . واجمعوا على ان المجنون المستغرق جميع الشهر غير مخاطب بالصوم كالصبي لكن يؤمر الصبي به لسبع كالصلاة ويضرب على تركه اعشر عند كافة العلماء الا عند المالكية فيكره صومه ولو افاق المجنون لم يجب عليه قضاء ما فات عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك يجب وعن احمد روايتان . واجمعوا على صحة صوم الجنب وانه يستحب له الفسل قبل طلوع الفجر او الشمس وعن بعض الصحابة انه يبطل صومه وعليه القضاء

❦ فصل ❦ ويلزم صوم رمضان بروية هلاله او باكمال شعبان ثلاثين يوماً . واختلفوا فيما اذا حال دون مطلع الهلال غيم او غبار في ليلة الثلاثين من شعبان فقالت الثلاثة لا يجب الصوم وقال احمد في ارجح روايتيه يجب ويتعين ان ينويه من رمضان وقال الشافعي يأثم بصومه لخبر من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وشدد مالك في ذلك ومذهب الحنفية انه يصومه الخواص تطوعاً ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكره صومه عن رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى ان كان من رمضان فعنه والا فعن واجب آخر او نفل وافتي بعضهم بعدم صحة صومه في هذه الصورة . وثبت

رمضان عند أبي حنيفة إذا كان بالسما علة بخبر عدل ولو كان عبداً أو انثى  
أو محدوداً في قذف تاب وقال مالك لا يقبل إلا عدلان وعوارج قولي  
الشافعي وعن أحمد روايتان اظهرهما قبول عدل . ولا يقبل في هلال شوال وذو  
الحجة إلا عدلان بالاتفاق وإن لم يكن بالسما علة فلا بد فيه من جمع كثير يقع  
العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب ويفوز مقدار الكثرة  
والقلة إلى رأي الإمام كما روى عن محمد وعن أبي يوسف يقدر بخمسين رجلاً  
وقيل غير ذلك ويروى عن الإمام أنه يكتفي باثنين مطلقاً وقال الطحاوي  
يكتفي بواحد إن جاء من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع . ومن رأى  
هلال رمضان وحده وجب عليه الصوم فإذا أكل العدة أو رأى هلال شوال  
وحده افطر سرّاً وقال أبو حنيفة لا يفطر . وإذا ثبت في موضع لزم جميع الناس  
عند أبي حنيفة ولا اعتبار باختلاف المطامع واعتبره الشافعية وصححوه واختلفوا  
في حده والأرجح مسيرة شهر وقيل مسافة قصر وقيل غير ذلك واتفقوا على أنه  
لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل إلا في وجه عن ابن سريج من عطاء الشافعية  
والدبوسي من الحنفية \* فصل \* والنية في صحة أدائه شرط بالاتفاق  
سواء كان أداءه أو قضاءً وكذا الصوم المذخور والكفارات وقال زفر صوم رمضان  
لا يفنقروا إلى نية واختلفوا في تعيينها فقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته  
لا بد من التعيين كما في الصلاة وقال أبو حنيفة لا يجب التعيين حتى لو نوى  
نفلاً أو صوماً مطلقاً أو واجباً آخر جاز أن كان مقيماً . وأما المسافر فيه أو  
المريض إذا نوى واجباً آخر وقع عما نوى وقال أبو يوسف ومحمد يقع عن رمضان  
واختلفوا في وقت النية فقال مالك والشافعي وأحمد النية في صوم رمضان ما  
بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني وقال أبو حنيفة من الليل إلى ما قبل

نصف النهار فلو نوى عند الضعوة الكبرى او بعدها لم يصح والا فضل ان ينوي مقارناً للصبح وكذلك قولهم في النذر المعين . ولا بد في كل ليلة من نية متجددة عند الثلاثة وقال مالك تكفيه نية واحدة من اول ليلة انه يصوم الشهر جميعه ويجوز النفل كله بنية قبل نصف النهار عند ابي حنيفة واحمد واحد قولي الشافعي وقال مالك لا بد من النية في الليل ولا يصح بنية من النهار كالواجب واختاره المزني . ويجوز عند الشافعي نية النفل بعد نصف النهار ويصير صائماً حين نوى لكن من شرطه الامساك في اول النهار . واما قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلا تصح الا بنية معينة من الليل . ومن نوى الخروج من الصوم ولم يفطر لا يبطل صومه عند ابي حنيفة واكثر المالكية وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال احمد يبطل . ومن اكل وهو يظن ان الشمس غابت او الفجر لم يطلع ثم ظهر الامر بخلافه وجب عليه القضاء اجماعاً ولا كفارة

❦ فصل ❦ واجمعوا على ان من جامع في رمضان عامداً كان عاصياً وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه كفارة مثل كفارة الظهار بان يعتق رقبة فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً غداً وعشاءً قمال مالك هي على التخيير والاطعام اولى عنده . وهي على الزوج في الاصح من مذهب الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك على كل واحد كفارة . ولو اكرهت المرأة زوجها فجامعها مكرهاً تجب الكفارة عليه وقال ابو يوسف ومحمد لا تجب وعليه الفتوى . ولو اكرهها هو فلا كفارة عليها اجماعاً كما لو جامعها وهي نائمة او مجنونة ولا خلاف انه عليه كفارة ولو جامع مراراً في يوم مرتين رمضان عليه كفارة واحدة وقال احمد ان كفر عن الاولى لزمه في الثاني كفارة وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ولو وطئ في يومين او في رمضانين

مثلاً لزمته كفارتان عند مالك والشافعي ومحمد وقال أكثر الحنفية كفارة واحدة وهو محمول على ما اذا لم يكفر في الاولى والجماع الموجب الكفارة ان يكون في فرج انسان حي فلو وطئ ميتة او حيواناً او انزل سبغ غير الفرج او استمنى بكفه لزمه القضاء لا الكفارة واما الجماع في الدبر فهو موجب للكفارة كما قال ابو يوسف ومحمد وهو الصحيح ولو طلع الفجر وهو يجامع ان نزع في الحال صح صومه عند ابي حنيفة ولا قضاء عليه وان استدأ لزمه القضاء دون الكفارة واوجب بعضهم الكفارة ان حرك نفسه . وقال مالك ان نزع في الحال لزمه القضاء وان استدأ لزمته الكفارة وقال الشافعي ان نزع في الحال لا شيء عليه وان استدأ عليه القضاء والكفارة وقال احمد عليه القضاء والكفارة مطلقاً ويجوز للمسافر الفطر بالاكل او الشرب او الجماع عند الثلاثة وقال احمد لا يجوز له الفطر بالاجماع ومتى جامع لزمته الكفارة والقبلة في الصوم . مكروهة على الاصح من مذهب ابي حنيفة والشافعي في حق الشبان لتحريك الشهوة وقال مالك مكروهة بكل حال وعن احمد روايتان . ولو قبل فأمذى لم يفطر عند ابي حنيفة والشافعي وقال احمد يفطر وهو المشهور من مذهب مالك ولو نظر بشهوة فانزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال مالك يبطل والكفارة تجب على الفور عند ابي يوسف وقال محمد على الترخي وعن الامام روايتان وقبل بين رمضانين وبه اخذ الكرخي من الحنفية ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان اجماعاً

❦ فصل ❦ والتفقوا على ان من تعمد الاكل او الشرب في يوم من رمضان وهو صحيح مقيم انه يجب عليه القضاء والامساك بقية يومه ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة ومالك وعليه الكفارة . وقال الشافعي في ارجح قوايه واحمد لا كفارة عليه وشرط ابو حنيفة كون الماكول غذاء او دواء فلو اكل ما لا يؤكل



عادة او ما تعافه النفس كما لو اكل طيناً او فخماً او خشباً او كاغداً او زجاجاً او  
قطناً او شحمًا منتناً او لحماً مدوداً او جوزاً بقشره او سفرجلة صغيرة لم تنضج او  
نحو ذلك لا تجب الكفارة بل القضاء والراجع عند اصحابه وجوب الكفارة  
في اكل الطين الارمني وباكل اللحم النبي وان كان منتناً ولا تجب باكل الدقيق  
والارز والمعجن الا عند محمد . واما من اكل وشرب ناسياً فانه يتم صومه ولا  
يعيد اجماعاً الا في رواية عن مالك وكذا لو جامع ناسياً عند ابي حنيفة . وقال  
مالك عليه القضاء . ولو اغتاب الصائم فظن انه افطر فاكل عمداً لزمه القضاء  
والكفارة عند ابي حنيفة سواء بلغه حديث الغيبة ففطر الصائم ام لا عرف تاويل  
الحديث ام لا افتاه مفت ام لا . ولو احتجم فظن انه افطر ثم اكل عمداً فكذا  
تجب الكفارة وقال محمد اذا بلغه حديث افطر الحاجم والمحجوم او افتاه مفت  
لزمه القضاء دون الكفارة وعن ابي يوسف كفر العامي اذا بلغه الحديث فاكل  
لان الواجب عليه الاستفتا وانفقوا على ان الحجامة تكره ولا تفطر الصائم الا  
احمد فقال افطر الحاجم والمحجوم وعليهما الامساك والقضاء . وانفقوا  
على ان الغيبة والكذب مكروهان للصائم اشد كراهة وكذا اذا  
الشتم ولا يطل الصوم وقال الامام الاوزاعي ان ذلك يفطر . ولو قاء عمداً  
افطر عند مالك والشافعي ومحمد سواء في ذلك القليل والكثير وقال ابو حنيفة  
وابو يوسف لا يفطر الا ان يكون ملاً فاه وعن احمد روايتان اشهرهما انه لا يفطر  
بالفاحش وان ذرعه القيئ لا يفطر بالاجماع والقيئ الكثير ان عاد بنفسه او  
اعيد يفسد عند ابي يوسف وان كان قليلاً لا يفسد وعند محمد يفسد باعادة  
القليل لا يعود الكثير فابو يوسف يعتبر الخروج ومحمد يعتبر الصنع . ولو اكل  
فوجد طعم الكحل في حلقه افطر عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة لا يفطر بل

ولا يكره وان لم يوجد طعام الكحل كره عندها وعند الشافعي يكره الاكتحال  
والسواك وتخليل الاذن بعد الزوال ولو صب في اذنه ماء او في احليل دهن او  
غيره لا يفطر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف والشافعي يفطر وقول محمد مضطرب  
ولو بقي بين اسنانه طعام او غيره فجري به ريقه لم يفطر ان عجز عن تميزه ومجه  
فان ابتلعه بطل صومه عند الجماعة وقال ابو حنيفة لم يبطل ان كان قليلاً وهو  
ما دون المحصة فان كان قدرها افطر ولا كفارة فيه وبه قال المالكية ولو اخرج  
ذلك القليل من فيه ثم اكله فانه يقضي بلا خلاف ولو اكل سمسة من الخارج  
ان ابتلعها افطر وكفر على المختار من مذهب ابي حنيفة وان مضغها فان وجد  
طعمها افطر وان تلاشت في فمه لا ولو دخل دمه او عرق جبهته او دم رعاfe  
حلقه فسد صومه ولو دخل فمه مطر او ثلج فابتلعه افطر وكفر على المعتد ولو  
خرج دم من بين اسنانه فدخل حلقه ان ساوى الريق فسد والا لا ولو استثم  
المخاط من انفه حتى ادخله فمه وابتلعه عمداً لا يفطر عند ابي حنيفة ومالك  
ولو خرج ريقه من فمه فادخله وابتلعه ان كان لم ينقطع من فمه بل متصلاً  
بما في فمه كالخيط فاستشربه لم يفطر وان انقطع واخذه واعاده افطر ولا كفارة  
عليه كما لو ابتلع ريق غيره لكن قالوا لو ابتلع ريق حبيبه افطر ولزمه الكفارة  
واوجبها مالك فيهما ولو تغير ريق الخياط بخيط مصبوغ وابتلعه ان صار  
ريقه مثل صبغ الخيط فسد والا لا ولو احتقن او استعط او افطر في اذنه دواء  
افطر الا في رواية عن مالك ولو داوى جايقة او آمة فوصل الدواء الى جوفه  
او دماغه افطر عند الامام وقال صاحباه لا يفطر ولو سبق ماء المضمضة  
او الاستنشاق الى جوفه افطر عند ابي حنيفة ومالك وقال احمد لا يفطر وهو  
اصح قولي الشافعي ويكره للصائم الاستنشاق للتبرّد وصب الماء على راسه

والاغتمال والتلف بثوب مبلول والمضمضة لغير عذر وقال ابو يوسف لا يكره شيء من ذلك ويكره التطيب وشم الطيب ولو فاكهة وذوق شيء ومضغته بلا عذر ولا يكره السواك في الصوم مطلقاً عند الثلاثة وهو المختار عند متأخري اصحاب الشافعي \* فصل \* يستحب لمن صام رمضان ان يتبعه بست من شوال الا مالكا والافضل ان تكون متتابعة عند الشافعي وقال ابو حنيفة متفرقة ولا يكره افراد يوم الجمعة لصوم تطوع عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي وابو يوسف واحمد يكره . والفقهاء على استحباب صوم ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان تكون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الا في رواية عن مالك نفيها افضل ويستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج وصوم نصف شعبان وعاشوراء والافضل ان يصوم تاسوعاء ولو دخل الصائم المتطوع على اخ له فحلف عليه افطر وقضى ومن شرع في صوم تطوع او في صلاة وجب عليه الاتمام عند ابي حنيفة ومالك فان افسده قضاء واثم ان كان بغير عذر والا فلا اثم عليه وقال الشافعي واحمد استحباب له الاتمام وان قطع لا قضاء عليه ولا اثم مطلقاً ومن فاتته شيء من رمضان قضاء ان شاء متتابعاً وان شاء متفرقاً ولا اثم عليه بالتأخير ولا كفارة عند ابي حنيفة واختاره المزي وقيل مالك والشافعي واحمد ان اخره بغير عذر حتى دخل رمضان الثاني اثم ولزمه مع القضاء لكل يوم مد ومن مات قبل امكان القضاء فلا شيء عليه اتفاقاً ومن مات بعد التمكن وجب عليه الايضاً فيطعم عنه الولي او الوصي لكل يوم كالفطرة عيناً او قيمة فان لم يوص فلا يلزم الورثة ذلك وهذا قول ابي حنيفة ومالك وان تبرع احد من الورثة او غيرهم صح ان شاء الله تعالى وللشافعي قولان الجديد انه يجب لكل يوم مد اوصى ام لم يوص والقديم المختار ان وليه يصوم

عنه والولي كل قريب وقال احمد ان كان صوم نذر صام عنه وليه وان كان من رمضان اطعم عنه . والصلاة كالصوم عند ابي حنيفة وفدية كل صلاة كفدية صوم ولا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد بخلاف الحج والله تعالى اعلم \* فصل \* واجمعوا على ان الحج خامس اركان الاسلام وعلى فرضيته انعقد الاجماع فيكفر جاحده ويلزم كل مسلم بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة على الفور عند ابي حنيفة واصح الروايتين عن ابي حنيفة واحمد والمشهور عن مالك فتسقط عدالته بالتاخير او بالاصرار على التاخير وقال الشافعي ومحمد يجب على التراخي وهي الرواية الثانية عن الامام لكن التعجيل افضل . واختلفوا في العمرة فقال ابو حنيفة ومالك سنة وقال احمد فرض كالْحج وهو اصح قول الشافعي ويجوز فعل العمرة كل وقت مطلقاً من غير حصر بلا كراهة عند ابي حنيفة والشافعي واحمد واستثنى ابو حنيفة يوم النحر وايام التشريق للعاج كالمكي في اشهر الحج لانه يصير متمماً ولا تمتع ولا قران للمكي وقال مالك يكره فعلها في السنة مرتين وقال بعض اصحابه لا باس ان يعتمر في شهر مرة ومن لزمه الحج ولم يحج حتى مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي واحمد ويجب ان يحج عنه من راس المال اوصى به او لم يوص كالدين وقال ابو حنيفة ومالك يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان اوصى فحج عنه من ثلث ماله لكن قال ابو حنيفة يحج عنه من دويرة اهله وهو مذهب احمد وقال مالك من حيث اوصى وقال الشافعي من الميقات . واجمعوا على ان الصبي لا يجب عليه الحج ولا يسقط فرضه قبل البلوغ لكن يصح احرامه به باذن وليه عند الثلاثة وهي اصح الروايتين عن ابي حنيفة فان

كان لا يميز مجرم عنه وليه والرواية الثانية انه لا يصح احرام الصبي بالحج ولو  
 احرم صبي او عبد فبلغ الصبي او عتق العبد قبل الوقوف وهضياً حتى تقام  
 افعال الحج سقط فرضهما عند الشافعي وكذا الكافر وقال ابو حنيفة  
 ان جدد الصبي احرامه للحج سقط فرضه والا لا بخلاف العبد ولو حج كافر او  
 مجنون فأفاق واسلم فجدا الاحرام اجزاها \* فصل \* وشرط وجوب  
 الحج الاستطاعة بالاتفاق وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم بالزاد والراحلة والمراد  
 بالزاد ما يصح به بدنه ويكفيه ذهاباً واياباً ولو لم يكن له مال يفتقر الزاد المبلغ الى  
 مكة فقط ولو اكتسباً فان كانت عادته السؤال افترض عليه وان لم يكن  
 عادة يكره في حقه والراحلة عنده عين هذا الجسم فمن له قدرة على المشي تحقيقاً  
 او ظناً وجب عليه ولو لم يكن المشي معتاداً له على انظاها وقالت الائمة يشترط  
 قدرته على راحلة مختصة به بشراء او اجرة والراحلة الابل خاصة ومن لم يقدر  
 على ركوب المقتب يشترط قدرته على المحارة ونحوها وهذا للافاقى واما المكي  
 المستطيع المشي فيجب عليه الحج كالسعي للجمعة وصرح الشافعية ان من بينه  
 وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج ماشياً وصرح الحنفية  
 ان الافاقى الفقير اذا وصل الى ميقات صار كالمكي . ومن استؤجر للخدمة في  
 طريق الحج اجزاه حجه الا عند احمد . ومن غصب مالا او دابة فحج به صح  
 حجه وان كان عاصياً عند الثلاثة . ومن احمد لا يميز به الحج . ولا يلزم بيع  
 المسكن للحج وان كان كبيراً يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل نعم هو الافضل  
 وقال مالك يلزمه بيع داره في زاده يعني التي تباع على المفلس وغيرها مما يباع  
 عليه من ماشية وثياب وخادم وكتب علم ولا محتاجاً اليها . ولو كان معه مال  
 يكفيه للحج وهو محتاج الى شراء مسكن او زواج فله الشراء والزواج وتأخير الحج

وعند مالك يحج ويأثم ان تزوج او اشترى مسكناً وبه قال ابو حامد من  
 الشافعية وعند الحنفية ان كان في اشهر الحج او وقت خروج اهل بلده وجب  
 عليه الحج واما قبل ذلك فيصرف ماله حيث شاء وقال ابو يوسف لا يبيع  
 المسكن ولا يشتريه ولو خاف الزنا واشتد به التوقان يقدم الزواج ومن شروط  
 وجوب الحج امن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة ويدخل في ذلك المكس  
 والخفارة وقال مالك واحمد ان كانت الخفارة يسيرة وامن العدو لزمه الحج والا  
 لا وبه افتى الشافعية وقال الغزالي لا يماون اعداء الله بتسليم المكس ولا يمل  
 لامرأة ان تخرج او تسافر ثلثه ايام الا ومعهما زوج او محرم عند ابي حنيفة واحمد  
 فلو حجت ائمة وصح حجها وعليها شاة كالمحصر عند الحنفية ويشترط في الزوج والمحرم  
 ان يكون عاقلاً مأموماً وليس عبداً بمحرم لها ولو محبوباً ولا يجب عليها التزوج  
 اذا فقدت المحرم وقيل يجب وليس لزوجها ان يمنعها من حجة الفرض وله منعها  
 في النفل ونفقة المحرم عليها وكذا نفقة زوجها في قول والمعتمد خلافه وقال  
 مالك لها ان تخرج اذا وجدت رفقة مأموماً ذكوراً او اناثاً وقال الشافعي تسافر  
 مع عبدها او نسوة ثقةا ويروى عنه انه يكفيها امرأة واحدة واذا كانت الطريق  
 اماناً جاز سفرها من غير نساء . ويشترط سلامة البدن عند ابي حنيفة فلا يجب  
 الحج على مقعد غني او زمن او مفلوج او شيخ لا يثبت على الراحلة ولا على اعمى  
 وان وجد قائداً وقال ابو يوسف ومحمد الاعمى الغني وكل عاجز غني اذا وجد  
 قائداً اوجب عليه الحج وقال الشافعي اذا وجد اجرة من يحج عنه لزمه ذلك فان  
 لم يفعل استقر القرض في ذمته وبه قال احمد وقال مالك المريض لا يجب عليه  
 وان وجد ما يركب به والاعمى القادر على المشي اذا وجد قائداً ولو باجرة ولم  
 يحصل له مشقة شديدة وجب عليه ومثله الشيخ الكبير . والمعضوب اذا استأجر

من يحج عنه صبح وسقط الفرض عن الأمر بالاتفاق الا في رواية عن ابي حنيفة  
فانه يقع عن الحاج نفلاً وللمحجوج عنه ثواب النفقة وهو قول محمد . ويجوز النيابة  
في الحج المفروض عن الميت بالاتفاق وفي حج التطوع عند ابي حنيفة واحمد  
والشافعي قولان اصحهما المنع ولا يحج عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فان  
حج انصرف الى فرض نفسه على الاشهر من مذهب احمد وفي رواية لا ينعقد  
احرامه لا عن نفسه ولا عن غيره وقال ابو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع الكراهة  
ولا يجوز ان يتنفل بالحج من عليه فرضه عند الشافعي واحمد فان احرم بالنفل  
انصرف الى الفرض وقال ابو حنيفة ومالك يجوز ان يتطوع بالحج قبل اداء  
فرضه وقال القاضي عبد الوهاب لا يجوز لان الحج عندنا على الفور والاجارة  
جائزة وقال ابو حنيفة لا تجوز كما لا تجوز الاجارة على سائر الطاعات وقال مالك  
تجوز مع الكراهة \* فصل \* ويجوز الحج بالافراد والتمتع والقران  
لكل مكلف على الاطلاق من غير كراهة باتفاق كافة العلماء واستثنى ابو حنيفة  
المكي ومن في حكمه فقال لا تمتع لهم ولا قران وان فعلوا اسأوا واختلف في  
الافضل فقال ابو حنيفة انقران ثم التمتع ثم الافراد وقال مالك في احد قوله  
الافراد ثم التمتع ثم القران وهو الاصح عند الشافعي وقال احمد التمتع ثم القران  
ثم الافراد وهو الرواية الثانية عن الشافعي ومالك . والقران ان يهل من الميقات  
بجبة . عمره معاً ثم يطوف طوافين ويسعى سعين عند ابي حنيفة وقالت الثلاثة  
يكفي طواف واحد وسعي واحد ولا يحل الا بالحلقة بعد رمي جرة العقبة اجماعاً .  
او التمتع ان يهل بالعمرة في اشهر الحج ثم يطوف ويسعى ويتحلل ثم يحرم بالحج ولا  
يجوز ادخال الحج على العمرة بعد طوافها اتفاقاً . واما ادخال العمرة على الحج  
فاجازه ابو حنيفة ومالك قبل الوقوف ومنعه الشافعي وكذا احمد مطلقاً . ويجب على

القارن والمتمتع هدى وهو شاة بالاتفاق او سبع بدنة وذلك ان لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وهم من كانوا دون المواقيت عند ابي حنيفة وقال مالك هم اهل مكة وذوي طوى وقال الشافعي واحمد من كان فيه على مسافة قصر واسم الاشارة في الآية الكريمة يرجع الى التمتع عند ابي حنيفة وقالت الثلاثة يرجع الى الهدى . وانما يجب دم التمتع والقران للاحرام بالحج عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجب حتى يرمي جمرة العقبة ولا يجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة ومالك وللشافعي قولان اظهرها بعد الفراغ من العمرة وهو دم شكر عند ابي حنيفة فأكمل منه ويطعم كالأضحية وعند غيره كالقديية لا يجوز الاكل منه . ومن عجز عن الهدى صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع بالاتفاق ولا تصام الثلاثة الا بعد الاحرام بالحج عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد في احدي الروايتين اذا احرم بالعمرة جاز له صومها ويستحب ان يكون آخرها يوم عرفة فاذا جاء عرفة ولم يصمها تعين عليه الدم وعند ابي حنيفة وللشافعي قولان احدهما يجوز صومها بعد ايام التشريق لا فيها وفي القديم يجوز ايام التشريق وقال احمد ان اخر اغير عذر لزمه دم وكذا اذا اخر الهدى من سنة الى سنة . واذا قد على الهدى في اثناء صومها لزمه ذلك عند ابي حنيفة وقالت الثلاثة استحب له ذلك . واما صوم السبعة ففي وقته للشافعي قولان اصحهما اذا رجع لاهله وهو مذهب احمد والثاني الجواز قبل الرجوع وفي وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا فرغ من افعال الحج وان كان بكاف بمكة وهو مذهب ابي حنيفة والثاني اذا خرج من مكة وهو مذهب مالك . واذا فرغ المتمتع من العمرة صار متحللاً ساق الهدى او لم يسق عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد ان كان ساق الهدى لم يجز له التحلل بل



يبقى على احرامه الى يوم النحر فاذا كان يوم التروية او قبله احرم بالبحر فيصير  
كالقارن فاذا حلق يوم النحر فقد حل من اجراميه . والهدي من الابل والبقر  
والغنم وسوقه مستحب في الحج والعمرة اتفاقاً ويستحب اشعاره عند الثلاثة  
لكن في صفحة سنامه اليمنى عند الشافعي واحمد وقال ابو يوسف ومالك في الجانب  
الايسر وقال ابو حنيفة الاشعار حرام وفي رواية عنه انه حسن لمن يحسنه .  
ويستحب ان يقلد الابل نعلين اتفاقاً والتقليد افضل من التجليل والغنم لا تقلد  
عند مالك وقالت الثلاثة يجوز تقليدها . واذا كان الهدى تطوعاً فهو باق  
على ملكه بالاتفاق واذا كان مندوراً زال ملكه عنه عند الثلاثة وقال  
ابو حنيفة يجوز بيعه وابداله بغيره . ويجوز شراء الهدى من الحرم وذبحه فيه  
عند الثلاثة وقال مالك لا بد ان يسوقه من الحل الى الحرم ويجوز ان  
يشرب من لبن الهدى عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز  
وانما ينضح ضرعها بالماء البارد لو الذبح قريباً والا حلبه وتصدق به فان شربه  
او اعطاه لغني او استهلكه ضمنه وان اضطر الى ركوبه ركبه وضمن ما نقص  
بركوبه او حمله متاعه وتصدق به على الفقراء وقال مالك يجوز ركوبه مطلقاً  
الا ان يهزله وعن الشافعي روايتان . ويختص ذبح هدى المتعة والقران بالحرم  
وايام النحر وقال الشافعي لا يختص بيوم النحر من الدماء الا الضحايا والافضل  
ان يكون بمنى وقال مالك الافضل المروة ان ذبح بمكة وعند الجرة بمنى

❖ فصل ❖ والمواقيت خمسة بالاتفاق ذو الخليفة وهو المشهور بآبار

علي لاهل المدينة وذات عرق لاهل فارس والعراق وسائر اهل المشرق  
وجحفة وهي حذاء رابع لاهل الشام ومصر والمغرب وقرن لاهل نجد وتهامة  
و يلم لاهل الهند واليمن وكل من مر على ميقات فهو ميقاته ومن لم يمر على

ميقات تحرّمى واحرم اذا حاذاه احدها فان لم يعلم المحاذاة فعلى مرحلتين  
 من مكة ومن مر على ميقاتين فاحرامه من الابد افضل وقيل يتعين عليه  
 ومن جاوز ميقاتاً من غير احرام لزمه دم ان كان يريد مكة فان قصد موضعاً  
 كجدة وقد يد لا شيء عليه وميقات من كان داخل المواقيت الحل عند ابي حنيفة  
 وعند غيره ميقاته مسكنه . واما ميقات من كان داخل الحرم فعند ابي حنيفة  
 للحج الحرم وعند الثلاثة نفس مكة وللعمرة الحل والمراد به ما جاوز الحرم  
 وافضل مواقيت العمرة للمكي التنعيم وهو المكان المعروف بمسجد عائشة وعند  
 مالك والشافعي واحمد الجعرانة . واما الميقات الزماني فهو اشهر الحج وهي شوال  
 وذو القعدة وعشرة ايام من ذي الحجة عند ابي حنيفة واحمد وعمر وقال ابو  
 يوسف والشافعي وعشر ليال في يوم النحر ايس منها وقال مالك ذو الحجة كله  
 وفائدة التوقيت عدم جواز افعال الحج قبله ابتداء والقوات بغوت معظم اركانه  
 وهو الوقوف انتهاء فمن احرم قبل اشهره انعقد حجه وكره تحريراً عند الثلاثة  
 وقال الشافعي ينعقد عمرة لا حجا كن احرم بالحج يوم النحر

❖ فصل ❖ والاحرام اول الدخول في النسك فهو بمنزلة تكبيرة  
 الافتتاح للصلاة فيندب لمن اراده ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عانته  
 وينتف ابطه ويحلق رأسه ان لم يضره . ويسن الغسل للنظافة ولو لحائض ونفساً  
 ومن عجز عنه لا يشيم وقال الشافعي يشيم . وهن له ان يستعمل الطيب في بدنه  
 قبيل الاحرام عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز بطيب تبقى رائحته فان تطيب به  
 غسله وما بقي اثره كالمسك يكره عند محمد كالك ويكره التطيب في الثوب  
 بالاتفاق . والسنة ان يضلي ركعتين ويحرم بعدها عند ابي حنيفة وقال الشافعي  
 اذا انبعث به راحته ان كان راكباً فان كان ماشياً يحرم اذا توجه لطر يقه وقال

مالك يحرم اذا استوى على البيدا ولا ينعد الاحرام الا بالنية عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا بد من التلبية المقارنة للنية او ما يقوم مقامها واختلف في التلبية فقال ابو حنيفة ومالك بوجوبها الا ان ابا حنيفة قال اذا ساق الهدى ونوى الاحرام صار محرماً وان لم يلب وقال مالك بوجوبها مطلقاً واوجب دماً بتركها وقال الشافعي واحمد التلبية سنة ويستحب الاكثر منها اجماعاً ويقطع التلبية عند جرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك بعد الزوال من يوم عرفة

❖ فصل ❖ والسنة ان يلبس المحرم رداءً وازاراً جديدين ابيضين ومن لم يجد ازاراً فليلبس السراويل عند الشافعي واحمد ولا شيء عليه وقال ابو حنيفة ومالك تجب عليه الفدية ولا يجوز لبس المصبوغ بزعفران او ورث اتفاقاً ولا المعصر عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد لا بأس به ولا يجوز لبس الخفين وكل ساتر للرجل كمداس وجورب وبلغة الا اذا لم يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين وقال احمد يجوز لبس الخفين بحالهما ولا يجب قطعها وقال مالك والشافعي ان لبس الخفين عند عدم النعلين لا فدية عليه والفرق لمالك بين الخف والسراويل ان الخف منصوص عليه بخلاف السراويل واستعمال الطيب في الثوب والبدن حرام بالاتفاق حتى لو اعمله صبي او لبس مخيطاً او قتل صيداً تجب الفدية عند الشافعي ولو طيب البالغ عضواً كاملاً كالراس والساق عليه دم عند ابي حنيفة وابي يوسف وفيما دون الكامل صدقة وقال محمد يجب بقدره فان بلغ نصف العضو فعليه صدقة قدر نصف قيمة الشاة وهكذا في الربع والثلث والبدن كله عضوان اتحد المجلس . ولو اكل طيباً كثيراً او تجمر به فعلق به او استلم الركن فاصاب يده او فمه طيب كثير فعليه الدم وعند مالك تجب الفدية باستعمال الطيب كالمسك والعنبر ولو ازاله سريعاً او لم يعلق به على المشهور

ولو خلط الطيب بماء او طعام لزمته وقيل لا وبه قول اشهب وقال الشافعي اذا  
استعمل الطيب ببدنه او ملبوسه على الوجه المعتاد حرم عليه ولزمته الفدية ومن  
اكتحل بمطيب اكثر من مرتين فعليه دم والا فصدقة . ولو شتم طبيباً او مسه  
كروه كشم الرياحين والثمار الطيبة والحناء ليس بطيب عند الشافعي واحمد فلا  
شيء عليه في تخضيب الرأس واللحية والجسد لكن لو كان ثخيناً فغطى به رأسه  
عليه الفدية وقال ابو حنيفة الحناء طيب وفي استعماله الفدية واسقط مالك الفدية  
في الرقعة الصغيرة منها دون الكبيرة والكبيرة التي توجب الفدية قدر الدرهم  
والرجل والمرأة في ذلك سواء والخطمي طيب عند ابي حنيفة فلو غسل رأسه  
او لحيته به لزمه دم وقال صاحباه صدقة وعن ابي يوسف دمان وقالت ثلاثة  
يجوز ان يغتسل بالخطمي والسدر كما يجوز بالصابون ونحوه واذا حصل في  
يديه وسخ جاز ازالته ولا يلزمه شيء وقال مالك يلزمه صدقة والزيت والشبرج  
طيب عند ابي حنيفة فالدهان به موجب للدم وقال صاحباه عليه صدقة وقال  
الشافعي واحمد لا يحرم الا في الرأس واللحية وقال مالك في الشبرج لا يدهن  
به الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن الباطن . ومن تطيب  
او ادهن ناسياً لاحرامه او جاهلاً بالتحريم لا كفارة عليه عند الشافعي واحمد  
واوجبها مالك وابو حنيفة ولو لبس قميصاً ناسياً يجب نزع في الحال وينزعه من  
قبل رأسه بالاتفاق الا ما روى عن بعض الشافعية انه يشقه شقاً ولو حلق او  
قلم اظفاره ناسياً او جاهلاً فلا فدية عليه في مذهب الشافعي الا في قول ورجعوه  
وان قتل صيداً ناسياً او جاهلاً لزمته الفدية بالاتفاق ولو جامع ناسياً او جاهلاً  
عليه الكفارة بالاجماع الا في قول للشافعي لا يلزمه ولا يفسد حجه . واذا لبس  
المحرم معتاداً او غطى رأسه بوءاً او لئلاً لزمه دم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف

أكثر اليوم كاليوم وقال محمد بحسابه فإن لبس ربع يوم ففيه ربع دم وثلاثة  
ثلث دم وهكذا وقال الشافعي يجب الدم بنفس اللبس وشرط مالك في كفارة  
الثوب أو الخف أو غيرها الانتفاع بلبسه من دفع حر أو برد بأن يلبسه مدة هي  
مظنة الانتفاع به فلو لبسه في صلاة رباعية فلا فدية إذا لم يطول فيها والا  
فالفدية وإذا وضع القباء ونحوه على كتفيه ولم يدخل يديه في كفيه وجبت عليه  
الفدية عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا فدية عليه لأنه لبس غير معتاد ولو وضع  
على رأسه طستاً أو عدلاً أو اجانة أو زنبيلاً لا شيء عليه عند أبي حنيفة وقال  
مالك لو حمل على رأسه خرجه أو جرابه عليه الفدية وقال أشهب إلا أن يكون  
لعبشه ولو غلف رأسه بطين فالاصح الفدية عند مالك والشافعي ولا بأس أن  
يغطي الرجل أذنيه وقفاه ومن لحيته ما هو أسفل من الذقن بخلاف فمه وذقنه  
وتغطية الوجه موجبة للفدية وقال الشافعي وأحمد يجوز للرجل تغطية وجهه .  
ولو عصب جرحه أو دمله أو راسه لصداع أو غيره أو لف خرقة كبيرة كدرهم  
على ذكره لبول أو مذي أو قطنه وضعها في أذنه ولو أصغر من الدرهم ففيه الفدية  
عند مالك وقال أبو حنيفة أن أخذت قدر ربع العضو ودامت يوماً أو ليلة لزمه  
دم والا فصدقة . ويجب الدم بخلق ربع راسه أو ربع لحيته عند أبي حنيفة  
وفي أقل من ذلك صدقة وفي خلق الشارب حكومة عدل وقال مالك لا يجب  
الدم إلا بخلق كل الرأس وفي رواية عنه إذا خلق ما يحصل به إمالة الأذى وهو  
أكثر من عشر شعرات وجب الدم وقال الشافعي يجب بخلق البعض كما في  
مسح الوضوء وهو أحد قولي أحمد والثاني كابي حنيفة . ويجوز للمحرم حلق  
شعر رأس الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز  
وعليه صدقة ولا يجوز للمحرم أن يخلق شعر المحرم بالاتفاق فإن فعل فعلى المحلق

دم وعلى الخالق نصف صاع . ولو حلق رقبته كرها أو ابطنه أو احدهما أو دمه  
 لزمه دم ولو حلق محاجمه لزمه صدقة عند أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة عليه  
 دم . وإن قص اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد لزمه دم واحد وإن سقى  
 أربعة مجالس فعليه أربعة دماء وقال محمد بن أحمد . ولو وطئ الفرج في الحج أو  
 العمرة عامداً قبل التحلل فسد سكه ووجب المضي في فسده وإيقضه على  
 الفور بالاتفاق ولزمه بدنة عند الشافعي وأحمد وهو ظاهر مذهب مالك وقال  
 أبو حنيفة إن وطئ في القبل أو الدبر ولو ناسياً أو مكرهاً إن كان قبل الوقوف  
 فسد حجه ويمضي فيه ويقضيه وعليه شاة وإن كان بعد الوقوف لم يفسد حجه وعليه  
 بدنة وإن كان الوطئ بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة . وكذا لو جامع في  
 عمرته قبل طواف الأكثر فسدت ولزمه قضاؤها وعليه دم وإن وطئ بعد طواف  
 الأكثر لزمه دم ولم يفسد . وليس عليه أن يفترق عن زوجته في القضا عند  
 أبي حنيفة والشافعي لكنه مستحب وقال مالك وأحمد بوجوبه ويفارقها عند  
 مالك وزفر إذا حرما وعند الشافعي إذا بلغ المكان الذي واقعها فيه . ولو وطئ  
 مراراً لا يلزمه إلا الدم الأول إن اتحد المجلس وإن اختلف فبدنة للأول وشاة  
 للثاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال مالك لا يلزمه بالوطئ الثاني شيء  
 وللشافعي قولان تجب كفارة ثانية قيل بدنة كالأول وقيل شاة والأصح كفارة  
 واحدة وقال محمد يكفيه كفارة واحدة إلا إن يكون كفر الأول وقال أحمد  
 إن كفر الأول وجبت بالثاني بدنة . ولو قبل أو لمس بشهوة أو وطئ فيما دون  
 الفرج لم يفسد حجه ولزمه بدنة وقال أبو حنيفة يلزمه دم لو قبل أو لمس بشهوة  
 وإن لم ينزل وقال مالك فسد حجه وعليه بدنة والقضا ولا شيء لو أنزل بنظر  
 ولو إلى فرج . ولو استثنى فأنزل فعلى أبي حنيفة يجب الدم وله مراجعة زوجه

عند الثلاثة وقال احمد لا يجوز . وليس له ان يعقد النكاح لنفسه او غيره او  
يوكل فيه بالاجماع فان فعل فالعقد باطل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ينعقد  
﴿ فصل ﴾ واذا قتل المحرم صيداً او دل عليه من قتله او اعانه على قتله  
واو بلائاً وجب عليه جزاؤه وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله او في  
اقرب المواضع اليه ثم ان شاء اشترى بها هدياً ان بلغت فذبحه بالحرم وان  
شاء اشترى بها طعاماً تصدق به على كل فقير نصف صاع من براو صاع من  
تمر او شعير لا اقل من ذلك وان شاء صام عن طعام كل فقير يوماً فان فضل  
اقل من نصف صاع تصدق به او صام عنه يوماً كاملاً وهذا مذهب ابي حنيفة  
وقال مالك والشافعي لا شيء على الدال ولعمين حتى لو اشترك جماعة في قتله  
فعليهم جزاء واحد وقال ابو حنيفة ومالك على كل واحد جزاء كامل ولا يزداد  
في السبع والفيل وغيرها على الشاة وقال محمد والشافعي ومالك اذا كان للصيد  
مثل من النعم لزمه مثله ففي النعامة ونحوها بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي  
الظبي والضبع وامثالها شاة وفي الارانب ونحوه عنق وهي الانثى من ولد المعز  
وفي اليربوع جفرة وهو قول اكثر الفقهاء وعن ابي حنيفة انه من الحشرات  
والجفرة انثى المعز ما بلغت اربعة اشهر والحمام ما يجري مجراه يضمن بشاة عند  
الشافعي واحمد وقال مالك الحمامة المكية تضمن بشاة والمجلوبة من الحل الى  
الحرم تضمن بقيمتها وما هو اصغر من الحمام يضمن بقيمته بالاتفاق ويتعدد القتل  
يتعدد الجزاء ولو شوى المحرم بيض صيد او جراد ضمنه ولا شيء عليه باكله بعد  
ضمانه وقال مالك بيض سائر الطيور سوى الاوز والدجاج ميتة فاذا كسره المحرم  
او شواه او امر حلالاً بذلك لا يجوز لاحد اكله وقشره نجس كسائر اجزائه  
وفيه عشر دية لام . ولو ضرب ظيئة ونحوها فالقتل جنيئاً مدياً وجبت قيمته

وان ماتت لام فعليه قيمته. وقال مالك في الجبن كانيض عشر دية لام فإذا  
كان جزء الام عشرة امداد مثلاً ففي جبنها وببيضها مد . والحلال اذا وجد  
صيداً من الحل الى الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه عند الثلاثة وقال ابو  
حنيفة لا يجوز اذا واجب على كل من دخل الحرم وفي يده صيد ان يرسله .  
واذا كان الصيد غير ما كول ولا متولد من ما كول لم يجزه قتله على الحرم وقال  
ابو حنيفة يحرم بالاحرام كل حيوان بري متوحش باصل الحلقه الا الذئب فانه  
يجوز قتله ولا شيء فيه اتفاقاً والحق الشافعي السبع والثمر والفهد به وظاهر لرواية  
عن ابي حنيفة ان السباع كلها صيد الا للذئب والكلب والمشهور عنه ان السبع  
اذا ابتداء بالابداء لا شيء بقتله ولا يجوز قتل الكلاب الا المعقور وقال مالك  
لا بأس بقتل الكلاب الانسية . ولا شيء بقتل الغراب اتفاقاً لا غراب الزرع  
المسمى بالنوحي والعقق ولا بقتل حداة وحية وعقرب وقارة وذباب وبق وناموس  
وفرش وحصرصر . غل لكن يحرم قتل غير المؤذى واختلاف في القنفذ فعن  
ابي يوسف انه نوع من الفأر لا شيء بقتله وعنه انه كالبيربوع فيه الجزا لما فتى  
ابن عمر باباحة اكله وبه قال الشافعي وروى انه من الحيات وبه قال احمد  
وتوقف فيه مالك . ولا شيء في السنور البري وقتل محمد فيه الجزا ولا شيء في  
ابن عرس وقال ابو يوسف فيه الجزاء وفي الضب والسمور والسنجاب والدلق  
والثعلب والارنب الجزاء . ولا شيء بقتل البرغوث والدم والقراد والرتيالا وام  
اربعة واربعين وام حنين والوزع وامثال ذلك وعن مالك في الحرم يقتل قرادة  
يتصدق ثمرة او تمرتين ولا تنزع القرادة من الدابة وقال الشافعي واحمد واكثر  
الفقهاء لا بأس بنزع القراد من البعير . ومن قتل قملة من بدنه او ثوبه او التي  
ثوبه في الشمس لموت او دل عليها او القها عن غيره تصدق بما شاء ويجب في



الكثير نصف صاع والكثير ما فوق الثلاث او العشرة والجراد كالقمل

❖ فصل ❖ ويحرم قطع شجر الحرم بالاتفاق ويضمن بالجزا عند الشافعي  
ففي الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة وقال مالك لا شيء عليه سوى الحرمة  
وقال ابو حنيفة ان قطع ما نبت بنفسه وليس مما ينبت الناس ضمن قيمته ويتصدق  
بها ولو نبت في ملكه ام غيلان فقطعها انسان ضمن قيمتها لما اكها واخرى لحق  
الشرع وان كان مما ينبت الناس لا جزاء عليه ويجوز قطع اليابس من الشجر  
والخشيش وما ذهب بضرب خيمة ونحوها او تلف بمشي . ولا يجوز قطع خشيش  
الحرم لغير العلف والدواء عند الثلاثة فان قطعه لذلك فلا ضمان عليه وقال  
ابو حنيفة لا يجوز الا الادخر وقال ابو يوسف كالشافعي واحمد يجوز رعي خشيش  
الحرم وكل محظور يجب فيه كفارة فعلى القارن كفارتان عند ابي حنيفة . وجزاء  
الصيد يجب ذبحه بالحرم وصدقته الى مساكن الحرم عند الثلاثة وقال مالك  
الدم الواجب الاحرام لا يختص بمكان . والتصدق متعين في اربعة اشيا ذبح  
الحلال صيد الحرم وحلبه وقطع شجر الحرم وحشيشه ولا يجزئه الصوم بخلاف  
المعرم وعند الشافعي وزفر يجوز فيه الصوم ❖ فصل ❖ واذا دخل مكة  
فلا فضل ان يدخلها نهائراً وان يغتسل لدخولها والاولى ان يكون الغسل بذي  
طوى وان يدعو عند رؤية البيت ويرفع يديه في الدعاء وكان مالك لا يرى  
ذلك . وطواف القدوم سنة مؤكدة للآفاقي في الاصح من مذهب ابي حنيفة  
وهو قول الشافعي واحمد وعن ابي حنيفة انه واجب وقال مالك ان تركه  
مطيقاً لزمه دم وشرط لصحته الطهارة وستر العورة عند الثلاثة وقال ابو حنيفة  
ليساً بشرط فمن احدث فيه توضأً وبني وفي رواية للشافعي يستأنف . وتقبيل  
الحجر والسجود عليه سنة وقال مالك السجود عليه بدعة ولا يستلم الركن الثاني

ولا غيره عند أبي حنيفة وقال محمد يقبله مثل الحجر الا - ودوقال مالك يستلمه  
ولا يقبله - ولا يقبل يده بل يضعها على فيه وقال الشافعي يستلمه بيده ويقبلها  
ولا يقبله وقال احمد فيما رواه الحزقي عنه يقبله ولا يستلم الركن العراقي ولا  
الشافعي بالاتفاق - والرمل سنة بالاتفاق وقال ابن الماجشون من المالكية انه  
واجب يلزم بتركه دم وهو المشي بسرعة مع تقارب الخطا وهن الكتفين ويختص  
بالثلاثة الاشواط الاول والمشي بالسكون والوقار بالاربعة الباقية فلو نسيه في  
شوطين مثلاً لا يرمل الا في الشوط الثالث فقط ولو رمل في الكل او تركه في  
الكل لا شيء ولو زحجه الناس وقف حتى يجد فرجة والرمل افضل من القرب  
بالبيت بغير رمل - ومن السنة الاضطباع وهو ان يدخل ثوبه تحت ابطه اليمين  
ويلقيه على عاتقه الايسر فيبقى عضده اليمين مكشوفاً ومحملة من قبيل الطواف الى  
انتهائه وقيل انه من سنة الرمل وعن الشافعي انه يضطبع من حين تجرده للاحرام  
وانكره مالك وقال الاضطباع بدعة - ويشترط للاضطباع والرمل ان يكون  
بعده سعي سواء كان في حج او عمرة فمن اراد تأخير السعي الى طواف الركن  
لا يرمل في طواف القدوم - وطواف الافاضة ركن بالاتفاق فمن تركه لا حج له  
وقال ابو حنيفة الركن اربعة اشواط والثلاثة واجبة تجبر بالدم - ويشترط  
لصحته تقديم الاحرام والا فيكون نفلاً وتقديم الوقوف بعرفة والنية فلو طاف  
هارباً او طالباً لغريم لم يجز وقال الشافعي يشترط نية الطواف ان لم يشمله نسك  
فان شمله بان احرم بالحج قبل دخول مكة او احرم بالعمرة من الحل لا يحتاج  
لنية - ومن شروط صحة الطواف مطلقاً كونه وراء البيت فلو طاف خارج  
المسجد لا يجوز وان تكون الكعبة عن يساره فلو جعلها عن يمينه او استقبلها او  
استدبرها لم يصح طوافه عند الائمة فعليه ان يرجع ولو من بلده وقال ابو حنيفة

عليه ان يعيده ما دام بمكة ولا فعلية دم كما لو ابتدا الطواف بغير الحجر الاسود .  
ويجب ان يكون من وراء الحطيم والشاذروان فلو طاف من الفرجة لم يجز اجماعا  
ولو لم يعده لزم الدم عند ابي حنيفة . واومشي على الشاذروان اجزاه عند الحنفية  
ولم يجزه عند الثلاثة في الاصح . واجمعوا على وجوب ستر العورة فلو انكشف  
فيه ربع عضو لزمه الدم عند ابي حنيفة . والطهارة فيه من الحدث لا كبر  
والاصغر واجبة عند ابي حنيفة شرط عند الثلاثة فمن طافه محدثا ولم يعده في  
ايام النحر لزمه دم كما لو طاف للصدر او اقدم او العمرة جنبا ومن طاف للقدم  
محدثا فعليه صدقه . ولو ترك طواف الركن او اكثره بقي محرمًا ابدًا وان  
رجع الى اهله وان ترك اقله يجبر بالدم عند ابي حنيفة . وان طافه جنبا ولم  
يعده فعليه بدنة فان اعاده في ايام النحر لا شيء عليه وان اعاده بعدها لزمه دم  
بالتاخير وتسقط عنه البدنة عند ابي حنيفة وقالت الثلاثة لاعادة محتمة ولا  
فلاح حمله واختلف في وقت هذا الطواف فقال ابو حنيفة اول وقته طلوع فجر  
يوم النحر فلا يصح قبله ويمتد حتى وقت وجوبه بآخر ايام التشريق فمن اخره الى  
الثالث لزمه دم وقال الشافعي اول وقته من نصف ليلة النحر كالحلق ويمتد وقت  
صحته الى آخر العمر اتفاقا ولا شيء على الحائض والنفساء بالتأخير عن ايام النحر  
ولا تجوز النيابة فيه المعنى عليه عند الحنفية خلافا للامة . والمشي في كل طواف  
واجب عند ابي حنيفة الا لضرورة فلو تركه من غير عذر اعاده والا فعليه دم  
وقال الشافعي سنة وقال مالك واجب في الطواف الواجب سنة في النفل .  
وجاز فيه الكلام والقراءة افضل وكرهها مالك والذكر بالماثور افضل من القراءة  
بالاتفاق . ويجب لكل اسبوع ركعتان عند ابي حنيفة ولا تجبر بالدم ولا تسقط  
عن الزمة بالموت فيجب الايصاء بها والاشهر عن مالك انها واجبة تجبر بالدم .

وقال أحمد والقاضي عبد الوهاب انها سنة وهو الرجم من مذهب الشافعي  
وهجم أصحابه الوجوب وتسقط بالموت . ولا تختص بزمان ولا مكان حتى لو  
صلاها في وطنه بعد رجوعه صم وكره عند أبي حنيفة والشافعي . وادأوها في  
المسجد الحرام افضل بل قيل انها تختص به وتستحب خلف المقام بالاتفاق ثم في  
الكعبة ثم في الحجر ثم ما قرب من البيت ثم بقية المسجد وكرهما مالك في الكعبة  
وظهرها وفي الحجر . ولا تجزى عنها المكتوبة ولا الراتبة وقال الشافعي تجزى .  
ولو طاف طوافين متواليين او اكثر في وقت مباح كره عند أبي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر كئلاثة اسابيع او خمسة اسابيع او  
سبعة وقال الشافعي لا يكره ويكفيه صلاة ركعتين . ولا تكرر الصلاة بعد  
الصبح والعصر عند الشافعي وقال مالك ان تراخى عن الصلاة اعاد الطواف  
فان لم يصل حتى تباعد عن مكة لزمه الدم ان كانتا لطواف واجب وان كانتا  
لفل لا يجب وان لم يتباعد ولم تنقض طهارته صلى الركعتين فقط وان تنقضت  
طهارته عمداً اعاد الطواف وصلى . والا كشار منه الطواف مستحب بالاتفاق  
والطواف افضل من صلاة النافلة وخصه بعضهم بالافاق . والصلاة تضاعف  
بمكة اتفاقاً كل ركعة بمائة الف ركعة وكذا جميع الافعال والله اعلم

❦ فصل ❦ والسعي واجب عند أبي حنيفة يجب بترك كله او اكثره  
دم وقال مالك والشافعي انه ركن في الحج والعمرة وعن أحمد روايتان احدهما  
واجب والاخرى مستحب . واجمعوا على انه سبعة اشواط والذهاب من الصفا  
الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط آخر . والبداة من الصفا واجبة  
على الاصح من مذهب أبي حنيفة وقال مالك والشافعي واحداً شرط وعن  
أبي حنيفة سنة فلا يعتد بالشوط الاول على الاول ويكره على الثاني . والمشى

فيه لمن ليس له عذر واجب عند الحنفية سنة عند الامة الا ان مالكا يقول ان ركب من غير عذر اعاد سعيه ان كان بمكة او قريبا ولا لزمه الدم . والطهارة فيه ليست بشرط اتفاقا وانما الشرط ان يقع بعد طواف معتد به والاولى كونه بعد طواف القدوم للقارن وبعد الافاضة للحاج والاشهر عن مالك وجوب تقديمه عند طواف القدوم الا لحائض او نفسا او مراهق فيؤخرونه الافاضة وان قدموه اجزاهم فان اخره غيرهم للافاضة فالدم لازم خلافا لا شهب . وتجب فيه النية بل تشتط فلو سعى هاربا او طالب غريم او بقصد المسافة لا يعتد به . ولا بد من قطع جميع المسافة من بطن الوادي اجماعا فلو سعى من غير هذا الطريق او لم يصل الى المروة لم يعتد به والموالة فيه سنة عند الجمهور واجبة عند مالك فان جلس في خلاله او وقف خفيفا اجزاء وان طال ابتداء . وجاز فيه الكلام والبيع والشراء والاكل والشرب وغير ذلك . ويسعى بين الميادين الاخضرين سعيا حديثا وكان صلى الله عليه وسلم يرقى على الصفا حتى ينظر البيت ثم يستقبل القبلة ويرفع يديه فيحمد الله ويدعو بما شاء ويكبر ويهلل ثم ينزل يمشي حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي هرولا حتى ترى ركبتاه من شدة السعي وداربه ازاره فاذا صعد مشى على هينته الى المروة فيفعل عليها كما فعل على الصفا . ويلبى الحاج في السعي عند الحنفية لا المعتمر . وزدب الاضطباع في السعي عند الشافعية وكره عند غيرهم وهذا كله للرجال واما المرأة فلا ترقى على الصفا والمروة الا اذا خلا المحل من الاجانب ولا تهرولا ولا تجهر بذكر ولا غيره

❖ فصل ❖ واتفقوا على ان الوقوف بعرفة اعظم اركان الحج ومن فاته الوقوف فاته الحج ووقته من زوال شمس التاسع من ذي الحجة الى قبيل طلوع فجر يوم النحر وعن احمد يدخل وقت الوقوف من فجر يوم عرفة وهو مخالف

لجميع الروايات . وصح حج مجناز فيه وهارب وطالب غريم وجاهل بكونه عرفة  
 وجنب وحائض ومجنون ومنمى عليه وسكران اذا اشترط عند ابي حنيفة الكينونة  
 فيه ولو لمظة وقال مالك يشترط لصحة الوقوف ان يكون عالماً بانها عرفات  
 او ينو المحذور بعرفة واشترط عند الشافعي ان يكون الواقف لاسقاط الفرض  
 اهلاً للعبادة لا منمى عليه ولا سكران ولا يشترط علمه بانها عرفات فحج  
 المجنون كالصبي يقع نفلاً وكذا المنمى عليه . ومد الوقوف الى الغروب واجب  
 عند ابي حنيفة لمن وقف نهائراً يلزم تركه دم حتى لو ندبه بغيره قبل الغروب  
 حتى خرج عن حدود عرفة لزم الدم وللشافعي قولان احدهما كابي حنيفة والثاني  
 انه مستحب وهو مذهب احمد وقال مالك الوقوف جزءاً من الليل فرض وجزءاً  
 من النهار واجب فمن وقف في النهار فقط لم يصح وقوفه وان اقتصر على الليل  
 كفاه وعليه دم وهو الاصح من مذهب ابي حنيفة والركوب والمشي في الوقوف  
 سواء عند ابي حنيفة وهو الراجح من قولي الشافعي وقال مالك واحمد الركوب  
 افضل وهو قول قديم للشافعي . وعرفة كلها موقف الا عرنة فليست من عرفات  
 باتفاق العلماء الا في قول لمالك . ونمرة من عرفات عند الحنفية وقالت الثلاثة  
 ليست من عرفات والتحقيق ان مسجد نمرة مبني على حدود عرنة وعرفات فمن  
 اقتصر على الوقوف فيه لم يصح والا فضل ان يقف عند جبل الرحمة قرب الصخرات  
 الكبار السود . ومن السنة ان ينزل بنمرة قبل التوجه الى الموقف عند الثلاثة  
 وقال ابو حنيفة ليس بسنة وانما كان نزوله صلى الله عليه وسلم بنمرة لا عن  
 قصد . والسنة الخروج من مكة يوم الثامن الى منى فيبات فيها الى الصباح  
 واختلف في وقت الخروج ف قيل بعد طلوع الفجر وقيل بعد الزوال وهو احد  
 قولي الشافعي وقيل بعد طلوع الشمس وهو الاصح من مذهب ابي حنيفة والا فضل

عند الشافعي ان يكون وقت الضحى والراجع عند المالكية ان يخرج بفدر ما يدرك بها الظهر في آخر وقتها المختار وقل الجزولي يخرج قبل الزوال بمقدار ما يصل منى بعد الزوال . والاتفاق على ان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى ولا فرق عند ابي حنيفة بين يوم الجمعة وغيره وقالت الثلاثة ان كان يوم جمعه فلا يخرج قبل فجره او بعد صلاة الجمعة فلو خرج الى عرفات راساً كره له ذلك بالاتفاق ولا دم عليه الا عند ابن العربي المالكي واذا بات بمنى فيخرج منها يوم التاسع بعد شروق الشمس على جبل ثبير بالاجماع فلو ذهب قبل الشمس او قبل الفجر او قبيل الزوال لا شيء عليه سوى الاساءة . ومن السنة ان يغتسل بعد الزوال ويأتي مسجد نمرة ان لم ينزل به فيصلي الظهر والعصر باذان واحد واقامتين عند ابي حنيفة وقالت الثلاثة بذانين ولا يجمع عند ابي حنيفة ومالك الا في عرفة والمزدلفة وسبب هذا الجمع السفر عند الشافعي واحمد والنسك عند ابي حنيفة ومالك فيسن في حق المكي وغيره . واشترط ابو حنيفة لصحة هذا الجمع حضور السلطان او نائبه والاحرام في الصلاتين فلو صلاهما وحده او صلى احدهما وحده او بجماعة بدون السلطان او صلى الظهر مع السلطان بغير احرام ثم احرم وصلى معه العصر لا يجوز . وقال صاحبه لا يشترط الجماعة فيهما ولا في واحدة منهما ولا وجود السلطان وانما يشترط الاحرام في العصر وحدها وبه قالت الثلاثة ولا تصح الجمعة في عرفات ومنى ومزدلفة عند كافة الفقهاء وقال ابو يوسف تصح بعرفات ثم ان كان الامام مسافراً قصر قولاً واحداً واتم المقيمون وان كان مقيماً يتمون جميعاً وهو اعدل الاقوال وقيل يقصر هنا وفي المزدلفة ومن السنة ان يخطب الامام قبل الصلاة خطبتين كالجمعة فاذا فرغ اقام فصلي بهم الظهر ثم اقام فصلي بهم العصر ولم يصل

بينهما آفة فان فصل بينهما كره واعاد الاذان للمصرو قال محمد لا يعد الاذان  
وقال مالك يؤذن للظهر ويؤذن للمصر وبه قال الشافعي واحمد واختلف فقيل  
يؤذن اذا مضى صدر الخطبة او معظمها وقال الشافعي ياخذ بالاذان في الخطبة  
الثانية فيكون فراغ الامام من الخطبة مع تمام فراغ المؤذن فوصل الاقامة  
بالاذان وقال مالك يؤذن ويصلي قبل الخطبة . والفقهاء على ان القراءة في هذه  
الصلاة سرية . والخطب المسنونة في الحج ثلاثة اولها يوم الزينة وهو  
السابع من ذي الحجة وهي خطبة واحدة من غير جالس بعد صلاة الظهر في  
المسجد الحرام . ويستحب للافاعي حضورها ثانيها يوم عرفة بعد الزوال كالجمعة  
وقال مالك كالعيد ثالثها يبنى يوم القر وهو ثاني يوم النحر بعد صلاة الصبح  
وهي خطبة واحدة نخطبة يوم الزينة وقل زفر يخطب في ثلاثة ايام متوالية  
اولها يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة قال الشافعي يخطب اربع خطب يوم  
الزينة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول وهو الثاني عشر من ذي الحجة  
❖ فصل ❖ والافاضة مع الامام بعد الغروب الى مزدلفة سنة مع  
واجب والمبيت بمزدلفة سنة عند ابي حنيفة والوقوف بعد الفجر واجب فمن  
تركه لغير عذر لزمه دم وقال مالك النزول بها واجب والمراد به حط الرحال  
قبل الفجر فلو تركه من غير عذر لزمه الدم . واما المبيت والوقوف فمستحبان  
وقال الشافعي الوقوف بعد الفجر سنة والمبيت بها واجب وقيل سنة وعليه المتون  
وقال الامام الليث انه ركن يفسد حجه بتركه ويدخل وقته عند الشافعي بعد  
النصف الثاني من ليلة العيد وعند ابي حنيفة من طلوع فجر النحر الى طلوع  
الفجر فمن وقف قبل الفجر لغير عذر او بعد الشمس لا يعتد به ومزدلفة كلها  
موقف الا بطن محسر والوقوف عند جبل قزح سنة اجماعا والى الاسفار مستحب



بالاتفاق ويستحب الغسل لها ولا فضل ان يدخلها ماشياً ويصلي العشاء من جمع  
تخير باذان واحد واقامة واحدة عند ابي حنيفة والتطوع بينهما مكروه فلو  
تطوع او اشتغل بمعمل آخر اعاد الاقامة وقال زفر باذان واقامتين كما في عرفات  
واختاره الطحاوي وبه قالت الثلاثة وعنه باذانين ولم تجز المغرب في عرفات  
ولا في الطريق عند ابي حنيفة ومحمد فمن فعل وجبت عليه الاعادة ما لم يطلع  
الفجر فان لم يعد حتى طلع الفجر سقطت عنه الاعادة واساء وقال ابو يوسف  
يجزيه ذلك مع الاساءة ولا اعادة عليه وهو مذهب الشافعي واحمد وقال مالك  
في المشهور من نفر من عرفة مع الامام يجمع معه بالمزدلفة ومن وقف معه ولم  
ينفر اعذر يجمع في اي محل شاء ومن تأخر عنه اختياراً لا يجمع الا في المزدلفة  
ولو صلى كل صلاة لوقتها جاز ومن لم يقف مع الامام لا يجوز جمعه مطلقاً بل  
يصلي كل صلاة في وقتها \* فصل \* واذا اسفر نفر الى منى قبل  
طالع الشمس فاذا بلغ وادي محسر اسرع ان كان ماشياً وحرك دابته ان كان  
راكباً قدر رمية حجر فاذا دخل منى ابتداءً برمي جمرة العقبة وهو راكب وهذا  
الرمي واجب بالاتفاق يلزم بتركه دم وعن مالك انه ركن يفسد حجه بتركه  
ويدخل وقت هذا الرمي عند ابي حنيفة ومالك بطلوع فجر يوم النحر وعند  
الشافعي واحمد بعد نصف ليلة النحر وعند ابي حنيفة ينتهي بطلوع فجر اليوم  
الثاني فلو اخره بعده لزمه دم خلافاً لابي يوسف ومحمد وقال مالك واحمد  
ينتهي بغروب شمس النحر ويكون بعده قضاء عند مالك . واختلف عنه في  
وجوب الدم وسقوطه والراجع الوجوب وقال الشافعي يجوز الى آخر ايام  
التشریق الثلاثة مع الكراهة ولا دم عليه واذا غربت شمس اليوم الرابع  
لا يصح الرمي اصلاً ووجب الدم اتفاقاً . واجمعوا على ان وقته المسنون بعد

طلوع الشمس الى قبيل زوالها ومن السنة التقاط حصيات هذا الرمي من  
 المزدلفة اتفاقاً . واختلف في الباقي ف قيل من الطريق وقيل من وادي محسر  
 وهو الراجح عند الشافعية وقيل السنة التقاط الجمار كلها من المزدلفة وان تكون  
 قدر حبة الفول المصري ويكره التقاطها من عند الجمرة اتفاقاً . ويكره اخذها  
 من مال الغير وان يكسر حجراً كبيراً سبعين حجراً او سبعة احجار وان يرمي  
 بمنجسة ويندب غسلها ان شك في طهارتها ولا يجوز الرمي بغير الحجارة عند  
 الثلاثة ويدخل فيه عند الشافعي الذهب قبل تصفيته والياقوت والبلور وغير  
 ذلك مما يسمى حجراً الا الاثمد والزرنج والكلس والابن والحذف والملح وما ينطبع  
 كالحديد والرصاص ونحوها مما لا يسمى حجراً وقال ابو حنيفة يجوز بكل ما كان  
 من جنس الارض مما لا ينطبع ولا يترمد كالحجر والطين اليابس والمفرة والنورة  
 والكحل والزرنج والملح الجلي والاحجار النفيسة كالعقيق والياقوت والبلخش  
 والرمل والتراب لكن القبضه منهما تقوم مقام حصاة واحدة كما لو رمى الكل  
 رمية واحدة قامت مقام حصاة واحدة ولا يجزي لاطين عند مالك ولا المعادن  
 كالحديد والرصاص ويجزي الزلط والرخام ولا يجزي اللؤلؤ بالاتفاق ولا البعر  
 ولا الحشب والسنة ان يرمي من بطن الوادي يكبر مع كل حصاة فيكون  
 بين الرام والجرمة نحو خمسة اذرع ولا يكفي الوضع اتفاقاً . ولا يجزي الطرح  
 عند الائمة وقال ابو حنيفة يجزي مع الكراهة كما يجزي الرمي من غير بطن  
 الوادي ويشترط ان يكون الرمي باليد الا من عذر وان يقصد المرمى واصابته  
 يقيناً او قريباً منه ولو لم يرم اصلاً او ترك اكثر السبع لزمه دم ويترك الاقل  
 لكل حصاة صدقة كما في الفطرة ويقطع التلبية باول حصاة عند الثلاثة وقال  
 مالك يقطعها بعد الزوال من يوم عرفة ❀ فصل ❀ المطلوب في يوم

النحر اربعة اشياء الرمي ولذبح والحاق والطواف وهذا الترتيب واجب منداحمد  
 مستحب عند الشافعي وقل ابو حنيفة الترتيب بين الرمي ولذبح والحاق واجب  
 يجب دم بتركه واما الطواف فلا يجب ترتيبه على شيء وقل مالك لو طاف  
 للافاضة قبل الرمي او حلق قبله لزمه دم بخلاف تاخير الذبح عن الرمي او  
 تاخير الحلق عن الذبح فانه مندوب ولذبح الواجب هنا دم التمتع والقران  
 والمهدي المساق واما ذبح المفرد فانه مستحب . واما الحلق فواجب بالاتفاق  
 وعن الشافعي انه ركن والتقصير كالحلق وهو افضل للنساء والحلق افضل للرجال  
 وبالحلق في الحج والعمرة صار حلالاً بياح له كل شيء من محظورات الاحرام  
 الا الجماع ودواعيه للعاج فالرمي غير محال عند الحنفية وقال مالك اذا رمى جمره  
 العقبة حل له ما كان ممنوعاً عنه الا النساء والصيد وانطاب في قول ولرجح انه  
 مكروه والمعتد عند الشافعية انه يحل بفعل اثنين من ثلاثة الرمي والحاق  
 والطواف المتبوع بالسعي . واتفقوا على ان حلق جميع الراس افضل . واختلفوا  
 في اقل الواجب فقال ابو حنيفة ربع الراس وقال مالك كله او اكثره وقال  
 الشافعي يحزى ثلاث شعرات . ويبدأ الحاق بالشق الايمن اتفاقاً على الاصح  
 والمشهور عن ابي حنيفة بالشق الايسر ومن لا شعر براسه يستحب امرار الموي  
 عليه اتفاقاً وعن ابي حنيفة انه يجب وعنه انه لا يستحب ولا يجب . ومن  
 براسه فروح ان امكن اجراء الموي عليه يجب والا سقط عنه . واما من لم  
 يجد آلة او حالقاً بقي محرماً ابداً . ومن كان شعره ملبداً او مضافاً لا يعزى به  
 الا الحلق . ويستحب بعد الحلق او التقصير اخذ الشارب وقص الاظافر  
 ودفنهما ثم الافضل ان يطوف للركن في يومه ذلك وبهذا الطواف حل له كل  
 شيء اجمالاً \* فصل \* واما رمي الجمار الثلاث في ايام التشريق

بعد لزوال كل جمرة بسبع حصيات فمن واجبات الحج بالاجماع ويكبر مع كل حصاة ويرفع صوته بها ويقدم صلاة الظهر على الرمي ووقت هذا الرمي في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله على المشهور من قول الجمهور . والوقت المسنون فيهما من الزوال الى الغروب ومن الغروب الى الطلوع وقت مكروه وما بعد فجر الرابع وقت لرمي الرابع اداءه واغيره قضاءه عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد يكون اداءه الى غروب الشمس ولو رمى جمرة من الثلاثة او جمرتين رمي المتروكة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يكره له تحريماً وقال الشافعي لا يجزيه ما لم يرم الكل على الترتيب وبه قال مالك ومحمد ايضاً . وبدأ بالجمرة الكبرى التي تلي مسجد الحيف ثم بالوسطى ثم بالعقبة فلو عكس اعاد عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لاشيء عليه اذ الترتيب سنة وقال الشافعي واحمد انه شرط وعن محمد انه متعين كقول مالك ومن السنة ان يقف بعد رمي الاولى فيطيل القيام قدر اسراع قراءة سورة البقرة او قدر عشرين آية يكبر ويهلل ويتضرع ويدعو ويرفع يديه الى السماء وهو المروي عن ابي يوسف وبه قال الجمهور انغير وظاهر الرواية انه يرفع يديه حذو منكبيه وبطونهما نحو القبلة وانكر مالك رفع اليدين في المشاعر وقال في الاستسقاء ان كان ولا بد من الرفع فليجعل ظهورهما الى السماء وبطونهما الى الارض ثم يقف بعد رمي الثانية مثل الاولى ثم يرمي جمرة العقبة ولا يقف عندها . ولا خلاف انه صلى الله عليه وسلم رماها راكباً واختلف في غيرها فقال ابو حنيفة ومحمد الركوب في الكل افضل وقال مالك المشي في الكل افضل واختار الجمهور قول ابي يوسف ووفق بعضهم بين الروايات فقال يرمي العقبة يوم النحر ويوم النفر راكباً وبقي الايام يرمي الكل ماشياً .

عجز عن الرمي لا غناء او صغر او مرض جاز لغيره ان يرمي عنه ولا دم عليه  
 عند ابي حنيفة وقال مالك يازم الدم والمبيت بمنى ليالي الرمي سنة عند ابي حنيفة  
 واجب عند الثلاثة والواجب معظم الليل ولو تركه او ترك ليلة واحدة لزمه دم  
 عند مالك وقال الشافعي يجب مد في ترك ليلة ومدان في ليلتين ودم في  
 الثلاثة فان عجز عنه صام عن كل ليلة يوماً ويستثنى من ذلك الرعاة  
 واهل السقاية ويكره تقديم متاعه الى مكة واقامته بمنى كما يكره ذهابه  
 الى عرفة ومتاعه بمكة \* فصل \* والايام المعدودات ايام التشريق  
 بالاتفاق والمعلومات ثلاثة عند ابي حنيفة ومالك لكن قال ابو حنيفة يوم  
 عرفة والنحر والاول من ايام التشريق وقال مالك يوم النحر ويومان بعده  
 وقال الشافعي واحد عشر ذي الحجة وعليه اكثر الفقهاء

\* فصل \* ونزول المحصب سنة عند ابي حنيفة مستحب عند مالك  
 وقال الشافعي ليس بسنة فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله واستظهر بعض الحنفية  
 انه سنة لا مراة . الحج وذكروا بعضهم انه يقف على راحلته ساعة ويدعو

\* فصل \* وطواف الصدر واجب بالاجماع و يسمى طواف الواجب  
 وطواف الوداع وهو واجب مستقل بنفسه عند الشافعي فيجب على كل من  
 فارق مكة حاجاً او غير حاج والمشهور عند كافة الفقهاء انه من واجبات الحج  
 فلا يجب على مكى ومن في حكمه ولا على المعتمر ولا على المحصر والمجنون  
 وفات الحج وقال مالك يستحب لمن اراد الخروج الى موضع بعيد كالمواقيت  
 سواء كان من نيته العود ام لا خرج الحاجة ام لا ذكرًا كان او انثى حرًا او  
 عبدًا كبيرًا او صغيرًا ولو غير مميز فيفعله عنه وليه ولا دم بتركه على الاشهر  
 من مذهب مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذا سافر الآفاق ولم يطفه فعليه

ان يرجع فيطوفه ما لم يتجاوز المية فان جاوزه فعليه الدم وان شاء رجع  
محزماً بمروة فيطوف لها ثم يطوف للصدر ولا شيء عليه بهذا التخيير ويجب للدم  
بترك اكثره مثل كله ولو ترك اقله لزمه اكل شوط صدقة كالفطرة و يسقط عن  
الحائض والنفساء اجماعاً . و يستحب ايقاعه عند ارادة السفر و يستحب التزام  
الملتزم والتضلع من ماء زمزم و ينوي به الري من العطش الا كبر يوم القيامة  
وصلى الله على سيدنا \* محمد \* المظلل بالغمامة

\* خاتمة \* من تمام الفائدة وكل العئدة زيارة لمصطفى صلى الله  
عليه وسلم اذ هي من افضل القربات واجل الطاعات وقل بعضهم زيارته  
صلى الله عليه وسلم واجبة على المستطيع لخبر من وجد سعة ولم يزرنى فقد  
جفاني ورواه ابن عدي بلفظ من حج البيت ولم يزرنى فقد جفاني وكره مالك  
وجماعة ان يقال زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولكن بقل سلماء على النبي  
صلى الله عليه وسلم والاولى تجريد النية لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم لان  
في ذلك تعظيم قدره واجلاله وفي حديث اخرجه الدارقطني من جاءني زائراً  
لا تعمله حاجة الا زيارتي كان حقاً على ان اكون شفيعاً له يوم القيامة وكره  
ذلك بعض الخابلة وقال الاول ان ينوي زيارة مسجده عليه الصلاة والسلام  
لحديث لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا  
والمسجد الاقصى و يردده الاحاديث الدالة على درجة الوجوب والاولى ان ينوي  
زيارة القبر الاقدس مع زيارة المسجد الانفس وقد ورد ان الصلاة في بيت  
المقدس تعدل خمسمائة صلاة والصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم تعدل  
الف صلاة والصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة الف صلاة والمراد بيت  
المقدس المسجد الاقصى وبمسجده صلى الله عليه وسلم ما كان في زمنه والصحيح

خلافه لحديث لو مد مسجدي هذا الى صنعاء الين لكان مسجدي وذهب  
الطحاوي الى اختصاص المضاعفة بالفرائض وعليه فالنوافل في البيت افضل  
وذهب قوم الى ان النوافل كذلك والمراد بالمسجد الحرام جميع الحرم كما هو  
مذهب ابي حنيفة والثوري واحمد وابن حبيب من اصحاب مالك وحكاه  
السايجي عن الشافعي والمعتد ان الصوم والذكر والصدقة وسائر القرب تضاعف  
كالصلاة ومكة افضل من المدينة ولم يرضه مالك وكره ابو حنيفة المجاورة  
بمكة ولا تكره بالمدينة اتفاقاً . وفي الحديث غبار المدينة شفاء من الجذام وقد  
افتي مالك فمين قال تربة المدينة رديئة بضربه ثلاثين سوطاً وامر بحبسه  
وقال ما احوجه الى ضرب عنقه ونقل الشيخ عبد الغني النابلسي للمدينة مائة  
اسم من كتبها او حملها معه كانت شفة من السخونة وقد افردت فضائلها  
بالتأليف . واجمعوا على ان التربة التي ضمت اعظمه صلى الله عليه وسلم افضل  
بقعة في الارض والسماء واختلفوا في حرمتها والراجع انه لا جزاء في صيده ولا  
شجره فاذا توجهت الى زيارة الحبيب فاكثر من الصلاة والسلام عليه مدة الطريق  
وكما ازدادت دنواً ازداد غراماً وحنواً فاذا وقع بصرك على حيطانها ترجل ان  
استطعت والا فامش عند دخولك اياها متخشعاً معظماً لحرمتها . ويستحب  
الاغتسال والاولى ان يكون من بئر الحرة التي في طريق الداخل من مكة  
فان فاتك الغسل قبل الدخول فبعده او توضأ والبس انظف ثيابك وتطيب  
وادخل المسجد واقصد الروضة الشريفة فصل بها التحية والروضة ما بين القبر  
والمنبر سميت بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين قبري ومنبري روضة من  
رياض الجنة ومنبري على حوضي قال الحنفية من قال ارى المنبر والقبر ولا  
ارى الروضة فقد كفر ثم انهض الى القبر المكرم فاستقبله واستدير القبلة مستحضراً

جلالة هذا الموقف ملاحظاً نظره السعيد اليك وسماعه كلامك ورده سلامك  
وتأمينه على دعائك وقل السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا حبيب الله  
السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الامة جزاك الله افضل ما جازى  
نبياً عن قومه ورسولاً عن امته اشهد انك رسول الله حقاً وانك بلغت الرسالة  
ونصحت الامة واوضحت الحجة وجاهدت في الله حق جهاده واقمت الدين  
وعبدت الله حتى اتاك اليقين صلى الله وسلم عليك وعلى اشرف مكان تشرف  
بجلول جسمك الكريم فيه ثم قل ياسيدي يا رسول الله نحن وفدك ووار حرمك  
قد جئناك من بلاد شامعة وامكنة بعيدة لنفوز بشفاعتك ان الخطايا اثقلت  
ظهورنا وانت الشافع المشفع فشفع لنا عند ربك ان يميتهنا على سنتك ويحسبنا  
في زمرك اللهم شفعه فينا بجاهه عندك اللهم كما بلغتنا في الدنيا زيارته فلا  
تحرمننا في الآخرة رؤيته وارزقنا مرافقته برحمتك يا رحيم الرحمن وزد ماشئت  
او اقتصر ماشئت ثم بلغه سلام عن اوصالك وادع بما يعجبك ثم تقدم حتى تحاذي  
وجه الصديق فقل السلام عليك يا خليفة رسول الله وثانيه في الغار جزاك الله  
عن امة محمد خيراً واذا كرم ماشئت من فضائله ثم قل سل الله لنا دوام حبك  
وقبول زيارتنا واعمالنا ثم قف قبالة وجه عمر بن الخطاب فسلم عليه كذلك  
وبلغه ايضاً سلام من اوصالك ثم قف بين ابي بكر وعمر وقل السلام عليكما  
يا جميعي رسول الله وصاحبيه والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزاك الله احسن  
الجزاء ثم ادع لنفسك واحبابك بما ياربك الله تعالى ثم قف قبالة وجه النبي  
صلى الله عليه وسلم وسلم كالاول وقل اللهم هذا مهبط وحيك ومحل انعامك  
فاجعلنا من خير وفدك فانك قلت وقولك الحق ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك  
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد جئنا سامعين



قولك طائعين امرك مستغفرين لذنوبنا متشفعين بنبيك اليك فاغفر لنا وارحمنا  
 انك انت الغفور الرحيم اللهم ان العرب الكرام اذا مات فيهم سيد اعتقوا على  
 قبره وان هذا سيد العالمين وانت اكرم الاكرمين اعتقني على قبره بجاهه يا ارحم  
 الراحمين وادع بما شئت . والوقوف الاول للسلام والثاني للدعاء وبعضهم يرى  
 ان الاول يقف مستقبلاً الوجه الاكرم والثاني يقف عند راسه الشريف ثم  
 يستقبل القبلة ويدعو وبعضهم لم ير هذا العود . وقال مالك في المبسوطة  
 لا ارى ان يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم لكن يسلم ويمضي ويستثنى  
 من ذلك من جاء من سفر او ارادة . قلنا كثرة السلام على المحبوب محبوب  
 واكثر من النظر الى الحجرة الشريفة فانه عبادة واغتتم الاعتكاف والصلاة  
 والدعاء عند اسطوانة عائشة وابي لبابة والحناينة والمآثر الشريفة والمشاهد اللطيفة  
 كمشهد العباس والازواج الطاهرات في البقيع وسيدنا حمزة في احد وان تيسر  
 لك الصعود وكل من شجره ولو من عضاه فقد ورد احد على باب الجنة فمن  
 اكل من بطنه حرم الله بطنه على النار . ويستحب ان تاتي مسجد قبا وانور  
 زيارته والصلاة فيه وتبرك بالآبار وغيرها من الآثار . واذا زرت القبور في  
 البقيع او غيره فقل السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون  
 انس الله وحشتكم ورحم غربتكم نسأل الله لنا ولكم العافية انتم لنا فرط ونحن  
 لكم تبع اللهم اغفر لاهل البقيع اهل هذه المقبرة ثم اقرأ الفاتحة وما تيسر  
 من القرآن واهد لها لليت اولاموات المسلمين وقد ورد من دخل المقابر فقرأ يس  
 خفف عنهم يومئذ واعطى حسنات بعدتهم ومن قرأ آية الكرسي ادخل الله في  
 كل قبر نوراً ورفع للقاريء درجة وادع لليت وغيره . واختلف فيمن يبدأ  
 بالزيارة فقل بافضل القوم وقيل باول من يلقاه وعليه فيبدأ بزيارة العباس

عم رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقيع لانه اول من بقي الحارج من  
البلد ويختم بقبر صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جماهير العلماء  
وقيل يبدأ بعثمان بن عفان لانه افضل من هناك وقيل بابراهيم ابن سيد  
المرسلين وقيل غير ذلك \* وهذا آخر ما اردناه \* والحمد لله ظاهرًا وباطنًا  
على ما اولاه \*



وقد قرظه بعض الافاضل السيد محمد الحفاجي احد تلامذة الاستاذ المؤلف فقال

✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽

حمدًا لمن شيد قواعد الاسلام بانوار هدايته واحسانه . وشكرًا لمن أيد من  
اصطفاه لتحرير الاحكام باسرار عنايته وتبليانه . وصلاة وسلامًا على سيدنا  
✽ محمد ✽ الذي اثار القلوب بلوامع حكمه . وبرز حقائق كنوز العلوم بجوامع  
كلمه . وعلى آله واصحابه . والتابعين لهم في التأديب بأدابه . ( اما بعد ) فان  
ابهى ما تمنع به مواهب التوحيد والايقان . وازهى ما نفتح به مذاهب الفقه على  
اكمل اتقان . كتاب المربع . في المذاهب الاربع . الذي سطعت في سماء  
التحقيق انواره . وزهت في رياض العرفان ازهاره . قد تحلت بجواهر عقده  
اجياد المؤلفات . وتأرجت برياه ارجاء المصنفات . كيف لا ومؤلفه بهجة  
العارفين . وقدوة العلماء العاملين . الجامع بين علمي الشريعة والحقيقة . العارف

باسرار كل دقيقة ودقيقه . الساقى محبيه من رحيق التحقيق شراباً غير آس  
سيدي وملاذي السيد محمد القاوحي ابو الحسن ولكمال سر اخلاصه الباهر  
وجمال اختصاصه باسنى المفاخر . فاح من اكمام الغيوب . في رياض القهوم  
والقلوب . نثر نفع هذا الكتاب . ولاح بدر طبعه المستطاب . فانشدت مؤرخاً  
لتمامه . مستمداً من كمال انتظامه .

تجلت شمس النفع من خير مطلع *	بتحقيق جمع في المذاهب ارفع
واسنى معاني العلم اهدته للنهى *	مباني معال شيدت بالمربع
وروضة تحرير المسائل اينعت *	بابهج تأليف بدر مرصع
فاعظم به من مفرد جمع العلا *	واودع في التوحيد حق التشريع
واوضح فهم المشكلات بيانه *	وزحزح عن وجه الهدى كل برقع
وزين جيد الكتب عقد نظامه *	وحلا حلاه كل فم ومسمع
كتاب حوى مع لطفه كل مذهب *	فنافس به واستغن عن كل مجمع
مؤلفه بحر الندى علم الهدى *	غزير بحار العلم اكمل مرجع
اليه ننتى كل المحاسن والبا *	ومطلع شمس النفع في كل موضع
وتأليفه بالفيض جاء محرراً *	بعلم لدني خلا عن تصنع
ومذ تم طبعاً قلت فيه مؤرخاً *	حوى جوهر التدقيق كنز المربع

١٣٠٣

سنة



﴿ سفينة النجاة ﴾ في معرفة الله واحكام الصلاة \*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فرض معرفته على العباد \* وفقه في دينه من اراد به السعادة  
والارشاد \* والصلاة والسلام على سيدنا ﴿ محمد ﴾ وعلى اله واصحابه الى يوم  
المعاد \* ( وبعد ) فيقول راجي فيض مولاه الوفي \* محمد بن خليل القاوجي  
الحنفي \* آتسه الله في حلول رقبته \* واكرمه واحبابه بشهود انوار قدسه \* هذه  
( سفينة النجاة \* ) في معرفة الله واحكام الصلاة سألتها بعض الاصحاب \*  
سلك الله بنا وبه طرق الصواب \* ارجو من الله قبولها - والى اعلى الدرجات  
وصولها \* انه مولى كل شيء وموليه \* وحافظ كل شيء ومعليه \* اعلم ايها  
الاخ الرحيم \* وفقني الله واياك بالهداية الى صراط مستقيم \* انه يجب على كل  
مكلف ان يعرف ما يجب لذات الله تعالى وما يستحيل وما يجوز \* وكذا الملائكة  
الكرام \* والرسل عليهم الصلاة والسلام \* وحقيقة المعرفة عقد القلب الموافق  
للواقع بدليل كالجزم بان الله موجود بدليل وجوذه هذه المخلوقات \* فان اعتقد  
ان الله موجود ولم يعرف الدليل ففي ايمانه خلاف \* فما يجب لله تعالى ( الوجود )  
اي بان تعتقد بان ذات الله محققه ثابتة الوجود بحيث لو كشف عنا الحجاب  
لأيناهما ويستحيل عليه تعالى ضد ذلك وهو العدم والدليل على ذلك حدوث  
العالم وكل حادث لا بد له من محدث موجود اخبرتنا الانبياء ان اسمه ﴿ الله ﴾  
ويجب له تعالى ( القدم ) اي بان تعتقد بان الله لا ابتداء لوجوده ويستحيل عليه  
تعالى الحدوث لانه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ولو كان حادثاً لافتقر الى

محدث لان كل حادث لا بد له من محدث فيؤدي ذلك الى عدم الالوهية لان الله يتوقف وجوده على وجود آلهة قبله لا نهاية لها ووجود ما لا نهاية له محال والمتوقف على المحال محال فالحدوث عليه تعالى محال واذا استحال حدوثه وجب قدمه ويجب له تعالى ( البقاء ) اي بان تعتقد بان الله لا آخر لوجوده ويستحيل عليه حصول الفناء والدليل على ذلك انه لو لم يجب له البقاء لامكن ان يلحقه العدم ولو امكن ان يلحقه العدم لا تنفى عنه القدم فيلزم ان يكون من جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم وكل ممكن حادث والحدوث على الله محال ويجب له تعالى ( المخالفة للحوادث في ذاته وصفاته وافعاله ) اي بان تعتقد بان ذاته لا تشبه الذوات ولا صفاته تشبه الصفات ولا افعاله تشبه الافعال ويستحيل عليه المماثلة للحوادث بان تكون ذاته كالذوات تأخذ مقداراً من الفراغ او تنصف بالاعراض كالبياض او تكون في جهة كالفوق والتحت واليمين والشمال والخلف والامام او تكون لها جهة كالاعلى والاسفل او تحل بمكان او تقيد بزمان او تنصف بالصغر والكبر او التوسط او النور او الظلمة او تنصف باوصاف الحوادث كقدرة حادثة وعلم حادث او تنصف بالاعراض بالافعال كايجاد زيد مثلاً والاحكام كايجاب الصلاة فهذا كله يستحيل عليه تعالى والدليل على ذلك انه لو شابه شيئاً منها ولو من بعض الوجوه لكان حادثاً مثلاً والحدوث عليه تعالى محال ويجب له تعالى ( قيامه بنفسه ) اي بان تعتقد بان ذاته تعالى لا تحتاج الى محل تقوم به لانها ذات لا صفة وقيام الذات بالذات محال ولا تحتاج الى موجد يوجد لها ويستحيل عليه تعالى ضد ذلك. وهو ان يكون سبحانه صفة تقوم بذات او يحتاج الى فاعل يوجد له والدليل على ذلك انه تعالى لو احتاج الى شيء لكان حادثاً والحدوث عليه محال ويجب له

تعالى (الوحدانية) في ذاته وصفاته وافعاله اي بان الله فرد في ذاته فلا نظير له ولا شبيه ولا مثيل ولا ثاني له في صفاته فليس له علمان مثلاً ولا قدرتان وليس لاحد صفة كصفاته ولا ثاني له في افعاله ويستحيل عليه تعالى ضد ذلك وهو كونه مركباً في ذاته اوله نظير او شبيه او مثيل اوله قدرتان مثلاً او لاحد قدرة مثل قدرته مثلاً او يكون معه في الوجود مؤثر في افعال من الافعال كاحراق النار وقطع السكين فمن اعتقد ان النار تحرق بذاتها او السكين تقطع بنفسها فهو كافر ومن اعتقد انها تحرق بقوة خلقها الله فيها فهو فاسق وفي كفره قولان ومن اعتقد ان لا تأثير لشيء بل المؤثر هو الله لكن بالتلازم العقلي فتي وجدت النار وجد الحرق فهو جاهل وربما جره ذلك الى الكفر ومن اعتقد ان المؤثر هو الله حقيقة والاسباب مجازاً او يعتقد صحة التخلف كان يوجد السبب المادي كالاكل ولا يوجد السبب الذي هو الشبع كما وقع لسيدنا ابراهيم فانه قد وجد النار وما وجد الاحراق وكذلك سيدنا اسمعيل فانه وجد السكين وما وجد القطع ونحو ذلك فهذا هو المؤمن الناجي والدليل على وجوب الوحدانية له تعالى واستحالة التعدد انه لو لم يكن واحداً في ذاته وصفاته وافعاله للزوم ان لا يوجد شيء من الكائنات لانه لو امكن وجود آلهين مثلاً فلا يخلو اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا على وجود زيد مثلاً فلا يخلو اما ان يوجداه دفعة واحدة او يوجداه احدهما اولاً والآخر بعده فان اوجداه دفعة لزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وان اوجداه الاول ثم الثاني لزم تحصيل الحاصل وان اختلفا بان يريد احدهما وجود شيء والآخر عدمه فلا يخلو اما ان ينفذ مراد احدهما اولاً وحينئذ يلزم عجزها لانه ما جاز على احدهما جاز على الآخر لانه مثله فثبت ان الله واحد في ذاته وصفاته وافعاله ويجب له تعالى (القدرة) وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى تعي الممكن للوجود

والعدم ويجب له تعالى ( التكوين ) وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى الابداد والاعدام ويجب له تعالى بها ( الارادة ) وهي صفة ازلية تقتضي ترجيح احد الامرين من التترك والفعل بالوقوع على طبق العلم ويجب له تعالى ( العلم ) وهو صفة ازلية تتعلق بالموجودات والمعدومات على وجه الاحاطة ويجب له تعالى ( الحياة ) وهي صفة ازلية مغايرة لذاته تعالى لا تنفك عنها ولا يعلم حقيقة ذلك الا هو ويستحيل عليه تعالى اضداد هذه الصفات العجز وعدم التكوين والكراهة والجهل والموت والدليل على ذلك وجود هذه المخلوقات لانه لو لم يتصف بهذه الصفات لاتصف بضدها ولواتصف بضدها لزم ان لا يوجد شيء من الحوادث وهو باطل للمشاهدة ويجب له تعالى ( السمع والبصر ) وهما صفتان قديمتان قائمتان بذاته تعالى بغير جارحة تنكشف بهما الاصوات والذوات ويجب له تعالى الكلام الازلي القائم بذاته تعالى المنزه عن التقدم والتأخر واللحن والاعراب والحروف والاصوات ويستحيل عليه تعالى الصمم والبكم والدليل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع ( واما الجائز ) في حقه تعالى ففعل كل ممكن تخلق السماء والارض والجنة والنار ووجود زيد وسعادة عمرو وبغثة الرسل ونحو ذلك او تركه فهو بالنسبة الى الله تعالى جائز لا واجب ولا مستحيل بل يجوز فعله وتركه والدليل على ذلك انه لو وجب عليه تعالى شيء من ذلك او استحال عليه شيء عقلاً لكان مقهوراً على فعل هذا الشيء او تركه لانه لم يفعل او يتركه الا لكونه واجباً عليه او مستحيلاً ولو كان مقهوراً لكان عاجزاً ولو كان عاجزاً لما وجد شيء من المخلوقات وهو باطل للمشاهدة \* فصل \* ويجب في حق الرسل الصدق ويستحيل عليهم الكذب والدليل على ذلك تصديقه تعالى لهم بالعجزة النازلة منه تعالى منزلة قوله صدق عبيد ويجب لهم الامانة ويستحيل عليهم الخيانة

ولو قولاً والدليل على ذلك ان الله امرنا بالافتداء بهم في اقوالهم وافعالهم فلو خاوا  
لما أمرنا الله بالافتداء بهم لقوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء . ويجب لهم التبليغ  
لخلق ويستحيل عليهم الكتمان لانه من جملة الخيانة . ويجب لهم الفطاة  
ويستحيل عليهم البلادة والدليل على ذلك ان الله اخبرنا بانهم اقاموا الحجج على  
الخصم وذلك لا يكون من البليد بل الفطن الحاذق ومما يجب الايمان به انهم  
معصومون من الكبائر والصغائر ولو سهوا ولو قبل النبوة ويجوز في حقهم ما هو  
من الصفات البشرية كالاكل والشرب والنعاس والمرض وكل صفة لا تؤدي  
الى نقص في مراتبهم العلية عند الله تعالى \* فصل \* ويجب معرفة  
خمس وعشرين نبياً على التفصيل وهم محمد صلى الله عليه وسلم وابراهيم وموسى  
وعيسى ونوح وهؤلاء اولوا العزم منهم وفضلهم على هذا الترتيب واسماعيل  
واسحاق ويعقوب ويونس ولوط وداود وسليمان ويوسف وهارون وزكريا  
ويحيى والياس واليسع وصالح وادريس وهود وشعيب وذو الكفل وايوب وادم  
صلوات الله عليهم اجمعين . ويجب الايمان بان الله انبياء ورسلاً مبشرين  
ومنذرين لا نعلم عددهم اولهم ادم وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم . ويجب  
الايمان بانه تعالى انزل كتاباً لا نعلم عددها الا اربعة يجب الايمان بها تفصيلاً  
قرآن محمد صلى الله عليه وسلم وهو افضلها وناسخ لجميعها وتوراة موسى وانجيل  
عيسى وزبور داود . ويجب الايمان بان الله ملائكة بالغون في الكثرة لا نعلم  
عددهم ذو منى وثلاث ورباع . سفراء الله صادقون فيما اخبروا به لا يعصون  
الله قط ليسوا بذكور ولا اناث فمن وصفهم بالانوثة كفروا ومن وصفهم بالذكورة  
فسقوا ويستحيل عليهم الاكل والشرب والنعاس وما هو من الصفات البشرية  
الا الموت فانه جائز عليهم ويمشرون مع الانس والجن ولا يحاسبون على المعتمد



وافضلهم جبريل ثم ميكائيل واسرافيل وعزرائيل وهو لاء يجب الايمان ٣٣  
 تفصيلاً وكذا رضوان ومالك ومنكر ونكير \* فصل \* ويجب الايمان  
 بان محمداً صلى الله عليه وسلم افضل المخلوقات من الانس والجن والملائكة  
 والقرش والعرش والكرسي وانه النبي العربي القرشي المبعوث رحمة للعالمين وكافة  
 الخلق اجمعين مولد مكة وهجرته الى المدينة وقبره فيها وان البقعة التي ضمت  
 اعظمه صلى الله عليه وسلم افضل بقعة في الارض والسماء حتى عرش الرحمن تبارك  
 وتعالى . ويجب الايمان بان الله اخرج طاهراً مطهراً من لدن آدم الى ابويه  
 عبد الله وآمنة ويشترط معرفة ابيه عندنا ويجب الايمان بانه كان ابيض اللون  
 مشرباً بالحمة افرغ الله عليه الجمال وستر جماله بجلال . ويجب الايمان بما اخبر  
 به صلى الله عليه وسلم من امر المعراج وعلامات الساعة كقصة الدجال ونزول  
 عيسى عليه السلام وطلوع الشمس من مغربها وظهور الدابة واهوال القيامة من  
 البعث والحشر وطول الوقوف ودنو الشمس من رؤس الخلائق والحساب  
 والعتاب واعطاء الكتب باليمين للمؤمنين وبالشمال ووراء الظهر للكافرين  
 ووجود الميزان ذات الكفتين واللسان ووزن الاعمال ووجود الصراط والمروء  
 عليه ونعيم الجنة وعذاب النار والقبر ونحو ذلك . ويجب الايمان بشفاعته صلى  
 الله عليه وسلم العامة والخاصة والورود على حوضه الشريف ومن شرب منه لا  
 يظأ ابداً وشفاعة الانبياء بعده ثم العلماء ثم الشهداء ونؤمن بان الله استوى على  
 عرشه استواء يليق بجنابه وانا نراه يوم القيامة بلا كيف ولا جهة وهذا اكبر  
 النعيم ويجوز تخلف الوعيد ولا يجوز تخلف الوعد ومن مات مصرّاً على معصية  
 فامرته مفوض الى الله تعالى ومن ارتكب كبيرة لا يكفر الا ان استحلها

\* فصل \* ويجب الايمان بافضلية ابي بكر الصديق على الخلق بعد

الانبياء ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي ابن ابي طالب ثم بقية العشرة  
 ثم اهل بدر ثم اهل احد ثم اهل بيعة الرضوان وعائشة افضل من خديجة على  
 المعتمد ومريم افضل من نساء زمانها ولم تكن من الانبياء ولا غيرها على الصحيح  
 ويجب تقليد احد المذاهب الاربعة لا غير والله اعلم . وهذا ما يجب معرفته  
 على كل مكلف ولا يعذر عاقل بالجهل \* فصل \* في احكام الطهارة  
 سبب وجوبها ما لا يحل فعله الا بها فرضاً كان او غيره كالأصلاة ومس المصحف  
 ويجوز التطهير بماء السماء والابودية والعيون والآبار والبحار والثلج المذاب  
 بحيث يتقاطر وماء زمزم بلا كراهة وان مات فيه غير دموي كزنبور وعقرب  
 وبق وقمل ومائي المولد ولو كلب الماء وخنزيره وكذا لو مات خارجه والقي فيه  
 وينجس الماء القليل بموت نحو البط والاوز وبتغيير احد اوصافه من لون او  
 طعم او ريح ينجس الكثير ولو جارياً والجاري ما يذهب بتبنة وما كان عشرين  
 عشر كالجاري وما زال طبعه بسبب طبخ كمرق او اعتصر من شجر او ثمر او  
 استعمل لاجل قرعة او رفع حدث كوضوء محدث ولو للتبرد طاهر غير مطهر  
 لحدث وكذا ما تغير من كثرة الاوراق بان خرج عن رفته وسيلانه واذا  
 اخلط مطلق بمائع لا وصف له كالماء المستعمل فان المطلق اكثر جاز وان  
 بالعكس او استوبالا والغلبة في مانع له ثلاثة اوصاف كالخل بظهور اثنين  
 منها واذا كان له وصفان كاللبن بظهور احدهما واذا كان له وصف واحد كماء  
 البطيخ بظهوره \* فصل \* يجب الغسل عند خروج منى منفصل  
 من مقره بشهوة ولو حكماً كاحتلم وان لم يخرج من راس الذكر بالذة وشرطه  
 ابو يوسف وبقوله يفتى في ضيف خاف ربة او استمحي وعند ايلاج حشفة  
 آدمي او قدرها من مقطوعها ولو بجائل توجد معه الحرارة في قبل او دبر آدمي

حي مشتهى على الفاعل والمفعول لو كانا مكلفين ولو احدهما مكلفاً فعليه فقط  
سواء انزل ام لا وعند انقطاع حيض ونفاس وعند رؤية مستيقظ منياً وان  
لم يتذكر الاحتلام الا اذا علم انه مذي او شك انه مذي او ودي او كان  
ذكره منتشرًا قبل النوم فانه لا غسل عليه الا اذا نام مضطجعا او تيقن انه مني  
او تذكر حلتاً . ويجب لليت ولمن اسلم جنباً او حائضاً ويسن بصلاة جمعة  
وعيد ولاجل احرام ووقوف عرفة . ويندب لمن بلغ بالسن ولمن اسلم طاهراً  
ولجنون افاق وكذا المغنى عليه وعند حجابة ودخول مكة والوقوف بمزدلفة  
ولصلاة كسوف وخسوف واستسقاء وظلمة وريح شديد وكذا لدخول المدينة  
المنورة \* فصل \* فرض الغسل ثلاثة المضمضة ويكفي الشرب عباً  
والاستنشاق وتميم البدن فيغسل السرة والشارب والحاجب والشعر المتلبد وبشرة  
الليحية ولو كثرة وتغسل فرجها الخارج وكفى بل اصل صغيرتها فلو لم يتبل  
يجب نقضها . ويجب تحريك الخاتم والقرط الصغير لا ذلك ولا غسل ما فيه  
خرج كمين وان اكتحل بكحل نجس وثقب انضم ولا داخل قلقة بل يندب  
وسننه البداءة بغسل يديه الى الرصغين وفرجه وان لم يكن به خبث ونجاسة  
ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوء الصلاة ويؤخر غسل رجليه ان كان في  
مستنقع الماء ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً مستوعباً يادياً بمنكبه الايمن ثم  
الايسر ثم يراسه ثم على بقية بدنه ويندب ذلك وصح نقل بلة عضو الى آخر  
بشرط التقاطر \* فصل \* واركان الوضوء اربعة غسل الوجه مرة واحدة  
قطرتان وهو من سطح الجبهة الى منبت الاسنان السفلي طولاً وما بين شحمتي  
الاذنين عرضاً فيجب غسل الملاقي وما يظهر من الشفة عند انضمامها وما بين  
الغدار والاذن لا باطن العينين والانف والفم واصول شعر الحاجبين ونميم

ذباب للجرج والثاني غسل اليدين مع المرفقين والثالث مسح ربيع الرأس من اي جانب ولو باصابة مطر او بلل باق بغد غسل ولو ادخل راسه الانا وهو يحدث اجزاه ولم يصل الماء مستعملاً وان نوى والرابع غسل الرجلين مع الكعبين والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع في جانب القدم وغسل جميع اللحية فرض عملاً ويجب غسل بشرة لم يسترها الشعر ولا يعاد الوضوء ولا بل المحل بمخلق راسه ولحيته وكشط جلده وكذا لو كان على اعضاء وضوءه قرحة وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء عليها ثم نزعهما لا يلزمه اعادة غسل ما تحتها وان تألم بالنزع ومن في اعضائه شقاق غسله ان قدر والا مسحه والا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء تيمم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع والله اعلم

❦ فصل ❦ وسننه اربعة عشر البداءة بالنية والتسمية وغسل اليدين الطاهرتين الى الرسغين والسواك ندب امساكه بيماه وكونه ليناً مستويّاً بلا عقد في غاظ الخنصر وطول شبر ويستاك عرضاً لا طولاً ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه فانه يورث العمى وغسل القدم بمياه ثلاثه والانف ببلوغ الماء المارن بمياه جديدة والمباغة فيهما لغير الصائم وتخليل اللحية لغير المحرم بعد التلث ويجعل ظهر كفه الى عنقه وتخليل اصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بخنصر يده اليسرى وتلث الفسل ومسح كل الراس مرة واذنيه ولو بمائه والترتيب والولاء والدلك ❦ فصل ❦ ومسحبه التيامن في اليدين والرجلين ومسح الرقبة بظاهر اليدين لا الخلقوم ومن آدابه استقبال القبلة وذلك اعضائه في المرة الاولى وادخال خنصره المبلولة صماخ اذنيه عند مسحها وتقديمه على الوقت لغير المعذور وتحريك الخاتم والقرط الواسعين وعدم الاستعانة بالغير وغنم التكلم بكلام الناس الا الحاجة نفوته والجلوس في مكان مرتفع والجمع بين

نية القلب وفعل اللسان والتسمية عند كل عضو والدعاء بالوارد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وان يقول اللهم اجعلني من التوابين ومن المتطهرين وان يشرب فضلة مستقبل القبلة قائماً وان يقرأ سورة القدر ويكره لطم الوجه بالماء والاسراف وثالث المسح بماء جديد ومن منبهاته التوضي بفضل ماء المرأة او في موضع نجس \* فصل \* وينقضه خروج نجس وغيره مثل ريح وحصة ودودة من دبر لا من قبل ولا من جرح او اذن او انف او لحم سقط منه والمخرج بعصر والخارج بنفسه بيان في النقض وقىء ملاً القم سواء كان من صفراء او سواداء او طعام ماء او ماء لا من بلغم ويجمع متفرق القيء ويجعل كقيء واحد وينقضه دم مائع من جوف او فم غاب على البصاق او ساواه الاحتياط وكذا القيح وعقصة مصت عضواً وامتلأت من الدم وكذا القراد ان كان كبيراً ونوم مضطجع ومتورك واغماء وجنون وسكر وقهقهة مصل صلاة كاملة ومباشرة فاحشة بتماس ولو بين المراتين ولو بلا بلل على المعتمد ولو حشى ذكره بنحو قطنة ان ابتل الطرف اظهر نقض والا لا وكذا الدبر ولو ادخل اصبعه في دبره فان غيبها او ادخلها عند الاستنجاء بطل وضوءه وصومه ولو خرج دبره من البواسير ان ادخله بيده انتقض وان دخل بنفسه لا

\* فصل \* من عجز عن استعمال الماء لبعده اربعة الاف ذراع او لمرض يشتد او يمتد بغلبة الظن او قول حاذق او خاف ان يتحرك او يرد يهلك الجنب او يمرضه ولو في المصر اذا لم تكن له اجرة حمام او خاف عدواً كحبة او سبع او حبس غريم او خاف على ماله ولو امانة او عطشاً ولو لكلبه او عجينه او رفيق القافلة او عدم آلة طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشاً نعيم مستوعباً وجهه فلو ترك شعرة او وترّة منخرة لم يجز ويديه مع مرفقيه فينزع الحاتم والسوار والاقطع

يمسح بضميرتين ولو من غيره ولو حرك رأسه وأدخله في موضع القبر بنية للقيم  
 جاز وضع بكل ما كان من جنس لأرض وهو ما لا يحترق ولا ينطع كأتربة  
 والرمل والحجر ولو مغسولاً ونحو قلة وزير غير مدهون بخلاف ما يحترق أو  
 ينطع أو يلين كالشجر والحديد والرصاص والفضة والزجاج ونحو ذلك

❦ فصل ❦ وركن التيمم شيئان الضربتان والاستيعاب وشرطه ستة  
 النية والمسح وكونه بثلاثة أصابع فأكثر والصعيد وكونه مطهراً وفقد الماء  
 وسننه ثمانية الضرب بإطراف كفيه وأقبلها وأدبارها ونفضها وتفرج أصابعه  
 والتسمية والترتيب والولا . ونفضه ناقض لأصل وقطرة على ماء كاف لظهره  
 ولو مرة مرة فضل عن حاجته ومرور ناعس على ماء كاف كاستيقظ ولو نسي  
 الماء في رحله وتيمم وصلى لا إعادة عليه وأما لو ظن فناء الماء أعاد . ويجب طلبه  
 قدر ثلاثة أذراع من كل جانب إن ظن قربه وإلا لا ويطلبه من رفيقه فإن  
 منعه تيمم وإن لم يعطه الاثنان مثله وله ذلك لا ونذب لراجيه آخر الوقت المستحب  
 تأخير . وجاز قبل الوقت ولا أكثر من فرض ولحوف فوت صلاة جنازة أو عيد  
 لا لفوت الجمعة ووقت وفقد الطهورين يؤخر عنده وقلاً بتشبه بالمصاين وجوباً  
 فيركع ويسجد إن وجد مكاناً يابساً وإلا يومي قائماً ثم يعيد ومقطوع اليدين  
 والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا يعيد ولو كان  
 أكثر أعضاء الوضوء مجروحاً أو به جذري تيمم ومكسه يغسل الصحيح ويمسح  
 الجريح وإن استويا غسل الصحيح ومسح الباقي ومن به وجع رأس لا يستطيع  
 معه مسحه محدثاً ولا غسله جنباً سقط عنه المسح والغسل ❦ فصل ❦ في المسح  
 على الحفين شروط المسح ثلاثة كونه ساتراً للقدم مع الكعب وكونه مشغولاً  
 بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشي المعتاد فيه فرسخاً . وفرضه قدر ثلاث

اصابع اليد اصغرها طولاً ومرضاً من كل رجل والسنة ان يخطه خطوطاً باصابع  
يديه مفرجة قليلاً يبدأ من اصابع رجليه ويمدها الى اصل الساقى . وصح المسح  
ولو امرأة لاجنباً ان لبسها على وضوء تام عند الحدث يوماً وإيلة لمقيم وثلاثة  
ايام وإياليها المسافر وابداء المدة من وقت الحدث والحزق الكبير وهو قدر  
ثلاث اصابع القدم الاسافر يمنعه وتجمع الحروق في خف واحد واقل خرق  
يجمع لينع المسح ما تدخل فيه المسألة . وينقضه ناقض الوضوء ونزع خف واحد  
ومضى المدة ان لم يخش ذهاب رجليه من البرد وخروج اكثر القدم وغسل اكثر  
الرجل فيه \* فصل \* في الاستنجاء ضح بنحو حجر منق وكره بعضهم  
وطعام وروث وآجر وخزف وزجاج وشيء محترم كحرقه ديباج وغم وعلف  
حيوان وايس العدد فيه بمسنون والغسل بعده سنة ويجب الغسل ان جاوز النجس  
المخرج وكان المتجاوز قدر الدرهم واذا اصاب المخرج نجاسة من غيره لا يطهر الا  
بالغسل ويستنجى الرجل باوسط اصابعه والمرأة برؤس اصابعها ويلزم الرجل  
الاستبراء حتى يزول اثر البول ولا يجوز له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزواله  
\* فصل \* في احكام الصلاة وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق الى  
طلوع الشمس والظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه عند ابي حنيفة وعندهما  
مثله سوى في الزوال ولايسر في معرفة الزوال ان يقوم الرجل مستقبل القبلة  
فاذا صارت الشمس على حائبيه الايمن فقد زالت والعصر منه الى الغروب  
والمغرب منه الى غياب الشفق وهو الحمرة عندها والبياض عنده والعشاء منه الى  
الصبح . والمستحب الابتداء في الفجر بالسفار والختم به الاحاج بمزلفة وتأخير  
ظهر الصيف والعصر صيفاً وشتاء ما لم تغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل  
بالشتاء ما لم تفته الجماعة ونذب تعجيلها صيفاً والتأخير الى النصف مباح وإلى

النصف الأخير مكروه تحريماً وندب تأخير الوتر لمن يثق بالانتباه وتحويل ظهر الشتاء والعصر في يوم غيم وكره صلاة ولو على جنازة وسجدة تلاوة وسهو مع شروق واستواء وغروب لا قضاء فائتة ولو وترًا وسجدة تلاوة وصلاة جنازة بعد صلاة فجر وعصر وكره تطوع عند إقامة صلاة إلى سنة الفجر وعند مدافعة الأخبثين أو الريح ووقت حضور طعام وكل ما يشغل البال عن أفعالها ويغل بخشوعها وتكره في طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغتسل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل وقروغنم واصطبل دواب وطحون وكنيف وسطوحها والآذان وإقامة سنتان مؤكدتان للفرائض في وقتها وأوقضة وكره تركها للمسافر ولو منفرداً ومن سمع الآذان ولو جنباً يجب مكفأته إلى قوله حي على الصلاة حي على الفلاح فيحوقل وفي قوله الصلاة خير من النوم صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الآذان ويقطع قراءة القرآن ومن سمعه من جهات فعليه اجابة مسجده ومن دخل المسجد والمؤذن يقيم قعد إلى قيام الامام في مصلاه

❖ فصل ❖ في شروط الصلاة التي تقدمها سنة طهارة البدن من حدث وخبث والثوب فلو شرع في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة اقل من الدرهم ان كان مقتدياً وعلم انه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك الامام او جماعة اخرى فانه يقطع وان كان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى مضى في صلاته وقدر الدرهم مثقال فيما له جرم ومقداره عرض الكسف فيما لا جرم له . وطهارة المكان من الخبث والمراد موضع القدمين والسجود وستر العورة وهي ما تحت سترته الى ما تحت ركبته ولا يضر نظره اليها من جيبه او اسفل ذيله ولو صلى عرياناً في مكان مظلم لم ينصع والامة كل رجل الا ظهرها وبطنها فانه عورة وبدن المرأة كلها عورة الا وجهها وكفيها وقدميها وكشف ربيع ساقها يمنع جواز الصلاة



وكذا الشعر النازل من الراس ولو وجد المصلي ثوباً ربه طاهر وصلى عارياً لم  
يجز وان اقل من ربه خير بين ان يصلي عرياناً قاعداً بايما برنوخ وسجود  
كمن عدم الساتر او صلى فيه ولو وجد ما يستر به بعض العورة وجب استعماله  
ويستر القبل والذرفان وجد ما يستر احدهما ستر الذبر . والنية بلا فاصل  
بينها وبين التحريم والشرط ان يعلم بقلبه اي صلاة يصلي فلو لم يعلم الا بتأمل لم  
يجز والتلفظ بها مستحب وجاز تقديمها على التكبير ولا بد من التعيين عند النية لفرض  
انه اظهر مثلاً فلو جهل الفرضية لم يجز ولو نوى فرض الوقت جاز وان سادس استقبال  
القبلة . فلما شهدا اصابة عينها واغيره اصابة جهتها والخائف بصلي الى اي جهة  
قدر ومن اشتهت عليه القبلة تحرى فان اخطأ لم يعد فان علم بالخطأ في صلاته  
او تحول رايه استدار وبني حتى لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة ولو شرع  
بلا تحرم يجز وان اصاب \* فصل \* وفروض الصلاة سبعة . التحريم  
قائماً ناطقاً بها بحيث يسمع نفسه ان لم يكن به صمم . والقيام بحيث لو مد يديه  
لا ينال ركبته . والقراءة مقدار ثلاث ايات قصار او آية طويلة . والركوع  
بحيث لو مد يديه نال ركبته . والسجود بالجهة والائف فلو وضع احدهما ان  
كان من عذر لا يكره وان كان من غير عذر ان وضع جهته جاز وكره اجماعاً  
وان انفه جاز عند اي حيفة مع الكراهة وعندهما لا يجوز ووضع اصبع واحدة  
من القدمين شرط . والقعدة الاخيرة قدر التشهد والترتيب فيما اتحدت شرعيته  
في كل ركعة كتقديم القيام على الركوع والركوع على السجود وقيل الخروج  
بصنعه فرض ايضاً وشرط في اداء هذه الفروض الاستيقاظ فان اتى بها او  
باحدها نائماً لا يعتد بما اتى به بل يعيده ولو القراءة فان لم يعده فسدت

\* فصل \* في الواجبات وهي احدى وعشرون لفظ التكبير للتحريم

وقراءة فاتحة الكتاب وضم اقصر سورة او ما قام مقامها في ركعتين من الفرض  
وفي جميع ركعات الفل وكل الوتر وتعين القراءة في الاولين من الفرض  
وتقديم الفاتحة على السورة واقتصارها على مرة حتى لو قرأها مرتين ولا يجب  
سجود السهو والجهر بالقراءة في موضعه والحفاة كذلك وانضاف المقتدي  
ومتابعة الامام والقعدة لاولي والتشهد في القعدتين ورعاية الترتيب في فعل  
مكرر في ركعة واحدة كالسجدة فلو نسي سجدة من الاولى قضاها ولو بعد السلام  
وسجد للسهو والاطمئنان في الركوع والسجود وقنوت الوتر والخروج بلفظ  
السلام وتكبيرات العيدين وتكبير ركوعيهما وسجدة السهو وسجدة التلاوة وترك  
تكرير ركوع وثلاث سجود وترك الواجب يوجب الفسق والاثم

❖ فصل ❖ في السنن وهي سبعة وعشرون رفع اليدين في التحريمة  
وتكبير القنوت ورفع اليدين معه ، في تكبيرات العيدين ونشر الاصابع والثناء  
بعد التحريمة ووضع اليدين على الشمال وتكبيرات الانتقال والتسبيح في الركوع  
والسجود ثلاثاً ثلاثاً واخذ ركبتيه في الركوع وتفرج الاصابع فيه والقومة  
بعد رفع راسه منه والسجدة على سبعة اعضاء والجلسة بين السجدين والصلابة على  
النبي صلى الله عليه وسلم بعد تشهد السلام والدعاء بعدها لنفسه ولجميع المسلمين  
والمسلمات وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام وجهر الامام بالتكبير ومقارنة  
تكبيرة المقتدي تكبيرة الامام وان لا يطأ رأسه عند التكبير والتعوذ والسمية  
واخفاؤها للامام والمنفرد والمسبوق والأمين سرّاً لها والمقتدي في الجهرية  
والنسيم للامام والتحميد للمقتدي والجمع للمنفرد واقتراش رجلاه اليسرى للجلوس  
مع نصب اليمنى للرجال والتورك للنساء ❖ فصل ❖ في الآداب وهي  
ثلاثة وعشرون ترك الانتفات يمنة وشمالاً ونظره الى موضع سجوده حال

قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى ارنبيه حال سجوده والى حجره حال  
 قعوده والى منكبيه الايمن والايسر حال التسليمتين وتغطية الفم عند غابة  
 الشاؤب واخراج الكفين من الكمين عند التحريمة للرجال ودفع السعال ما  
 استطاع والقيام حين قيل حي على الفلاح ان كان الامام بقرب المحراب ولا  
 فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام . وشروع الامام مذ قبل قد قامت الصلاة  
 وزبادة القراءة على ثلاث آيات وترتيل القراءة وتسوية الراس مع الظهر في  
 الركوع ووضع ركبتيه قبل يديه ويديه قبل الانف والانف قبل الجبهة للسجود  
 وعكس ذلك الرفع للقيام والسجود بين اليدين بحيث يكون ابهاماه على محاذات  
 الاذن بحيث لو سقط من الاذن شيء يقع على ظهر الابهام وتوجيه الاصابع نحو  
 القبلة وترك مسح التراب والعرق من الجبهة قبل السلام والفصل بين القدمين  
 على اربع اصابع في حالة القيام ووضع يديه على فخذه في القعدة ورفع اليدين  
 حذاء الشحمتين للرجال وحذاء المنكبين للنساء حال التحريمة ووضع اليدين  
 تحت السرة للرجال وعلى الصدر للنساء والقراءة على قدر المروي للامام وابعاد  
 العضدين من البطن والبطن من الفخذ والفخذ من الساق والساق من الارض  
 في وقت الركوع والسجود للرجال وعكس ذلك للنساء

❖ فصل ❖ في المحرمات هي اربعة عشر الجهر بالتسمية والتأمين  
 والاتفات يمينا وشمالا بتحويل بعض الوجه والنظر الى السماء والاتكاء على  
 الاسطوانة او اليد او نحوه بلا عذر ورفع اليدين في غير ما شرع ورفع الاصابع  
 في الركوع والسجود والجلوس على عقبه للتشهد واللعب بثوبه او بدنه دون  
 الثلاث وقصر السلام على جانب والقنوت في غير الوتر والزيادة مع التكبير  
 والثناء والتشهد وتكرار التحريك للسبابة وترك الواجب عمدا

\* فصل \* في المكروهات هي تسع وخمسون تكرار التكبير والعد باليد  
 للآتي ونحوها ووضع اليد على الخصر وما هو من اخلاق الجبارة والتخع بلا عذر  
 لو تغير حروف والتنخم والتفخ الغير المسموع وامساك الدرهم في الفم بحيث لا  
 يمنع القراءة وابتلاع ما بين الاسنان، ولو قليلاً وانما القراءة في الركوع وتحصيل  
 الاذكار في الائمة لات ووضع يديه قبل ركبته على ارض للسجود بلا عذر  
 ورفعها بعد ركبته للقيام ولا قعود وهو ان يضع أيمته على الارض وينصب  
 ركبته وتغطية الفم بلا غلبة الثأوب وغمض العينين وقلب الحصاء الا اذا  
 لم يمكنه السجود ومسح الجبهة من التراب او العرق وكف الثوب والتمطي وفرقة  
 الاصابع والاستراحة من رجل الى رجل والتعجيل بالقراءة وترك تسوية الرأس  
 مع الظهور راكعاً والتخطي بلا عذر لو وقف بعد كل خطوة والتأهل وقتل  
 القملة ودفنها واقامة البصاق ونزع الحف لعمل قليل وشم طيب والتروح بالثوب  
 او المروحة دون الثلاث وتعين سورة سوى الفاتحة اصلاة معينة بحيث لا يقرأ  
 غيرها والانتقال من آية الى آية وتقديم السورة المتأخرة على المتقدمة في الركعتين  
 والسمية بين السورتين وحمل الصبي عمداً وانتظار الامام لمن سمع خفق نعليه  
 للاصلاة وتطويل الركعة الثانية على الاولى في الفرض والتوقف في آية الرحمة  
 او العذاب والسجدة على كور العمامة والصاق البطن بالفخذ للرجال وبسط العضدين  
 ونزع القميص او القلنسوة او النعابين او لبسهم وتطويل الامام الصلاة بحيث  
 يشغل على القوم وتخفيفه لها لعجائهم وجمهر القراءة في نوافل النهار وقراءة الامام  
 آية السجدة فيما يخافت من الفرائض الا في آخر السورة وتكرار الآيات سروراً  
 او حزناً في الفرائض بلا عذر لا في النوافل مطلقاً وتكرار السورة في ركعة  
 من الفرائض ورفع الكمين الى المرفقين للرجال واما النساء فلا تجوز وقول

المقتدي عند آية ترهيب او ترغيب صدق الله ونحو ذلك والقيام خلف صف فيه فرجة ولبس ثوب فيه تماثيل او السجود عليها \* فصل \* في المفسدات وهي ثلاثة وستون النطق بحرفين او حرف مفهم عمداً او خطأ نائماً او جاهلاً قبل قعوده قدر التشهد والسلام على انسان لتحية او على ظن انها تروحية ورد السلام باللسان او المصافحة والدعاء بما يشبه كلامنا والتخنج بلا عذر ولا نيت والتأوه والتأفيف والبكاء بصوت يحصل به حروف لوجع او مصيبة الامر يرض لا يملك نفسه وجواب عاطس يرحمك الله والجواب بلا اله الا الله او انا الله وانا اليه راجعون او الحمد لله او سبحان الله وكلما قصد به الخطاب كقوله لمن اسمه يحيى يا يحيى خذ الكتاب بقوة او سمع اسم الله تعالى فقال جل جلاله او النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه او الشيطان فلغنه او حوقل لدفع وسوسة الامور الدنيوية او سقط شيء من السطح فبسمل او دعى لاحد او عليه فقال آمين او امثل امر غيره كان قيل له تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فوسع له وفتح على غير امامه واكاد وشربه ولو ناسياً وانتقاله من صلاة الى غيرها وقراءته من مصحف وكل عمل كثير واداء ركن او تمكنه مع كشف عورة او نجاسة وصلاته على مصلي مضرب نجس البطانة وتحويل صدره عن القبلة ومص ثدى امرأة ثلاثاً او مرة وانزل لبنها او مسها بشهوة او قبلها مطلقاً اما اذا قبلته ولم يشتهها لم يفسد وضرب ولو تأديباً وكل موجب لوضوء وغسل وترك ركن بلا قضاء ومساابقة المؤتم امامه بركن لم يشاركه فيه كأن ركع ورفع قبل امامه ولم يعده معه او بعده وسلم مع الامام ومد الحمزة في التكبير والقراءة بالالحان. ان غير المعنى وترك تشديد رب العالمين واياك نعبد او ابدل كلمة بكلمة وغير المعنى ومحاذات مشتهاة في مكان متحد لا حائل ولم يشر اليها لتأخر ونوى الامام

امامتها ورؤية منيهم ماء وتقام مدة ماسح وسقوط الجبيرة عن بره وزوال عذر  
المعذور والحادث عمداً او بصنع غيره وظهور عورة من سبقه الحادث ولو اضطر  
اليه وقراءته ذاهباً او عائداً للوضوء ومكثه قدر اداء ركن بعد سبق الحادث  
مستيقظاً بلا عذر ووجدان العاري سائراً وقدره المومي على الركوع والسجود  
واستخلاف من لا يصلح وطلوع الشمس في صلاة الفجر وقهقهة امام المسبوق  
وحدثه عمداً بعد الجلوس الاخير \* فصل \* في المباحات هي احدى  
عشرة نظره بمؤخر عينيه وتسوية موضع سجوده بعمل قليل وقتل الحية او المقرب  
ولو بعمل كثير ان خاف الاذى ووضع دراهم في الفم بحيث لا تمنع عن رعاية  
القراءة وفي يده مالا يمنع سنة الاعتماد والصلاة الى ظهر قاعد يتحدث او مصحف  
او سيف او شمع او نار توقد او على بساط فيه تماثيل ان لم يسجد عليها ونفطر  
الثوب لثلا يلتصق بجسده في الركوع وقراءة آخر سورة في ركعة واخرى في  
اخرى وتكرار سورة في تطوع ونحو هذا \* فصل \* في تركيب افعال  
الصلاة اذا اراد الدخول فيها قال نويت اصلي لله تعالى كذا كذا الله اكبر  
ورفع يديه الى شحمتي اذنيه والامة كالرجل والحرمة ترفع الى منكبيها ووضع  
الرجل يمينه على يساره تحت ستره ومسك راسها بخصره وابهامه وتضع المرأة  
الكف على الكف تحت ثدييها وقرا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك  
وتعالى جدك ولا اله غيرك وتعوذ سرّاً للقراءة وتسمى في اول كل ركعة للفاتحة  
فقط وقرأ الفاتحة وبعدها سورة او ثلاث آيات وأمن الامام كما موم ولو في  
سرية اذا سمعه ومنفرد ثم يكبر مع الانخفاض للركوع ويضع يديه على ركبتيه  
ويفرج اصابعه وينصب ساقيه ويبسط ظهره غير رافع ولا منكس راسه ويسبح  
ثلاثا سبحان ربّي العظيم ولو رفع الامام راسه من الركوع او السجود قبل ان

بتم المأموم التسبيحات وجب متابعتها ثم يرفع راسه من ركونه قائلاً سمع الله  
 لمن حمده والمقتدي يقول اللهم ربنا ولك الحمد والمنفرد يقول سمع الله لمن حمده  
 وهو رافع ربنا ولك الحمد وهو مستوي ثم اذا اطمان كبر مع الانخفاض وسجد  
 واضعاً ركبتيه أولاً ثم يديه ثم جبهته مقدماً أنفه بين كفيه وان سجد لازحام على ظهور مصل  
 صلاته جاز ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار نصف ذراع  
 جاز ويظهر عضديه في غير زحمة ويباعد بطنه عن نخذه ويستقبل باطراف  
 اصابع رجليه القبلة ويسبح فيه ثلاثاً بسبحان ربي الاعلى والمرأة تنخفض وتلزم  
 بطنها بنخذهها ثم يرفع راسه مكبراً ويجلس بين السجدين مطمئناً ويضع يديه  
 على نخذه كالشاهد ويكبر ويسجد ثانية مطمئناً مسبحاً ثلاثاً ثم يكبر وهونهاض  
 على صدور قدميه بلا اعتماد بيديه على الارض ولا قعود استراحة والركعة الثانية  
 كالاولى غير انه لا يأتي بثناء ولا تعوذ وبعد فراغه من سجدي الركعة الثانية  
 يفتش رجليه اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه اصابعها نحو  
 القبلة ويضع يمينه على نخذه اليمنى ويسراه على اليسرى ويبسط اصابعه مفرجة  
 قليلاً ويجعل اطرافها عند ركبتيه ولا يأخذ الركبة والمرأة تخرج رجليها من  
 جانبيها الايمن وتمكن ورکها من الارض ويقرأ التحيات لله والصلوات والطيبات  
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد اني محمداً عبده ورسوله ولا يشير بسبائته عند  
 الشهادة والصحيح انه يشير بمسبحته برفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات ويقصد  
 بالفاظ التشهد الانشا كانه يحيي الله ويسلم على نبيه ونفسه والصالحين ولا يزيد  
 في القعدة الاولى شيئاً فان زاد كأن قل اللهم صل على محمد عامداً تجب الاعادة  
 او ساهياً وجب عليه سجود السهو ويكتفي فيما بعد الركعتين الاولين من الفرض

بالباقية وبقعود الثاني كالاول وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالصيغة  
الابراهيمية ودعا بالعربية بنحو ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا  
عذاب النار ونحو اللهم اني ظلمت نفسي ظمناً كثيراً وانه لا يغفر الذنوب الا انت  
فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ثم يسلم بان يقول  
السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه وكذلك عن شماله حتى يرى بياض خده مع  
الامام ان اتم التشهد ويخفض الثاني عن الاول وينوي الامام بخطابه السلام على  
من في يمينه والحفظة وعلى من شماله والحفظة بلا نية عدد ويزيد الموتر الامام  
ان كان على يمينه بتسليمة اليمين وان كان على شماله بتسليمة الشمال وان كان  
مخذاً له ينويه في التسليتين وينوي المنفرد الحفظة فقط

❦ فصل ❦ ويجهر الامام بقراءة الفجر وركعتي المغرب والعشاء ولو  
قضاء والجمعة والعيد والتراويح والوتر بعدها ويسر في غيرها ويخير المنفرد في  
الجمهر ان اداء كالتنفل بالليل ويخاف ان قضاء اقل الجمهر اسماع غيره واقل  
المخافة اسماع نفسه ولو ترك المصلي السورة في اولى العشاء مثلاً قراها مع الفاتحة  
جمهراً في الآخرين ولو ترك الفاتحة في الاوليين لا يقضيها في الآخرين والموتر  
لا يقرأ مطلقاً بل يستمع وينصت ومن شرع في فرض منفرداً ثم اقيم ذلك  
الفرض يقطعه قائماً بتسليمة واحدة ويقتدي بالامام ان لم يقيد الركعة الاولى  
بسجدة فان قيدها يتم شفعاً ويقتدي فلو صلى ثلاثاً من الرباعية يتم منفرداً  
ويقتدي متنفلاً ويدرك فضيلة الجماعة لا في العصر فلا يقتدي والشارع في  
نفل لا يقطع وكذا سنة الظهر واذا خاف فوت الفجر ان ادى سنته اقتدى  
وتركها ولم تقض الا تبعاً للفرض قبل الزوال وتقضي سنة الظهر اقبليّة قبل  
العبدة والترتيب بين الفوائت فرض فلا يجوز اداء الوقتية مع تذكر الفاتحة الا



اذا كان في ذمته ستة فروض فاكثر فيسقط \* فصل \* والجماعة سنة مؤكدة للرجال واقلها اثنان واحد مع الامام والاحق بالامامة الاعلم ثم الافقه ثم الاورع ثم الاسن ثم الاحسن خلقاً ثم الاصبح وجهاً ثم الاشرف نسباً ثم الانظف ثوباً فان استووا فالخيار الى القوم وصاحب الدار وادام المسجد اولى من غيره والمستعير والمستأجر احق من المالك ويكره امامة عبد ولو معتقاً واعنى ان لم يكن اعلم القوم وفاسق ومبتدع وولد زنا وجماعة النساء ولو في التراويح فان فعلن تقف الامام وسطهن فلو تقدمت اثنت ويكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كاخته او زوجته او آمنة ويقف الواحد عن يمين امامه محاذياً له فلو كان المقتدي اطول فوقع سجوده امام امامه لم يضر لان العبرة بالقدم والاثنان خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء فان حاذته امرأة مشتبهة ولو بعضو واحد ولا حائل بينهما في صلاة مشتركة تحرمة واداء فسدت صلاته ان نوى الامام وقت شروعه امامتها وان لم تكن حاضرة والافسدت صلاتها كما لو اشار اليها بالتاخير فلم تأخر ومحاذات الامرء الصبيح لا تفسدها ولا يصح اقتداء رجل بامرأة وصبي مطلقاً ولا طاهر بمعدور ولا حافظ آية بامى ولا مكتس بعار ولا قادر على ركوع وسجود بعاجز ولا مفترض بمنفل ولا بمفترض فرضاً آخر ولا ناذر بمنفل ولا بمفترض ولا بناذر ايضاً ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر ولا نازل براكب ولا راکب براكب دابة اخرى ولا غير الثلغ بالثغ وصح اقتداء متوضي بمثيم وغاسل بماسح وقائم بقاعد يركع ويسجد وقائم باحدب وموم بمثله ومتنفل بمفترض في غير التراويح ومتنفل بمثله واذا اقتدى امي وقاري بامى فسدت صلاة الكل وان ظهر حدث الامام بطلت ويلزم الامام اخبار القوم

بإحداثها والممانع من الاقتداء صف من النساء بلا حائل قدر ذراع او ارتفاعهن قدر قامة الرجل او طريق تمر فيه العجلة او نهر تجري فيه السفن او خلا، سيف الصحراء يسع صفين فاكثر او في مسجد كبير الا اذا اتصلت الصفوف والمائل لا يمنع الاقتداء ان لم يشبهه حال الامام ولم يختلف المكان ولو اقتدى، من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يجوز وقيل يجوز وهو الاصح

﴿ فصل ﴾ والصلاة في الكعبة جائزة وصح فيها فرض ونفل وفوقها ولو بلا سترة منفرداً او بجماعة وان اختلفت وجوههم الا اذا جعل قفاه الى وجه امامه فلا يصح اقتدؤه لتقدمه عليه ويكره وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لا وصح لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبه ولو اقتدى من خارجها بامام فيها والباب مفتوح صح ولو وقف مسامتاً لركن في جانب الامام وكان اقرب ينبغي الفساد والله اعلم ﴿ فصل ﴾ ومن تعذر عليه القيام لمرض صلى قاعداً كيف شاء يركع ويسجد او صلى مومياً ان تعذر عليه الركوع والسجود وجعل ايماء سجوده اخفض من ايماء ركوعه ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه فان رفع وهو يخفض راسه صح وان تعذر عليه القعود او بالركوع والسجود مستلقياً على ظهره جاعلاً رجله الى القبلة او ينصب رجله ان قدر ووضع تحت راسه وسادة او يلقي على جنبه الايمن او الايسر وان تعذر الايماء برأسه وكثرت الفوائت سقط عنه القضاء ولو اشتبه على المريض عدد الركعات والسجودات لا يلزمه الاداء ومن صلى الفرض في الفلك الجارية قاعداً بلا عذر صح واساء والمربوطة في الشط كالشط والمربوطة بلجة البحر ان كان الريح يحركها شديداً فكالسائرة والا فكالواقفة ويلزم استقبال القبلة وكلما دارت استدار اليها ويتنفل الراكب خارج المصر مومياً الى اي جهة

توجهت دابته ولو على سرجه نجس واذا افتتح النفل راكباً ثم نزل بني وفي عكسه لا ولو صلى الفرض على دابة في شق محمل وهو يقدر على النزول لا تجوز الصلاة عاينها اذا كانت واقفة الا ان تكون عيدان المحمل على الارض ولو صلى على العجلة ان كان طرفها على الدابة فيجوز في حالة العذر والا جاز ولو اشتد الخوف بجماعة صلوا فرادى بالاياء على دوابهم الى اى جهة كان ولا اعادة واما ان ظنوا ذلك بان رأوا سواداً يخافوا اظنهم عدواً فصلوا ثم بان بخلافه اعادوها وهذا كله في الفرض والواجب واما النفل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقاً ومن خرج من عمارة موضع اقامته قاصداً سفراً مسيرة ثلاثة ايام ولياليها من اقصر ايام السنة بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة صلى الفرض الرباعي ركعتين وجوباً ولو كان عاصياً بسفره حتى يدخل موضع مقامه او ينوي اقامة نصف شهر فاذا دخل بلدة وترقب السفر ولم ينو اقامة نصف شهر يقصر ولو بقي سنين ومن اتم ان قعد القعدة الاولى ثم فرضه واساء والزائد نفل وان لم يقعد بطل فرضه وصار الكل نفلاً وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده ولو اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح وتم صلاته مع الامام سواء ادركه في الشفع الاول او الثاني ولو اقتدى به بعد الوقت لا يصح وياتي المسافر بالسنن ان كان في حال امن والا لا \* فصل \* ويسن مؤكداً قبل الظهر اربع وقبل الجمعة وبعدها بتسليمة فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة وركعتان قبل الصبح وهي أكدها فلا تصح صلاتها قاعداً ولا راكباً بلا عذر ولا يجوز تركها ويخشى الكفر على منكرها ولو صلى ركعتين تطوعاً مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع لا يجزيه عنها وركعتان بعد الظهر والمغرب والعشاء ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء بتسليمة وست بعد الغروب . وندب ركعتان بعد الوضوء

واربع فصاعد في الضحى واربع سنة التسايح والاحب بتسليمه ان صلاها نهارة  
وبتسليمه ثين ان صلاها ليلاً ويسن تحية المسجد ركعتان واداء الفرض ينوب  
عنها ولا تسقط بالجلوس ومن لم يتمكن منها لحدث او غيره يقول سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات ﴿ فصل ﴾ والوتر  
واجب وهو ثلاث ركعات بتسليمه ويقرا في كل ركعة الفاتحة وسورة وكبير  
قبل ركوع الثالثة رافعاً يديه كالداعي والاصح انه يعتمد ويقنت مخففاً ويسن  
الدعاء المشهور وهو اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك وتوب اليك ونؤمن  
بك ونتوكل عليك وتثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلم ونسترك  
من يفجرك اللهم ايك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخفد نرجو رحمتك  
ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق وصلى الله على النبي وآله وسلم  
ومن لم يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات او يارب يارب يارب  
وصح الاقتداء فيه بشافعي لم يفصله بسلام ويأتي المأموم بقنوت الوتر ولو  
بشافعي يقنت بعد الركوع ولو نسيه ثم تذكره في الركوع لا يقط فيه  
ولا يعود الى اقيام فان عاد وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته وسجد للسهو  
ولو ركع الامام قبل فراغ المقتدي من القنوت قطعه وتابعه ولو لم يقرأ منه  
شيئاً تركه ان خاف فوت الركوع معه ولو قنت في الركعة الاولى او الثانية لم  
يقنت في الثالثة اما لو شك انه في الثانية او الثالثة كرهه مع القعود ومن اقتدى  
بمن يقنت في الفجر قام معه في حال قنوته ساكناً ويرسل يديه في جنبه ومن  
سجده واجباً سهواً يسجد للسهو سجدة واحدة بعد التشهد وسلام واحد عن يمينه فقط ثم  
تشهد وسلم والمسبوق يسجد مع امامه سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده ثم  
يقضي ما فاتة ولو سعى فيه سجد ثانياً وكذا اللاحق لكنه يسجد في آخر صلاته

ولو سجد مع امامه اعاده ولو سعى عن القعود الاول من الفرض ثم تذكرة عاد  
اليه ما لم يقم وتشهد ولا سهو عليه وان قام الى الثالثة لا يعود وسجد للسهو فلو  
عاد الى القعود فسدت صلاته وقيل لا وهو الحق واما في النفل فيعود ما لم  
يقيده بالسجدة ولو سعى عن القعود الاخير عاد ما لم يقيد الركعة بسجدة فان  
قيدها تحول فرضه نفلاً وضم سادسة ان شاء ولا يسجد للسهو وان قعد في الرابعة  
ثم اقام عاد وسام ولو سلم قائماً صح ❀ خاتمة ❀ افضل المساجد مكة ثم  
المدينة ثم المقدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه  
او لسماع الاخبار افضل ومسجد حيه افضل من الجامع ويمنع منه كل مؤذي ولو  
بلسانه ودخول آكل كثوم وبصل ونوم الالمعتكف وغريب والكلام المباح  
فيه ياكل الحسنات كما تاكل النار الحطب وليس لاحد ازعاج غيره منه ولو  
مدرساً واذا ضاق فالمصلي ازعاج القاعد ولو مشغلاً بقراءة او درس وتماه في  
المطولات . وهذا آخر ما وفقني الله لجمعه والحمد لله على انعامه وفضله جعله الله  
خالصاً لوجهه الكريم من شوائب الريا ودواعي التعظيم ونفع به النفع العميم انه  
على كل شيء قدير وبالاجابة جدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى  
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الى يوم يبعثون كلما ذكره الذاكرون وغفل عن  
ذكره الغافلون . قال مؤلف هذا الكتاب سماحه الكريم الوهاب وحشره  
واحبابه تحت لواء سيد الاحباب قد وافق الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة  
يوم السبت ثالث وعشرين من ذي القعدة المبارك الحرام في حجر اسمعيل عليه  
السلام . واجهته الكعبة الشريفة البهية سنة مائتين وخمسة وخمسين بعد الالف  
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة واكثر التحية آمين

### ✽ شروط النية ✽

ايه طالباً مني شرائط نية \* فهالك  
فاسلام ناولي ثم علم بما نوس \* وتميز فاقطف زهر روض حلاليا  
وفقد مناف بيت مني ونية \* كذا قال في الاشياء طابت مراقبا

### ✽ شروط الامامة ✽

ايا طالباً مني شروط امامة \* ليحرز في قصب الفضائل مغنا  
بلوغ وابلام وعقل ذكورة \* ومقدار ما يجزي قرانا تعلما  
وفقدك عذرا مانعا صفة لها \* وذا في اتم القول وافي متما  
✽ ضبط الاماكن التي تكره فيها الصلاة ✽

تجوز صلاة في اماكن عشرة \* ولكنها مكروهة صبح في النقل  
بمقبرة طاحونة ومرايط \* بها غنم ثم المعاطن للابل  
وقارة للطرق سطوح بمزبل \* وساباط حمام كذا في اصطبل  
وفي بطن واد ذي فجاج شعوبة \* وذو دراهديتها لولي الفضل

### ✽ ضبط ما يحيض من انواع الحيوان ✽

ان رمت حصر ذوات الحيض فاصغ لما \* ابدية من نظم يحكي خالص الذهب  
الادمية والحفاش مع ضبع \* كذاك حجرة خيل ناقة النجب  
ووزغة دبة مع قردة وكذا \* كلبة ارب كن حافظا تصب

### ✽ ضبط موانع النكاح بسنة الله ورسوله ✽

ملك وكفر رضاع هكذا نسب \* حق لغير وتقديم كذا ذكروا  
صهرية وطلاق بالثلاث كذا \* جمع به الحظر مقرر ومعتبروا

✽ ضبط ما تعتبر في كفاية النكاح ✽

ان الكفاية في النكاح تكون في \* ست لها بيت بديع قد ضبط  
نسب واسلام كذلك حرفة \* حرية وديانة مال فقط  
✽ ضبط ما يحث فيه بالمباشرة والامر ✽

نكاح طلاق والبناء خياطة \* كذا هبة قرض والايداع قد تلا  
وضرب لعبد ثم ذبح كتابة \* و صلح الدماء عمداً كذا الحمل يافلا  
اعارة واستيداع ثم استعارة \* وقبض لدين كسوة يا اخا العلا  
قضاء لدين ثم علق تصدق \* وخلع والاستقراض حقاله ولا  
✽ ضبط ما يحث فيه بالمباشرة لا بالامر ✽

شراء وبيع قسمة واجارة \* وضرب لفرع ثم صلحك بالمال  
خصومة واستيجار مسك ختامها \* وذا النظم زهر ام فرائد لآل  
✽ ضبط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط ✽  
بيع ووقف قسمة واجارة \* صلح بمال عزل من قد وكلا  
ابراء دين رجعة وتعامل \* اقرار تحكيم لذية قدر علا  
وكذا اعتكاف طاب ثم تزارع \* واجارة فاحفظ وكن متأملا  
✽ ضبط ما لا يبطل بالشرط الفاسد ✽

قرض نكاح رهن ثم وصية \* خلع طلاق ثم ايضاً قد تلا  
ووكالة هبة تصرف شركة \* اذن لعبد في التجارة قد علا  
وكفالة تعليق رد حاصل \* بخيار شرط او بيع يافلا  
واقالة عقد لزمة كافر \* صلح الدماء في العمد مع جرح علا  
وحوالة علق مضاربة كذا \* عزل لقاض بالمظالم سربلا

. وكذاك دعوى الاصل فرعاً والقضا \* وكتابة وامارة من ذي علا

فاحفظ نظامي ان اردت تفقها \* في مذهب النعمان كي ترقى العلا

✽ ضبط ما يصح تعليقه بالشرط ✽

طلاق علق والصلاة اماره \* وحج قضاء طاب عرف ولاية

✽ ما يكون فيه خيار الرواية ✽

في اربع خيار رؤية يرى \* اجارة وقسمة وكذا الشرا

كذلك صلح في ادعاء المال \* فاحفظ سريعاً نظمها بالحال

✽ ضبط شروط القضاء ✽

شروط القضاء تسع عليك بحفظها \* لتحرز سبقاً في طلابك للعلا

بلوغ واسلام وعقل ومنطق \* فصيح به فصل الخصومة قد حلا

تولية حكماً دون سمع لدعوة \* وحرية سمع والابصار قد تلا

وفقدان حد القذف قد شرطوا له \* كذا قال زين الدين في البحر مجلا

✽ ضبط طرق القضاء ✽

شاهدي لمن رام القضاء طرقاته \* بها يهتدي مظلم الخطب اعضلا

يمين واقرار نكول قسامة \* وبينه علم يد يا اخا العلا

كذلك الذي يبدو له من قراين \* اذا بلغت حد اليقين فخصلا

✽ ما يعتبر بين الشهادة والدعوى من الموافقة ✽

بين الشهادة والدعوى موافقة \* لا بد منها فكن بالعلم مشتغلا

نوعاً وكماً وكيفما والزمان كذا \* فعل ووضع وملك نسبة شملا

كذا انفعال وهذا الضبط حرره \* الاكمل الفرد في الفردوس نال علا



✽ ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع ✽

ان الشهادة بالتسامع جوزت \* في تسع نسب وموت والولا  
 مهر نكاح والدخول ولاية \* عتق واصل الوقف واحفظ ماحلا  
 لكنها ان فسرت تلغوسوى \* صوت نكاح وقف مع نسب علا  
 قد قال ذا المرحوم يعقوب الذي \* زفت له صدر الشريعة فاجتلا  
 ✽ ضبط الصور التي لا يصح فيها عزل الوكيل ✽

ولا يصح عزل من قد وكلا \* في صور خمس لها نظمي حلا  
 وكيل بيع الرهن والخصومة \* ان بالتامس طالب الحكومة  
 وعند غيبة لمن قد وكلا \* فاحفظ فروع الفقه ترق العلا  
 كذا وكيل بيع قد وكلا \* بضمن موكلا يا ذا العلا  
 لكن اذا بامر قاض قد حكم \* وزاح عن خصومة داخي الظلم  
 وكل ما يكون عزل مني \* انت وكيلي ذا ضعيف عني  
 كذا وكيله ببيع العيني \* ان بحقوقه تعلقت كالدني

✽ ضبط شروط الدعاوي ✽

ايا طالباً مني شرائط دعوة \* فتلك ثمان من نظامي لها حلا  
 فخصرة خصم وانتفا تنياقض \* ومجلس حكم بالعدالة سربلا  
 كذا معلومته المدعي به \* وامكانه والعقل دام لك العلا  
 كذلك لسان المدعي من شروطها \* والزامه خصماً به النظم كلاً  
 ✽ ما خرج عن قاعدة كل من شرع في نقض ما تم من جهته لا يقبل منه ✽  
 اذا سعى المرء في نقض الذي عقدا \* فليس يقبل منه ما حيي ابدا  
 سوى مسائل ابديها الذي فطر \* يصونها عن غبي بضمير الحسدا

عبد شراه وبعد القبض انقذما \* قد كان سمي وقد تم الذي قصدا  
وقال ذا بايعي قد بالحه انتي \* قد غاب في شقة الاسفار اذ بعدا  
كذا اذا ادعى تدبير جارية \* من بعد اولدها الموهوب واءتمدا  
كذلك ان تدعي عتق المبيع وذا \* من بعد بيع لشخص قد احاط يدا  
فان برهانه في الكل تقبله \* والحمد لله حمدا دائما ابدا  
\* ضبط ما تكون فيه القسمة على الرؤس \*

ان التقاسم بالرؤس يكون في \* سبع لمن حلا عقود نظامي  
في ساحة مع شفعة ونوايب \* ان من هواجرة القسم  
وكذلك ما يرعى من السفن التي \* يخشى بها غرق وطرق كرام  
وكذلك عاقلة وقد الذي \* حرره لافاضل الاعلام

والله تعالى اعلم



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)